الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

القسم: الحقوق
الشعبة: حقوق
التخصص: قانون جنائي

الرقم التسلسلي: .....
الرمز: .....

مذكرة بعنوان:

دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة في التشريع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص قانون جنائي

إعداد الطالبتين:
- العيفة هيام
- بوالصوف أميمة

إشراف الدكتور:
بن الشهب عبد الرؤوف

السنة الجامعية 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

القسم: الحقوق
الشعبة: حقوق
التخصص: قانون جنائي

الرقم التسلسلي : .....
الرمز: .....

مذكرة بعنوان:

دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة في التشريع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص قانون جنائي

إعداد الطالبتين:
- العيفة هيام
- بوالصوف أميمة

إشراف الدكتور:
بن الشهب عبد الرؤوف

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بن الشهب عبد الرؤوف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

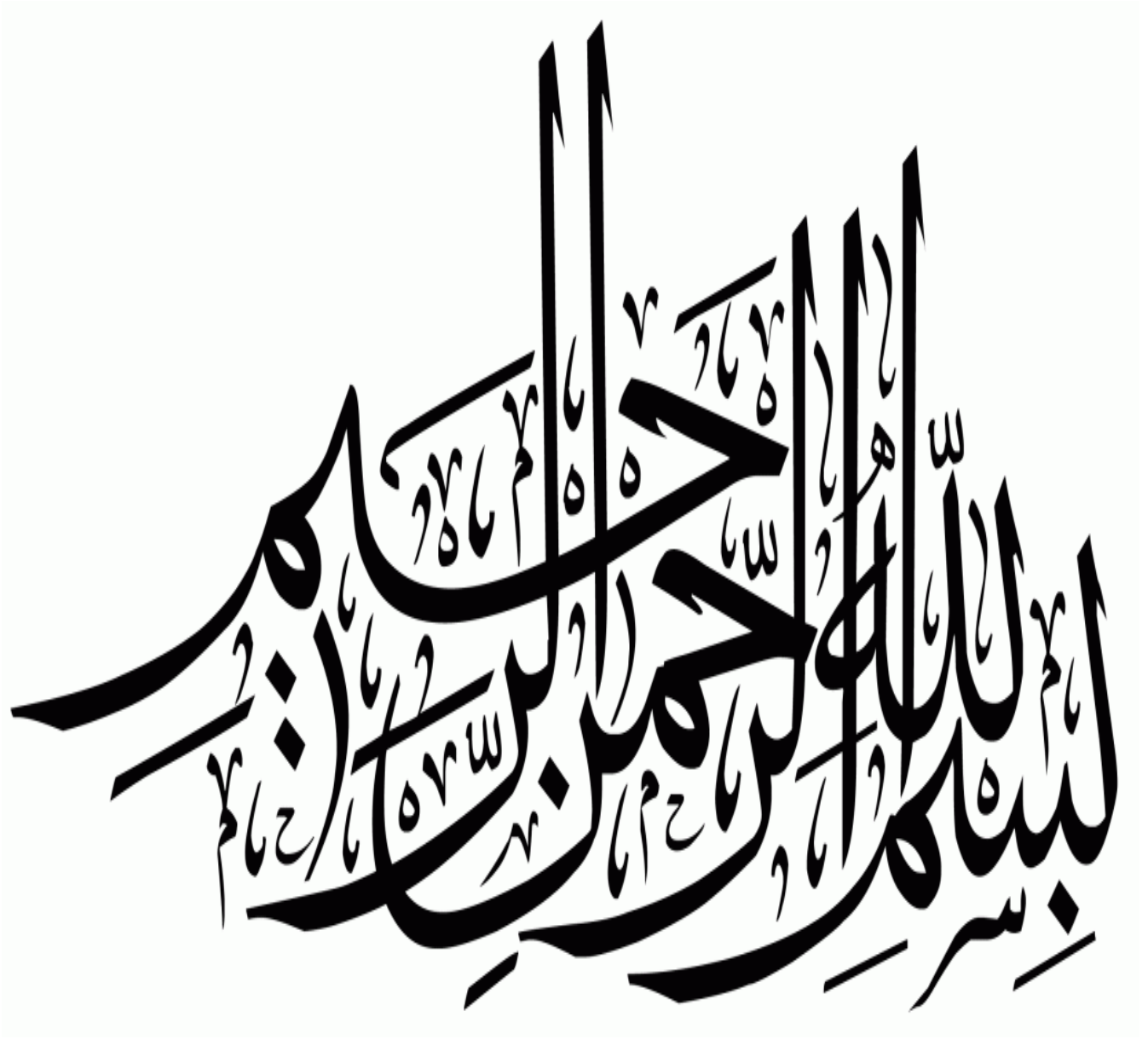
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر أولا إلى الله عز وجل،

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل

لينير لنا الطريق، ووفقنا بمشيئته وقدرته لإتمام هذا العمل،

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل

"عبد الرؤوف بن الشيهب"

الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا من معلومات، توجيه، نصائح.

نسأل الله له التوفيق والسداد وجزاه الله عنا خير الجزاء.

أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع القائمين على قسم الحقوق بمجامعة ميلة

من رؤساء، أساتذة، موظفين.

وكل من مد لنا يد العون ولو بكلمة، إشارة، رأي.

نسأل الله أن يوفق الجميع ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

إ هـد ا ء

إلى من كانوا الدافع الأول وسبب استمراري بالنجاح،
والدي العزيزين
إلى إخوتي الذين كانوا لي عزوة وفخرا في كل خطوة.
إلى رفيقتي وسندي في هذا المشوار، إلى شريكتي في هذا العمل
أُهديك كل الامتنان على ما بذلناه سويا،
وكل الفخر بما حققناه معا
إلى والديك الكريمين، اللذين زرعا فيك قيم الاحترام والاجتهاد،
إلى إخوتك الذين أحاطوك بالدعم والتشجيع
أهدي هذا العمل إلى روح والدتك الطاهرة،
التي كانت حاضرة في كل التفاصيل بقيمها وأثرها الطيب
رحمها الله وجعل مقامها الجنة،
وجعل هذا الجهد في ميزان حسناتها

قائمة المختصرات:

ج ر: الجريدة الرسمية

ج: الجزء

د ب: دون بلد

د د ن: دون دار النشر

د س: دون سنة

د ط: دون طبعة

ص ص: من الصفحة...إلى الصفحة

ص: الصفحة

ط: الطبعة

ع: العدد

ق إ ج ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

ق ع ج: قانون العقوبات الجزائري

م: المجلد

مقدمة

تشكل الجريمة أحد أبرز التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات في سعيها نحو تحقيق الأمن والاستقرار. ورغم أن القضاء الكامل على الجريمة يعد هدفا صعب تحقيقه بصورة مطلقة، إلا أنه بالإمكان الحد منها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال الكشف عنها وملاحقة مرتكبيها، والقبض عليهم، وتقديمهم للعدالة. فيعد الطب الشرعي أحد صور الكشف عن مختلف الجرائم كونه فرع من فروع الطب عامة، ومن ركائز القضاء خاصة، وبالتالي يضطلع بدور محوري في خدمة العدالة الجنائية، من خلال تسخير المعرفة الطبية والعلمية في تحليل ومعالجة الأدلة ذات الصلة بالجرائم. فهو علم يهدف إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية للوفاة، وتحديد طبيعة الإصابات، وتقدير توقيت الوفاة، وكذا فحص الآثار البيولوجية التي يعثر عليها في مسرح الجريمة، بما في ذلك الدم، اللعاب، الشعر، الأنسجة وغيرها.

حيث تتجلى أهمية الطب الشرعي في القانون كونه يشكل حلقة وصل أساسية بين العلوم الطبية والجهاز القضائي، حيث تعتمد نتائجه وتقاريره كوسائل إثبات في الدعاوى الجنائية. كما يعتبر الطبيب الشرعي شاهدا فنيا أمام القضاء، يستند إلى معايير علمية دقيقة في تحليله للوقائع محل الفحص، مما يسهم في بناء قرائن موضوعية تدعم سير العدالة وتعزز من قدرة القضاء على الفصل بين الإدانة والبراءة.

وبذلك، فإن الطب الشرعي ليس مجرد أداة مساعدة او مهنة تمارس من قبل طبيب وفقط بل يمثل عنصرا أساسيا في منظومة العدالة الجنائية، لما يوفره من أدلة علمية محايدة تسهم في تقويم مسار التحقيقات الجنائية، وتساعد في الوصول إلى الحقيقة الجنائية بعيدا عن التخمين أو الشك.

كما أنه في كثير من القضايا يعجز القضاء البث فيها دون الرجوع للطب الشرعي كونها تحتاج لفحص دقيق من قبل الطبيب الشرعي لتحديد وإثبات ما يطرحه القضاء بخصوص الغموض في تلك القضية، بل يعتبر بمثابة مصباح ينير للقاضي معرفة أساليب الجريمة، وتاريخ ووقت حدوثها، اي أنه كل ما يطلب من الطبيب الشرعي لخدمة الشرع والقضاء بمعنى إنارة الطريق أمام العدالة لتأخذ عدالتها مبنية على أسس علمية طبية عصرية ومؤكدة.

لا طب بدون طبيب، فمن خلال التحدث عن الطب الشرعي، يعتبر الطبيب الشرعي جسر بين الطب والقانون من خلال تخصصه في تطبيق العلوم الطبية على المسائل القانونية فيتعامل مع الحالات التي تتطلب تفسيرا طبيا في سياقات قانونية، والتي تتطلب أعلى مستويات الدقة والموضوعية نظرا لكونه خبير مستقل يقدم تشخيصات وتقارير طبية وأدلة علمية تساعد القضاة والمحاميين في فهم الجوانب العلمية للقضية المدروسة مما يساعد الوصول الى أعلى نقطة من العدالة، هذا ما يثبت أن علاقته بالقانون وثيقة جدا، فهو جزء أساسي من العملية القضائية.

إن الطب الشرعي جزء لا يتجزأ عن القضاء والقانون، حيث يلعب دورا حيويا في تحديد الحقائق العلمية التي يمكن أن تؤثر في سير التحقيقات الجنائية، فتستخدم الطب الشرعي لدعم أو نفي فرضيات التحقيقات، مثل تحديد أسباب الوفاة، تحليل الآثار الجسدية على الضحايا، أو تقديم تقارير طبية متعلقة بالإصابات. هذه الأدلة الطبية يمكن أن تكون حاسمة في محاكمات القضايا الجنائية، حيث يعتمد القضاء على تلك الفحوصات والإجراءات لتحديد مدى وقوع الجريمة، نوع الجريمة، وهوية الجاني...، كما أن العلاقة بين الطب الشرعي والقانون تتجسد في أهمية الخبرة الطبية القانونية أثناء محاكمة القضايا الجنائية، مما يساهم في ضمان تحقيق العدالة وتحقيق الحكم الصائب.

صار الطب الشرعي، بهذا المعنى، مجالا مكملا لمنظومة العدالة لا يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح ضرورة حتمية لكشف الحقيقة في العديد من الجرائم، لما له من دور محوري في إثباتها. ويعزى ذلك إلى الآثار التي يخلفها الجاني في مسرح الجريمة، سواء على جسد الضحية أو حتى على جسده هو مما يسهل عملية الكشف عن الجريمة ونسبها إلى مرتكبها، وذلك بالاستناد إلى تقرير الطبيب الشرعي. وهذا ما سنسعى إلى توضيحه من خلال دراستنا.

أهمية البحث:

يمثل الطب الشرعي أحد أبرز الدعائم العلمية في منظومة العدالة الجنائية، حيث يوظف العلم في خدمة القانون من أجل الوصول إلى الحقيقة. فقد أصبحت الجرائم، بتعقيداتها وتطور أساليب ارتكابها، تتطلب أدوات دقيقة وتحقيقات مبنية على أسس موضوعية. وهنا يبرز دور الطب الشرعي كأداة فعالة لكشف ملابسات الجرائم، من خلال تحليل الآثار الجسدية والمادية وتفسيرها بطريقة علمية دقيقة. فهو لا يكتفي بتقديم أدلة تقنية تسهم في إثبات الجريمة أو نفيها، بل يساعد أيضا في توجيه مسار التحقيق وتوفير إجابات حاسمة حول طبيعة الفعل الإجرامي، وهو ما يجعله عنصرا حاسما في تحقيق العدالة وتعزيز الثقة في الجهاز القضائي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

_الأسباب الموضوعية:

إن تطور الجريمة وتنوع أساليبها فرض الاعتماد على الأدلة العلمية، ما جعل دراسة الطب الشرعي ضرورة لفهم آليات الكشف عنها. كما أن ندرة الأبحاث القانونية التحليلية في هذا المجال حفزتنا على الإسهام في سد

هذا الفراغ. ولا تقتصر أهمية الطب الشرعي على إدانة المجرمين فحسب، بل تمتد لتبرئة الأبرياء، خاصة وأن القضاء بات يستند بشكل متزايد إلى التقارير الطبية الشرعية، مما يستدعي دراستها بعمق.

-الأسباب الذاتية:

اخترنا هذا الموضوع بدافع شغفي الكبير بكشف الحقائق والبحث في الأدلة العلمية، وهو ما يميز مجال الطب الشرعي. رغبنا في التميز والابتعاد عن المواضيع التقليدية، فاخترنا مجالاً علميا–قانونيا متجددا. كما أننا نؤمن بدور الباحث في ترسيخ العدالة، ونطمح لأن نكون عنصرا فعالاً في هذا المجال مستقبلاً

أهداف البحث:

تهدف دراستنا إلى إبراز أهمية الطب الشرعي كأداة فعالة في خدمة العدالة وكشف الجرائم الغامضة، من خلال تحليل العلاقة بين التقنيات الطبية القانونية والإجراءات القضائية، وكيفية مساهمته في إثبات الجريمة أو نفيها. كما نسلط الضوء على أبرز الوسائل المستخدمة، كالتشريح، وتحليل الحمض النووي، والبصمات، ودورها في التحقيقات الجنائية. وتشمل الدراسة عرضا لحالات واقعية أعتمد فيها على الطب الشرعي لحل الجرائم، وتدعو الدراسة إلى ضرورة تعزيز إمكانيات وخبرات الطب الشرعي في الجزائر، وتوفير البيئة القانونية والمؤسساتية المناسبة، مع تقديم جملة من المقترحات التي من شأنها تحسين استخدام الطب الشرعي في المنظومة القضائية وتحقيق العدالة الجنائية

حدود البحث:

يتمثل الحد الزماني لهذا البحث في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2024، نظرا لما شهدته هذه المرحلة من تطور ملحوظ في أساليب وتقنيات الطب الشرعي المستخدمة في التحقيقات الجنائية. أما الحد المكاني فيقتصر على دراسة واقع الطب الشرعي في الجزائر، من خلال استعراض الإطار القانوني المعتمد والتطبيقات العملية في الهيئات القضائية والصحية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

نظرا لاستحداث الطب الشرعي في العصر الحديث والتطور العلمي الكبير الذي شهده، أصبح من الواضح وجود اختلافات بين الطب الشرعي عند نشأته وبين ما هو عليه اليوم. هذا التحول أدى إلى ندرة الأبحاث والدراسات المتخصصة في هذا المجال، ومن بين القلائل ساهموا فيه نذكر ما يلي:

_باعزيز أحمد: رسالة ماجيستير بعنوان الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، حيث أن الطالب باعزيز أحمد تطرق في هذه الرسالة إلى ماهية الطب الشرعي وكيف يتصل الطبيب الشرعي بجهاز العدالة، وقد ركز على بعض الجرائم فقط: جرائم العنف، جرائم الإجهاض، جرائم التسميم والتعذيب، ولم يتطرق للجرائم الخاصة

بحوادث المرور وحوادث العمل وهذا ما قمنا بتوضيحه من خلال دراستنا إضافة إلى الجرائم الأخرى التي تم التطرق إليها من قبل الطالب في مذكرته.

_بشقاوي منيرة : رسالة ماجيستير بعنوان الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، هدفت الباحثة إلى إبراز الأهمية العملية للطب الشرعي كأداة مساعدة للسلطات القضائية والأمنية في كشف ملابسات الجرائم، ورغم القيمة العلمية لهذه الدراسة في وقتها إلا أن مرور أكثر من عشر سنوات على اعدادها يبرز الحاجة إلى إعادة تناول الموضوع في ظل التحولات والتحديثات القانونية، خاصة بعد تعقيد الأساليب الإجرامية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات في إعداد هذه المذكرة مثل قلة المصادر الموثوقة، وتعقيد المصطلحات الطبية، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة وكل ذلك جعل تنظيم المذكرة وشرح الموضوع بشكل واضح تحديا كبيرا يتطلب الجهد والعناء، وتجاوزت هذه الصعوبات من خلال البحث المتوسع في مصادر متعددة باللغتين العربية والإنجليزية، والاستعانة بشرح مبسط للمصطلحات الطبية والقانونية، بالإضافة إلى الاستفادة من المقالات والدراسات الحديثة، والتواصل مع أساتذة مختصين للحصول على توضيحات، كما حرصت على تنظيم المذكرة بشكل منهجي واستخدام نماذج وأمثلة لتسهيل الفهم.

صياغة الإشكالية:

وفي موضوع دراستا يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة واثباتها امام القضاء؟

ولدراسة الإشكالية المذكورة أعلاه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما الدور الذي يلعبه الطبيب الشرعي في الكشف عن الجرائم ؟

_ماهي وسائل اتصال الطبيب الشرعي بالقضاء؟

_ ما مدى حجية الدليل الطبي الشرعي في الإثبات القضائي؟

_ ما هي حدود وسلطة القاضي في تقدير الدليل الطبي الشرعي؟

_ ما هي حالات بطلان الدليل الطبي الشرعي وتأثيرها على سير العدالة؟

وضع الفرضية:

نفترض أن الطب الشرعي يساهم بشكل فعال في الكشف عن الجريمة وإثباتها أمام القضاء من خلال تقديم أدلة علمية موضوعية تسهم في توجيه التحقيق الجنائي بدقة، وتدعيم قناعة القاضي الجنائي، رغم ما يواجهه

من عراقيل قانونية وبنيوية تحد من نجاعته في الواقع الجزائري. فربما الإثبات الجنائي العلمي يعتبر العمود الأساسي لفك ألغاز الجرائم الصامتة أو الغامضة.

المنهج المتبع

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قمنا بوصف وتوضيح مفهوم الموضوع وأهم التعريفات المرتبطة به، بالإضافة إلى تحليل المواد والنصوص القانونية التي تتعلق بالطب الشرعي.

تقسيم خطة البحث

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات، اتبعنا خطة تتكون من مقدمة وخاتمة تتخللها فصلين، حيث جاء في الفصل الأول ماهية الطب الشرعي وعلاقته بالجهاز القضائي، الذي بدوره يحتوي على مبحثين، الأول يتحدث عن ماهية الطب الشرعي والثاني يتكلم عن علاقة الطبيب الشرعي بالجهاز القضائي.

أما بالنسبة للفصل الثاني تناولنا فيه الدليل الطبي ودوره في الإثبات الجنائي، حيث انقسم إلى مبحثين كذلك، المبحث الأول يتحدث عن دور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجرائم، أما المبحث الثاني فيتكلم عن حجية الطب الشرعي في تأسيس الدليل.

الفصل الأول

ماهية الطب الشرعي وعلاقته

بالجهاز القضائي

يعتبر الطب الشرعي أحد الفروع الحيوية التي تجسد التكامل بين المعرفة الطبية والخبرة القانونية مما يبين أن هذا التخصص يقوم بتطبيق المبادئ والأساليب العلمية والطبية في المسائل التي تهم العدالة فهو يوفر أدوات علمية دقيقة تساعد في تفسير الوقائع الجنائية وتحليل الأدلة البيولوجية والكشف عن الملابسات الغامضة للوفيات وحتى تقويم الضرر الجسدي في القضايا المدنية. ويبرز في هذا السياق دور الطبيب الشرعي باعتباره الفاعل الأساسي والمختص المؤهل لتقديم الرأي الفني المحايد الذي تستند إليه الجهات القضائية في بناء أحكامها واتخاذ قراراتها.

إن العلاقة بين الطب الشرعي والقضاء ليست علاقة تقنية فحسب بل هي شراكة استراتيجية تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة، وترسيخ مبادئ العدالة وحماية حقوق الأفراد، فكلما كان التنسيق أوثق بين الطبيب الشرعي والسلطات القضائية كلما زادت فعالية العدالة الجنائية وارتفعت جودة التحقيقات.

وسنتناول في هذا الفصل مبحثين حيث نستهل المبحث الأول بالحديث عن ماهية الطب الشرعي ومجالاته إضافة إلى مهنة الطبيب الشرعي في الجزائر، ثم نبين علاقة الطبيب الشرعي بالجهاز القضائي في المبحث الثاني وهذا على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الطب الشرعي

لقد أدى التقدم العلمي الى تطور العلاقة بين الطب والتشريعات الجنائية ونتج عن هذا التطور اختصاص طبي مستقل بذاته اطلق عليه تسمية "الطب الشرعي" الذي اصبح هذا الأخير مجالا مكملا للعدالة لا يمكن الاستغناء عنه، بل وحتميا لكشف الحقيقة واثباتها في العديد من الجرائم، فيعد من أهم الموضوعات التي ترتكز عليها العدالة في حل الكثير من القضايا التي يتم عرضها على الطبيب الشرعي من طرف القضاء والأمن من أجل البحث فيها من الناحية الطبية والعلمية، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث ان نحدد مفهوم الطب الشرعي وتبيان مجالاته في مطلب أول ثم نتطرق إلى هيكلة مهنة الطبيب الشرعي في الجزائر مطلبا ثانيا:

المطلب الأول: مفهوم الطب الشرعي ومجالاته

نظرا للأهمية والقيمة البالغة التي أعطيت للطب الشرعي سواء بالنسبة للمواطن أو جهاز العدالة مما جعل هذا المصطلح أكثر ترددا بين مختلف أوساط المجتمع وينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف الطب الشرعي

يقصد بتعريف الشيء بيان حقيقته وماهيته بدقة، وذلك من خلال الإحاطة بجميع جوانبه المميزة التي تظهر خصائصه وتميزه عن غيره، مما يساهم في توضيح مفهومه بشكل شامل ومنضبط [1]، وبمعنى آخر، لما نقول" نعرف الشيء "، فنحن نبين خصائصه الأساسية أو عناصره الجوهرية حتى نفهمه أو نميزه. ولغرض تعريف الطب الشرعي لا بد لنا من التطرق الى تعريفات لغوية وأخرى اصطلاحية كالآتي:

أولا: التعريف اللغوي

التعريف اللغوي يعطي فكرة عن أصل الكلمة، ويسهل المعنى للقارئ، ويجعل فهم الكلمة أكثر سهولة، حيث يتكون هذا المصطلح من كلمتين هما "طب" و "الشرعي".

الطب: من الناحية اللغوية، هو العلم الذي يعنى بمعرفة الأمراض وتشخيصها وعلاجها، وجاء في معاجم اللغة بمعنى: العلم بالأدوية ومعالجة الأبدان.[2]

---

[1] – ضياء عبد الله الأسدي، أحمد عبد الحميداوي، **الطب العدلي القضائي**، ط1، دار المنهجية، د.ب.ن، 2018، ص22.

[2] – منيرة بشقاوي، **الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة**، مذكرة ماجيستير في القانون الجنائي كلية الحقوق الجزائر –01–بن عكنون، 2014–2015، منشورة، ص08.

الشرعي: مأخوذ من" الشرع" أو " الشرعية "، ويعني ما كان قائما على القانون أو ما يتوافق مع أحكام الشريعة أو الأنظمة المعمول بها.

- طَبٌ: عالم، عارف، خبير.
- طَبَّ: عالَج، داوى، شَفَى، أبرأ.
- طَب: مهر، أَتْقَن، حذَق.
- طِبٌّ: علاَج، مُعَالَجة، مُداواة.[1]

الطب هو العلم الذي يهتم بكل ما له علاقة بجسم الإنسان حيا كان ام ميتا، اما الشرعي فمجاله الفصل بين متنازعين وإثبات الحقوق بهدف الوصول الى الحقيقة وتحقيق العدالة من خلالها[2].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

إن التعريف الاصطلاحي يقتضي الوقوف على التعريف القانوني والفقهي لمصطلح "الطب الشرعي"، لأن الطب الشرعي اختصاص وسيط بين المهنة الطبية والهيئة الاجتماعية، وباعتباره حلقة وصل بين الطب والقانون، فقد عرفه كل من رجال القانون والاطباء معا تعريفات اختلفت طريقة صياغتها، ولكنها اجتمعت في مضمونها، وللطب الشرعي عدة مسميات منها الطب القضائي، الطب العدلي والطب الجنائي.

باعتبار الطب الشرعي اختصاصا وسيطًا بين المهنة الطبية والهيئة الاجتماعية، وحلقة وصل بين مجالي الطب والقانون، فقد حظي باهتمام مشترك من قبل الأطباء ورجال القانون، الأمر الذي انعكس في التعريفات المتعددة التي صيغت له. ورغم اختلاف هذه التعريفات في الشكل والأسلوب، فإنها تتفق من حيث الجوهر على أن الطب الشرعي هو العلم الذي يجسد العلاقة التبادلية بين الطب والقانون وهي علاقة تقوم على ما يستلزمه القانون من المعطيات الطبية، وما يحتاج إليه الطب من الأطر القانونية.[3]

أما في المجال الفقهي فقد عرف الطب الشرعي بعدة تعاريف من بينها:

---

[1] _ سعدي الصناوي، جوزيف مالك، **معجم المترادفات والأضداد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 397.

[2] – أحمد صلاح الدين، **الطب الشرعي والتحريات الجنائية**، محاضرات لطلبة القانون بالأكاديمية العربية، الدنمارك، ص28.

[3] – ناصر عبد القادر، **الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة الدكتور الطاهر سعيدة، الجزائر 2022/2021، ص 12.

- الطب الشرعي هو علم يبحث في معالجة القضايا الجزائية والحقوقية من جهة علاقتها بالمبادئ الطبية.

- وعرف ايضا على أنه احد العلوم الذي يتناول عدة مواضيع طبية، ويبحث في الحالات التي تعرض الطبيب من قبل القضاء.

فإن مصطلح الطب الشرعي يقصد به مجال طبي تطبيقي لتوظيف المعارف الطبية والبيولوجية بهدف المساهمة في التحقيقات الجنائية والمدنية، وذلك من خلال تحليل الآثار الجسدية والبيولوجية المرتبطة بالجريمة أو النزاع القانوني بغرض تقديم تقارير موضوعية تدعم عمل الهيئات القضائي.

- يعرفه البعض بأنه فرع من فروع الطب المتعددة، وينحصر في تطبيق العلوم الطبية لخدمة الأسئلة القضائية التي لا يستطيع القاضي البحث فيها بعيدا عنه.[1]

- أو هو عبارة عن تطبيق العلوم الطبية والطبيعية على الاسئلة القضائية لأجل حلها أو ايضاحها بقدر الامكان.

- ويمكننا تعريف الطب العدلي بأنه أحد فروع علم الطب الذي يفسر المسائل الفنية للمواضيع والقضايا الجنائية المتطورة امام القضاء من وجهة نظر طبية لأجل حلها او ايضاحها بما يخدم القضاء للفصل فيها.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الطب الشرعي يمثل العلم الذي يجسد العلاقة التكاملية بين الطب والقانون، حيث تقوم هذه العلاقة على ما يستلزمه القانون من خبرات طبية، وما يقتضيه الطب من تنظيم قانوني.[2]

عرف أيضا بأنه فرع طبي يمارس من قبل الطبيب الشرعي المكلف بإجراء الخبرات والمعاينات اللازمة، بهدف مساعدة القضاء الجنائي أو المدني في الوصول إلى الحقيقة.[3]

---

[1] – توفيق مصطفى عطار، **الطب الشرعي العملي**، م1، ج1، ط1، المطبعة الحديثة، حلب، سوريا، 1934،

[2] – صابرينة بختي، **الطب الشرعي الجنائي حلقة وصل بين الطب والعدالة**، مجلة الشرطة، الجزائر، ع120، اكتوبر 2013، ص69.

[3] – احمد غاي، **مبادئ الطب الشرعي**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2013، ص34.

- يعد الطب الشرعي فرعا طبيا يعنى بتوضيح المسائل ذات الطابع الطبي التي تعرض أمام الجهات القضائية. [1]

- ويعرفه البعض الاخر على انه العلم الذي يسخر المعارف الطبية لفائدة الاجراءات القانونية.[2]

حيث يمكن القول ان الطب الشرعي هو فرع طبي تطبيقي يهدف الى خدمة العدالة من خلال تفسير وإيضاح المسائل الطبية موضوع المنازعة القضائية التي تنظر أمام رجال القانون، ويساعد القضاء في الكشف عن الغموض الذي يحيط بالجريمة، ويطلق عليه عدة تسميات في اللغة العربية كالطب القضائي الطب الجنائي، الطب العدلي.

الطب الشرعي هو العلم الذي يستخدم الخبرة الطبية لتقديم الأدلة الفنية أمام الجهات القضائية، ويعتمد عليه في تفسير الوقائع ذات الطابع الطبي التي تكون محل نزاع أو تحقيق، كحالات الوفاة المشبوهة، وتحديد المسؤولية الجنائية أو المدنية، أو تقدير العجز البدني، أو فحص ضحايا العنف. يعد الطبيب الشرعي خبيرا قضائيا، يستأنس برأيه الفني دون أن يكون له سلطة الحكم، فهو فرع من فروع العلوم الطبية يعنى بتطبيق المبادئ والتقنيات الطبية في خدمة العدالة، وذلك من خلال فحص وتحليل الأدلة ذات الطبيعة البيولوجية أو الجسدية المرتبطة بالقضايا القانونية، سواء كانت جنائية أو مدنية ويعد الطب الشرعي علما تقنيا يوظف لتفسير الوقائع الطبية ذات الصلة بالقانون، كتشريح الجثث لتحديد سبب الوفاة، أو فحص الإصابات لتحديد طبيعتها وآليتها، أو إجراء التحاليل الوراثية لتحديد الهوية، وكل ذلك يتم وفقا لضوابط علمية وقانونية دقيقة، تحت إشراف السلطة القضائية.

الطب الشرعي هو تخصص يربط بين الطب والعدالة، من خلال تقديم المعلومات الطبية للسلطات، ولا سيما القضائية. ويقوم هذا التخصص على تطبيق المعارف الطبية والبيولوجية على القوانين التي تنظم حقوق وواجبات الأفراد. يقوم الطبيب الشرعي بإعداد الشهادات والتقارير لصالح العدالة. ويشمل هذا التخصص إجراءات خطيرة وخاصة، تتراوح بين تحرير الوثائق الطبية والتعامل مع الموتى (كالتشريح والتعرف على الهوية)، كما يضمن أيضا التتبع الطبي.[3].

---

[1]– مديحة فؤاد الخضري، واحمد بسيوني ابو الروس، **الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، ط1، 2005، ص13.

[2]– يحي بن لعلي، **الخبرة في الطب الشرعي**، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994، ص9.

[3]_ Pr. Benyagoub, **introduction à la médecine légale**, cours pour 6émè année médecine, université Amar Telidja, Laghouat, l'Algérie, 2023/2024, p 2.

الفرع الثاني: مجالات الطب الشرعي

يميل الطب الشرعي دوما لكشف الحقيقة العلمية وتقديمها للعدالة، بغرض مساعدتها في السير السليم للدعوى العمومية، التي تهدف إلى إنزال العقوبات على من ساهموا في ارتكاب الجريمة، وذلك استنادا وفقاً لمبادئ الحق والقانون. ومن هذا إلى أدلة واضحة وثابتة تترسخ في قناعة القاضي بعد فحصها بدقة المنطلق، ينتظر من رجل القانون أن يلم بجانب من هذه المعارف العلمية، حتى يتمكن من فهم مضمون الخبرة الطبية وتقدير نتائجها، وبذلك يتحقق الهدف المنشود ويتم التكامل بين التخصصين. وينطلق الطب الشرعي كأهم العلوم الجنائية في البحث عن الحقيقة من مسرح الجريمة الذي يعتبر الشاهد الصامت عليها الى الأثار المادية فيها ابتداء من بصمات الأطراف وبقع الدم الى ما يقوم به الطبيب الشرعي مع ماديات الجريمة واجسامها .

يظهر بوضوح أن الطب الشرعي أصبح اليوم يلعب دورا أكبر وأهم في جهاز العدالة، خاصة في القضايا الجزائية، وهذا راجع الى تطور هذا المجال وتوسع تدخلاته، لأنه صار وسيلة فعالة للبحث عن الأدلة العلمية اللي تساعد في الكشف عن الجرائم، ومع تطور العلم وزيادة حيل وأساليب المجرمين اصبحت الجهات القضائية تواجه بشكل يومي قضايا معقدة تحتاج الى تدخل الطب الشرعي، مما يثبت أن هذا الأخير له مكانة قوية في نظامنا القانوني، أنه عنصر أساسي في تحقيق العدالة.

يجمع الطب الشرعي بين المعرفة الطبية والمعرفة القانونية لخدمة العدالة، وتكمن أهميته في دوره الحاسم في كشف الحقيقة من خلال تحليل الدلة البيولوجية والجنائية، مما يساهم في حل القضايا الجنائية والمدنية على حد سواء، حيث يمتد ليشمل عدة مجالات متخصصة، هذه المجالات مجتمعة تسهم في تقديم أدلة علمية دقيقة تدعم التحقيقات القضائية وتسهم في إرساء العدل.

أولا: الطب الشرعي الجنائي

في عصرنا الحديث أصبح الغنى عن الطب الشرعي لما له من دور عظيم في القضايا الجنائية ومكافحة الجريمة من خلال الحصول على أدلة حقيقية تساهم في الكشف عن الحقائق، فقد أطلق عليه أيضا اسم "طب الأموات" نظرا لاشتماله على مهام تتعلق بمعاينة حالات الوفاة وتشريح الجثث، وهو ما يعد من أبرز الخصائص التي تميزه عن باقي التخصصات الطبية الأخرى التي يتركز هدفها الأساسي على العلاج أو الوقاية من الأمراض[1].

[1] – حسين علي شحرور، **الطب الشرعي مبادئ وحقائق**، مكتبة نرجس، بيروت، لبنان، 1999، ص15.

إن الهدف من الطب الجنائي هو التعرف على الحقائق والخفايا في القضايا الجنائية، حيث يقوم الطبيب الشرعي بجمع الأدلة وفحصها بدقة، تشريح الجثة، استخدام الأجهزة والمعدات المتخصصة بغرض التعرف على اسباب وقوع الجريمة، ثم يقوم الطبيب الشرعي بكتابة تقرير بالحقائق التي توصل إليها، مما يساعد على معرفة الجاني. يعتبر الطب الجنائي أحد الفروع المتخصصة ضمن الطب الشرعي، ويهتم بدراسة وتشخيص الآثار التي يخلفها الجاني في مسرح الجريمة، كآثار الدم والسوائل المنوية والشعر وغيرها، كما يسهم في تحديد هوية الجثث[1] ودراسة مختلف الجوانب البيولوجية والاجتماعية للوفاة وكذلك تشريح الجثث، الرضوض، الكدمات الجروح، الاختناقات الميكانيكية، خبرة الأضرار الجسمانية، الحروق. وغيرها. بشكل عام الطب الشرعي الجنائي يهتم بتطبيق المبادئ والأساليب الطبية في خدمة العدالة الجنائية حيث يعد الطبيب الشرعي الجنائي خبيرا محايدا يساهم في كشف الحقيقة وربط الأدلة الطبية بالجريمة.

ثانيا: الطب الشرعي التسميمي

السم هو مادة تسبب الوفاة أو تضر بالصحة عند دخولها إلى الجسم، نتيجة لتأثيرها السلبي على الأنسجة[2], فالطب الشرعي الخاص بالتسمم هو دمج بين علوم الطب و الكيمياء و الصيدلة ليمكن الطبيب الشرعي من تحليل المواد الكيميائية التي تؤثر على جسم الإنسان و تتسبب في أثار جانبية يمكن ان تؤذي الى الوفاة، فيركز هذا المجال على تأثير تلك المواد الكيميائية على جسم الإنسان ضمن سياق القانون، وذلك من خلال تحليل عينات مختلفة الأنسجة، الدم، الشعر، الأظافر، البول، بغرض تفسير النتائج يتضمن علم السموم مواضيع حالات التسمم بالمواد و مقدار تأثيرها على الجسم، بالإضافة إلى طريقة تعاطي السم (الحقن العضلي، البلع عن طريق الفم، أوعن طريق الجلد) [3] فإن علاقتها بالقانون تفسر عن ما اذا كان التسمم بقصد أو بغير قصد أو بجرعة زائدة من قبل الضحية أو هناك اطراف اخرى أدت إلى وقوع هذه الجريمة. كما قلنا ان مواضيعه هي حالات التسمم، سواء بالمواد الكيميائية أو التسممات الغذائية، من خلال استقراءنا لأهم مواضيع الطب الشرعي، تبرز لنا جليا اهمية

---

[1]– يعقوب بن ساحة، بن الأخضر محمد، **دور الطب الشرعي في المنظومة القضائية الجزائرية**، مجلة السياسة العالمية ع 02، 2021، ص470.

[2] – ضياء عبد الله الأسدي, أحمد عبد الحميداوي، مرجع سابق، ص116,

[3] – محيي المصري، هاني توفيق، **التقرير السنوي لعام 2011 لمركز مكافحة السموم في مستشفى جامعة عين الشمس**، مجلة عين شمس للطب الشرعي والسموم، م1، ع1، 2013، ص11.

هذا الاختصاص ودور الطبيب الشرعي، ويمكن القول إن لرأي الطبيب الشرعي أثر كبير في سير العدالة وبالتالي له أثره في إصدار الأحكام التي تبرئ أو تدين المتهم.

ثالثا: الطب الشرعي الجنسي

يهتم الطب الشرعي الجنسي بدراسة حالات الاعتداءات الجنسية التي تطال كلا الجنسين، ذكورا وإناثا، والتي تنجم عن جرائم من قبيل هتك العرض أو الأفعال المنافية للحياء. وفي هذا السياق، غالبا ما يطلب من الطبيب الشرعي إجراء فحص للضحية بغرض التأكد من وقوع الاعتداء وتحديد ملابسات ارتكاب الجريمة. كما يشمل هذا الفرع من الطب الشرعي دراسة جرائم أخرى ذات صلة، كالإجهاض غير المشروع وجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة.[1]

باستثناء الحالات التي يقدم فيها الجاني على الاعتراف بالفعل الجرمي من تلقاء نفسه، أو يضبط متلبسا أثناء ارتكاب الجريمة، يعد الفحص الطبي الذي يجريه المختصون الوسيلة الأساسية لإثبات واقعة الاغتصاب. إذ يشكل هذا الفحص أداة إثبات جوهرية، يحرر على أساسها تقرير طبي رسمي يوضح الآثار الناجمة عن الجريمة، ويبين ما إذا كانت هناك دلائل تشير إلى استعمال العنف.[2]

وفي حال إذا كان الطبيب المكلف بالفحص من ذوي الكفاءة والخبرة فلإن وجود نزيف يعد دليلا حاسما على وقوع الإيلاج، وتجدر إلى أن غياب بقايا السائل المنوي لا ينفي بالضرورة حصول الجريمة إذ يمكن أن يتم الإيلاج دون فض غشاء البكارة، كما هو الحال في بعض حالات الاغتصاب الجزئي، أو ما يطلق عليه فقهياً بـ: "الاغتصاب المجازي"، أما فيما يتعلق بحالات الاغتصاب القاصرات دون سن البلوغ، فإن إثباته الطبي يتم بالاستدلال على تمزق غشاء البكارة، أو من خلال إثبات عدم قابلية الجهاز التناسلي لدى الضحية لتحمل الاتصال الجنسي، كما قد يعتمد على فحوص طبية شاملة تشمل معاينة الغدد، الثغرات الجسدية، والمنطقة المهبلية، إضافة إلى البحث عن أية علامات جسدية دالة على العنف كالكدمات، أو اثار العض[3] لتدعيم الأدلة الفنية والشرعية في ملف القضية.

إن تدخل الخبراء المتخصصين في الطب الشرعي الجنسي أمرا ضروريا في جميع القضايا المتعلقة بالاعتداءات الجنسية، وذلك بهدف تقديم الأدلة العلمية والفنية اللازمة لدعم مسار التحقيق القضائي.

---

[1] – يعقوب بن ساحة، بن الأخضر، مرجع سابق، ص470.

[2] – امال نياف، **الجريمة الجنسية المرتكبة ضد القاصر الاغتصاب والتحرش الجنسي**، رسالة ماجيستر في العقوبات والعلوم الجنائية، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2012/2013، ص7.

[3] – هشام عبد الحميد فرج، **مدخل إلى الطب الشرعي**، المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية، الكويت د. ب.ن، 2024، ص107.

إذ يناط بهؤلاء الخبراء دور محوري في مساعدة المحكمة على إثبات الواقعة الإجرامية، وتوثيق الحالة الجسدية والنفسية للضحية بدقة وموضوعية، ويعرف الاغتصاب في هذا السياق، على أنه اتصال جنسي غير مشروع يتم بين رجل وامرأة على قيد الحياة، عبر الإيلاج في الفرج دون رضاها الصحيح ويتم ذلك من خلال استخدام الجاني للقوة البدنية أو النفسية سواء عبر الضغط، التهديد، الغش أو التدليس. وتفهم عبارة "غير مشروع" على أنها تعني أن الجاني ليس زوجا للمجني عليها، وأن المرأة كانت على قيد الحياة أثناء الجماع، إذ إن الاعتداء على جسد أنثى متوفاة لا يعد اغتصابا وفقا للتعريف القانوني، بل يصنف كمساس بحرمة الموتى والمقابر.[1]

رابعا: الطب الشرعي البيولوجي

يعنى الطب الشرعي البيولوجي بدراسة العوامل البيولوجية المتعلقة بالوفاة، من خلال فحص وتشريح الجثة وتحليل علامات الوفاة، بهدف تحديد سبب الوفاة، وظروفها، سواء كانت النتيجة جريمة قتل، انتحار أو وفاة طبيعية. ويعتمد الطبيب الشرعي في استنتاجه على المعاينة الدقيقة لمسرح الجريمة، وفحص الجثة وتحليل الإصابات من حيث العدد والموضع مما يساعد في تحديد النية الإجرامية والكيفية القانونية للوفاة. كما تلعب التحاليل المخبرية دورا مهما في تحديد توقيت الوفاة وتأكيد سببها بشكل علمي.[2]

المطلب الثاني:مهنة الطبيب الشرعي في الجزائر

تعد مهنة الطبيب الشرعي من بين أهم المهن في ميدان العدالة، لما لها من دور حاسم في كشف الحقائق وتقديم الأدلة العلمية التي تسهم في الفصل في القضايا الجنائية في الجزائر، تزايدت أهمية الطب الشرعي مع تطور الجريمة وتنوع أساليبها، مما استدعى الحاجة إلى خبراء مختصين قادرين على تحليل الجثث، وتشخيص أسباب الوفاة وتقديم تقارير دقيقة تعزز مسار التحقيق القضائي وتكمن خصوصية هذه المهنة في ارتباطها الوثيق بين الطب والقانون حيث يعتبر الطبيب الشرعي عنصرا أساسيا في منظومة العدالة، يعمل بتنسيق دائم مع الجهات الأمنية والقضائية للمساهمة في إحقاق الحق وخدمة المجتمع، فأصبح للطبيب الشرعي دور أساسي في تحقيق العدالة في القضايا الجزائية، غير أن

[1] – هشام عبد الحميد فرج، المرجع السابق، ص102.

[2] – إبراهيم صادق الجندي، **الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، 2000، ص9.

تدخله لا يتم بشكل تلقائي، بل يخضع لإجراءات ووسائل قانونية تضمن له ممارسة مهامه بطريقة شرعية.[1]

ا لفرع الأول: مفهوم الطبيب الشرعي

تعتبر ممارسة مهنة الطب الشرعي اختصاصا حصريا للطبيب الشرعي، لما تتطلب من كفاءة علمية ودقة تقنية لا تتوافر إلا لدى المتخصصين في هذا المجال. وقد أضحى اللجوء إلى الطبيب الشرعي في سبيل البحث عن الدليل الجنائي أمرا لا مناص منه، خاصة في ظل تطور الأساليب الإجرامية وابتكار المجرمين لطرق معقدة في تنفيذ أفعالهم، مما يجعل من الضروري الاعتماد على وسائل علمية دقيقة لكشف الحقيقة. ومن هذا المنطلق، سنعمل على دراسة المركز القانوني للطبيب الشرعي ضمن المنظومة التشريعية، باعتباره الفاعل الأساسي في هذه المهنة، والمسؤول عن تقديم الخبرة الفنية التي تسهم في تحقيق العدالة وكشف ملابسات الجريمة.

أولا: تعريف الطبيب الشرعي

الطبيب الشرعي هو الشخص المتخصص في التعامل مع القضايا التي تتطلب فحصا طبيا من وجهة نظر قانونية، حيث يقوم بدراسة الحالات وإبداء الرأي فيها[2]. من الناحية القانونية، يعد الطبيب الشرعي من الخبراء الفنيين الذين يساعدون القضاء، ويجب أن يكون حائزا على شهادة في الطب الشرعي. بعد إنهاء دراسة الطب العام التي تدوم سبع سنوات، يواصل الطبيب أربع سنوات إضافية من التخصص في مجال الطب الشرعي في الجزائر، أصبح هذا التخصص قائما بهذا الشكل منذ سنة1990، بعد أن كان مرتبطا بطب العمل[3].

الطبيب الشرعي هو الطبيب الذي يعين من قبل الجهات القضائية للقيام بمهام الخبير أو المستشار في المسائل ذات الصلة بالطب الشرعي، ولا سيما في حالات الوفاة الناتجة عن أسباب عنيفة أو مشبوهة، حيث يعهد إليه بإجراء التشريح وتحديد أسباب الوفاة. واصطلاحا، يطلق وصف الطبيب

---

[1] – عبد القادر يخلف، **دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة**، مجلة الاجتهاد القضائي، ع17 جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص245.

[2] – توفيق مصطفى عطار، مرجع سابق، ص04.

[3] – مقال: **علاقة الطب الشرعي في الجزائر**، صادر عن بوابة العلوم القانونية، تاريخ 17 أفريل 2025، الساعة https://www.9anouni.com/2025/02/blog-t21.html

الشرعي على المختص الذي يتولى تحليل الجوانب الطبية للقضايا المطروحة أمام رجال القانون ويطلب منه إبداء الرأي الفني بشأنها بما يخدم تحقيق العدالة[1].

إن الطبيب الشرعي يكلف من طرف الجهات القضائية أو الضبطية القضائية للقيام بفحوصات أو تشريحات أو خبرات طبية قانونية، وذلك لغرض إثبات أو نفي عالقة بين واقعة ذات طابع جنائي أو مدني وبين نتائجها الجسدية أو النفسية، سواء تعلق الأمر بالأحياء أو المتوفين. وتعتمد تقاريره كوسيلة إثبات فنية ذات طابع خبري في إطار الإجراءات القضائية، ويعد من بين الأعوان التقنيين المساعدين للعدالة في البحث عن الحقيقة.

ويتحصل الطبيب الشرعي في الجزائر على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة بعد إجراء امتحان على المستوى الوطني، وذلك وفق البرنامج الدراسي التالي: الطب الشرعي القضائي والعلوم الجنائية لمدة سنة، تعويض الأضرار الجسمانية لمدة ستة أشهر، قانون الطب وأخلاقيات مهنة الطب لمدة ستة أشهر، علم الطب العقلي لمدة ستة أشهر، الطب الشرعي التسميمي لمدة ستة أشهر، علم الأمراض لمدة ستة أشهر، طب السجون أو الطب داخل المؤسسات العقابية لمدة ستة أشهر[2].

الطبيب الشرعي هو فرع او جزء من الطب بأكمله، الذي يهتم بتطبيق المعرفة الطبية في المجال القانوني والقضائي، مما يعني أنه الشخص الذي يحاول فهم ماذا جرى للجثة، كيف ماتت، متى، وما سبب الوفاة، ويساعد العدالة في كشف الحقيقة، خاصة في القضايا الغامضة والتي فيها شبهة جنائية فيقوم بتشريح الجثث ويكتب تقارير طبية شرعية مفصلة تستخدم كأدلة في المحاكم، كما يشارك في التحقيقات القضائية خاصة في جرائم القتل، الانتحار، أو الوفيات الغامضة ذات الألغاز، تحديد هوية الجثث المجهولة ويمكن أن يستدعى للشهادة أمام القاضي لشرح نتائج التشريح أو تحاليل الدم والسموم.

ثانيا: شروط تعيين الطبيب الشرعي

الطبيب الشرعي يمر بمسار دراسي طويل ودقيق أولا حيث يجمع بين الطب والقانون حتى يتمكن من العمل في هذا المجال المتخصص ...مما يجعلنا نذكر الخطوات الأساسية التي يمر بها ليحظى بهذه المهنة:

---

[1] – شيماء زكي محمد، **دور الطب الشرعي في التحقيق الجنائي**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، القانون و العلوم السياسية، م 4، ع 14, 2015، جامعة سوران، د.ب.ن ص210.

[2] – احمد عبد اللطيف بن مختار، **التشريح و واقع الطب الشرعي في الجزائر**، مداخلة في ملتقى الوطني الشرعي ودوره في اصالح العدالة، يومي 25/26 ماي 2006، وزارة العدل، الجزائر، ص28.

– دراسة الطب العام: حيث يجب أن يدرس الطب في كلية الطب عادة لمدة 6 إلى 7 سنوات حسب النظام ليتخرج بشهادة طبيب عام أو ما يعادلها.

– التخصص في الطب الشرعي: بعد التخرج، يدخل في برنامج تخصص أو إقامة في الطب الشرعي والذي قد يستمر بين 3 إلى 5 سنوات، خلال هذا التكوين، يدرس مواد مثل التشريح الجنائي، علم السموم الشرعي، علم الجريمة والمرافعات القضائية (اعداد تقارير طبية للمحاكم) أدلة الطب الشرعي (مثل تحليل الحمض النووي، تحليل البقع الدموية، الخ).

إن شروط تعيين الطبيب الشرعي لا تتعلق فقط بكفاءة الطبيب العلمية، وإنما تشمل صفاته الأخلاقية والإنسانية أيضا، لأن الطبيب الشرعي يتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية كبيرة، ويجب أن تتوفر فيه أربع صفات[1]:

- الموضوعية: أي أن تكون تقاريره الطبية مبنية على أدلة ومعاينات حقيقية، دون تأثير للعواطف أو الميول الشخصية، مع التزامه الصرامة والدقة في الفحص.
- الحياد: يجب أن يكون محايدا لا ينحاز لأي طرف، ويتجنب الوقوع في الخطأ بسبب تأثير الضغوطات أو المجملات، ويؤدي مهمته بمهنية.
- الاستقامة: على الطبيب الشرعي أن يتحلى بالنزاهة، ويبتعد عن الرشوة أو أي تصرف يمس أخلاقيات المهنة وإلا يكون عرضة للعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات[2].
- السر المهني: يجب أن يلتزم الطبيب بكتمان السر المهني وعدم كشف المعلومات التي يطلع عليها أثناء عمله، وهذا منصوص عليه في المادة 99 من قانون أخلاقيات الطب.

كما ان خرق هذا الالتزام يؤدي إلى عقوبات قانونية، حيث تنص المادة 238 من قانون العقوبات على تطبيق نفس العقوبات الموجودة في المادة 301[3]، في حال قام الطبيب أو الصيدلي أو أي شخص ائتمن على السر المهني، بكشفه دون إذن من القانون. وقد تصل العقوبة إلى الحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى 100,000دج.

---

[1] – زياد درويش، **الطب الشرعي**، مطبعة جامعة دمشق، ط2، 1997، ص87.

[2] – المادة 238 من الأمر 66–156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون رقم 24–06، المؤرخ في 28 أفريل 2024، ج.ر 30 مؤرخة في 30 أفريل 2024.

[3] – المادة 301 قانون العقوبات نفس المرجع.

ثالثا: مهام الطبيب الشرعي

يعمل الطبيب الشرعي في المستشفيات الجامعية، مراكز الطب الشرعي، مصلحة الطب الشرعي التابعة للشرطة أو الدرك، مراكز العدالة (بالتعاون مع القضاة ووكلاء الجمهورية)، لكن مهنته تختلف عن مهنة الطبيب الممارس لعمله في العيادة أو المستشفى ونظرا لأهمية وارتباط أعمال الطب الشرعي بخدمة القضاء، فإن الطبيب الشرعي يعد في نظر العدالة الخبير المكلف بإعطائهم رأيه حول مسائل ذات طابع طبي تخص الشخص الضحية حياً كان أو ميتاً، كذلك الأمر من حيث سلامة عقله ونفسيته، حيث يقوم بمجموعة من المهام والوظائف المنوطة به باعتباره صاحب الفن والخبرة وتتمثل في:

- الاطلاع على ظروف القضية يقتضي فحص محضر الشرطة وتقرير المحقق بغرض الوقوف على ملابسات الحادث، بالإضافة إلى إجراء الفحص الطبي على المصابين في القضايا الجزائية، وذلك لتحديد طبيعة الإصابة ونوعها، وتاريخ حدوثها، والأداة المستخدمة في إحداثها، ومدى ما خلفته من عاهة مستديمة إن وجدت [1].

- إجراء عمليات فحص والتشريح على المتوفين وأخذ العينات اللازمة وإرسالها إلى معامل الباثولوجي الطبية الشرعية.

- تقدير السن في الأحوال التي يحتاجها القانون مصلحة التحقيق إذا تعد الحصول على شهادة ميلاد ومستخرج رسمي منها.

- فحص المضبوطات كأسلحة نارية مع تحقيق مدى صالحيتها للاستعمال وتحليل ما قد يوجد بها من آثار ومقارنة المقذوفات المستعملة ببعضها وبيان مدى تطابقها بالأسلحة المضبوطة.

- حضور عمليات فتح القبور لاستخراج الجثة ووصفها وتشريحها من أجل إجلاء أسباب الوفاة أو كشف هوية صاحبها انطلاقا من طلب يقدمه سلطات التحقيق.

- القيام بإبداء الآراء الفنية التي تتعلق بتكييف الحوادث الجزائية أو تقدير مسؤولية الأطباء المعالجين إن تعلق الأمر بالقضايا المعروضة أمام العدالة، وكذلك فحص المضبوطات.

- فحص الدم والمواد المخدرة والشعر وغيرها من الأجزاء والأجنة والإفرازات.

[1] – ابراهيم صادق الجندي، مرجع سابق، ص23.

- فحص المستندات والأوراق المطعون فيها ومعاينة ضحايا الاعتداءات الجنسية ومعاينة أعمال العنف اتجاه الأطفال والمسنين.

يتم اعتبار الطبيب الشرعي على انه العين العلمية التي تكشف الحقيقة وسط الغموض والدعامة التي يستند عليها القضاء في سبيل تحقيق العدالة. وبفضل كفاءته ومهنته يتمكن هذا الأخير من تحويل الأدلة الصامتة إلى روايات ناطقة تُسهم في إنصاف الضحايا ورد الحقوق إلى أصحابها. ومن هنا تتجلى أهمية دوره الحيوي في المنظومة العدلية، ما يستوجب توفير كل السبل لضمان استقلاليته وتطوير خبراته بما يخدم المجتمع والعدالة على حد سواء.

الفرع الثاني: هيكلة الطب الشرعي في الجزائر

يعد الطب الشرعي أحد الركائز الأساسية في منظومة العدالة الجنائية، إذ يسهم بدور فعال في كشف الحقائق وتقديم الأدلة العلمية التي تساعد على الفصل في النزاعات القانونية. وفي الجزائر شهد هذا التخصص تطوراً ملحوظا مواكبا للتحولات التي عرفها النظام القضائي، ما استدعى ضرورة تنظيمه ضمن إطار مؤسسي وهيكلي يضمن فعاليته واستقلاليته. وتعكس هيكلة الطب الشرعي في الجزائر الجهود المبذولة لضمان التكامل بين الجانبين الطبي والقانوني، من خلا توزيع المهام وتحديد الصلاحيات بين مختلف الفاعلين، سواء على مستوى المصالح الاستشفائية أو الهيئات القضائية.

أولا: اللجنة الطبية الوطنية للطب الشرعي

نصبت هذه اللجنة في 1996/07/01 بموجب قرار وزاري، وهي تقوم بمهمة استشارية لدى وزارة الصحة وكذلك بتقديم توضيحات حول تطور الطب الشرعي و تنظمه، تتكون اللجنة من اطباء شرعيين وخبراء من قطاعات متعددة بما في ذلك الدرك الوطني، الأمن الوطني والعدالة، تهدف إلى توحيد الممارسات الطبية الشرعية على المستوى الوطني وتطوير بروتوكولات العمل وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين في هذا المجال، أما في السنوات الأخيرة فقد تم التأكيد على أهمية إنشاء لجنة وطنية مشتركة تضم مختلف القطاعات المعنية لتعزيز التعاون وتطوير الطب الشرعي في الجزائر[1].

ثانيا: مصلحة الطب الشرعي

هي جهة أو هيئة تابعة غالبا لوزارة العدل أو الصحة، وتعنى بتقديم الخبرة الطبية في القضايا ذات الطابع الجنائي أو القانوني. تعرف أيضا باسم "مصلحة الطب الشرعي الجنائي"، تقوم بعدة مهام من

[1] – رشيد بلحاج، بروفيسور ورئيس قسم الطب الشرعي بمستشفى مصطفى باشا، الجزائر العاصمة، الجزائر جانفي 2025، https://www.youtube.com/watch?v=f6fK8JuecM0

بينها تشريح الجثث، تحليل الأدلة البيولوجية، فحص الحالة العقلية، توثيق العنف، تحرير تقارير طبية قانونية... الخ. في 2005 تم فتح 13 مصلحة طب شرعي بموجب قرار وزاري مشترك بين وزارتي الصحة والتعليم العالي و2 مصلحة طب شرعي بموجب قرار من وزارة الصحة، وقد وصل عدد الأطباء الممارسين للمهنة بهذه المصلحة إلى 90 طبيبا شرعيا.[1]

أما من حيث هيكلة المصالح، فنجد تلك التي تفتح على مستوى المراكز العامة الاستشفائية الجامعية داخل المدن الجامعية هي الأفضل، حيث تحتوي على 5 وحدات تفتح هي الأخرى بقرار وزاري مشترك بين وزارتي التعليم العالي و الصحة، وهذا باقتراح المجلس العلمي للمركز الاستشفائي الجامعي وتماشيا مع طلب اللجنة البيداغوجية للطب الشرعي ألا وهي: وحدة الأبحاث، الاستكشافات الطبية القضائية، وحدة التشريع القضائي، وحدة القانون وأخلاقيات مهنة الطب، وحدة التسمم ووحدة إسعاف المساجين[2] هناك بعض المصالح التي تحتوي على وحدات التكفل بالأشخاص المدمنين على المخدرات بصفة عامة، ومن جهة اخرى في مجال التعاون بين وزارة العدل والصحة فإن هناك اتفاقية موقعة في 3 ماي 1989 متعلقة بحماية الصحة للمحبوسين، وهذه الاتفاقية عوضت باتفاقية اخرى ملحقة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 ماي 1997 بين وزارتي العدل والصحة والذي ينظم وفق مخطط مزدوج وقائي عالجي للحماية الصحية للمحبوسين.

تعد العلاقة بين مصالح الشرطة العلمية، المعروفة في السياق العلمي بفرق التعرف القضائي ومصالح الطب الشرعي علاقة تكاملية ووثيقة، خاصة في إطار التحقيقات الجنائية التي تستدعي معاينة حالات الوفاة وتتوزع مجالات هذا التعاون على عدة مراحل رئيسية[3]:

1 / مسرح الجريمة: تتولى فرق التعرف القضائي تأمين مكان الجريمة من خلال وضع شريط أمني ثم تقوم بعمليات التصوير الفوتوغرافي والتوثيق البصري، تليها مرحلة جمع الأدلة والأثار، والتي تشمل رفع البصمات وجمع العينات البيولوجية والمادية ذات الصلة بالجريمة.

2 / في مصلحة حفظ الجثث: يكلف أعوان متخصصون في القياس البشري (الأنثروبومتري) بمعاينة الجثة لأغراض التعرف بالإضافة إلى التقاط صور فوتوغرافية توثيقية للجثة قبل بدء الفحوصات الطبية.

---

[1] – ميلود سليمان عثمان، **حجية الطب الشرعي في الإثبات الجنائي**، رسالة ماجيستير في القانون، تخصص علوم جنائية، جامعة جيلال اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2008/2009، ص 76.

[2] – احمد باعزيز، **الطبيب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي**، رسالة ماجيستير، تخصص قانون طبي، جامعة بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص09.

[3] – يعقوب بن ساحة، بن الأخضر محمد، مرجع سابق، ص473.

3/ على مستوى المصلحة الشرعية: بعد تحويل الجثة إلى مصلحة حفظ الجثث، يتم التواصل مع الطبيب الشرعي من أجل الحق العودة إلى مكان الحادث قصد إجراء المعاينة اللازمة استلام ملابس الضحية أو الضحايا، ليتم التقاط صور فوتوغرافية توثق حالة الجثة. وفي هذا السياق، تقوم المصالح المعنية برفع البصمات من الجثة الموجودة بمصلحة حفظ الجثث، قصد مقارنتها مع البصمات المرفوعة من مسرح الجريمة، وكذلك مع البطاقات العشرية الخاصة بمعتادي الإجرام أو الأشخاص المشتبه فيهم. كما يمكن لعناصر التشخيص القضائي إرسال عينة من دم الضحية، تم سحبها قبل تدخل الطبيب الشرعي، إلى مخابر الشرطة العلمية من أجل إجراء خبرة دقيقة.

يكلف الأطباء الشرعيون فيها عادة من قبل الجهات القضائية أو الأمنية، وتَعد تقاريرهم ذات أهمية بالغة في سير التحقيقات والمحاكمات، لما تحمله من دلائل علمية دقيقة تساعد في كشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات.

ثالثا: قسم العلوم الطبية والطب الشرعي التابع للمعهد الوطني للأدلة الجنائية

حيث يعمل بهذا القسم حوالي 15 اختصاصا منهم ثمانية اطباء اختصاصيين، كما تم تزويده بأحدث المعدات والأجهزة الحديثة التي تستعمل لإجراء الفحوص والاختبارات العلمية المساعدة للمحققين والقضاة في الحصول على أدلة علمية، على أن القسم المكلف على وجه الخصوص بـ:

- تحليل مختلف العينات وتحليل مصادرها وخصائصها الوراثية التي تمكن من نسبتها إلى صاحبها.
- التعرف على الجثث.
- التعرف على السموم.
- التشريح الطبي الشرعي.
- فحص حالات الغرق على الجثث بواسطة تحليل الأصناف.
- دراسة الحالة لتحديد مكان وتاريخ الوفاة.

يعتبر قسم العلوم الطبية والطب الشرعي من الركائز الأساسية ضمن الهيكل التنظيمي للمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلوم الإجرام، وهو يشغل دورا بالغ الأهمية في خدمة العدالة من خلا مقاربة علمية دقيقة

[1] – حنان حمادو، **النظام القانوني للطب الشرعي في الجزائر**، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الدكتور سعيدة، الجزائر، م8، ع2، نوفمبر 2021، ص751.

تربط بين المجالين الطبي والقانوني. يعنى هذا القسم أساسا بدراسة الجوانب الطبية للجرائم، ويشكل همزة وصل بين الطب والمجال القضائي، إذ يعتمد عليه في تقديم الأدلة العلمية القاطعة التي تساعد السلطات القضائية على فهم ملابسات القضايا الجنائية وتحديد المسؤوليات.

تتعدد المهام التي يضطلع بها هذا القسم، من بينها إجراء الفحوصات الطبية الشرعية على الجثث في حالات الوفاة المشبوهة أو غير الطبيعية، وذلك بغرض تحديد سبب الوفاة، توقيتها، والظروف المحيطة بها. كما يساهم في تقييم الإصابات الجسدية في قضايا العنف، ويقوم بتحليل الأثار البيولوجية مثل الدم، الشعر، السوائل الجسدية وغيرها من الأدلة التي يمكن أن تكون حاسمة في مجريات التحقيق.

يضم القسم نخبة من الأطباء الشرعيين، المخبريين، خبراء السموم، وأخصائي علم الأمراض الشرعي، والأنثروبولوجيا الطبية، إضافة إلى تقنيين ذوي كفاءة عالية في تحليل العينات البيولوجية باستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من معدات وتقنيات مخبرية متطورة، مثل تقنيات البصمة الوراثية، التصوير الإشعاعي، التحاليل السمية، والمجهرية. كما يضطلع قسم الطب الشرعي بدور استشاري في العديد من الملفات القضائية، حيث يقدم تقاريره بناء على التحاليل المخبرية والتشريحات الطبية، ويدلي خبراؤه بشهاداتهم أمام الجهات الفنية المفصلة القضائية كخبراء معتمدين. وتكتسي هذه التقارير والشهادات أهمية بالغة في توجيه مسار العدالة، خاصة في القضايا المعقدة التي تفتقر إلى الشهادات المباشرة أو الأدلة الظاهرة.

المبحث الثاني: علاقة الطبيب الشرعي بالجهاز القضائي

يعتبر الطبيب الشرعي تمثيلا لعلاقة الطب والقانون، فقد أصبح جزءا مهما في هذه العلاقة التي ساهم في توسعها التطور العلمي وخاصة في المجال الجزائي منها، فقد يعتمد القضاة في أغلب القضايا الجنائية على الطب الشرعي للكشف عن الأدلة الجنائية. ويجري تفعيل دور الطبيب الشرعي ضمن إطار قانوني محدد ينظم علاقته بالسلطة القضائية وآليات تدخله في القضايا المطروحة، وبناء عليه سنتناول في المطلب الأول الإطار القانون لعمل الطبيب الشرعي، في حين سنخصص المطلب الثاني لبيان كيفية اتصال الطبيب الشرعي بالجهة القضائية المختصة.

المطلب الأول: الإطار القانوني لعمل الطبيب الشرعي

يمارس الطبيب الشرعي مهامه وفقا لقوانين محددة [1]، حيث يعمل ضمن إطار قانوني نص عليه القانون 18-11 المؤرخ في 2018/10/02، والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها فهو ينص على جملة من المبادئ والتدابير التي تؤطر عمل الأطباء الشرعيين.

الفرع الأول: نطاق عمل الطبيب الشرعي

ينحصر دور الطبيب الشرعي في الجوانب الفنية التي تتجاوز الإدراك العام للقاضي، لكونها تستلزم خبرة ودراسة معمقة في المجال الطبي. ويعد من أبرز هذه الجوانب تفسير المعطيات التي تتطلب فهماً طبياً دقيقاً، خاصةً عند ارتباطها بجريمة ما، كحالة تحديد سبب الوفاة في جرائم القتل، وهو ما يعد من صميم اختصاص الطب الشرعي.[2]

ونشير إلى أن عمل الطبيب الشرعي يختلف ويتميز عن عمل الطبيب العادي من عدة نواحي:

فبينما يقتصر دور الطبيب العادي على فحص المريض والكشف عن حالته الصحية، يختص الطبيب الشرعي بدراسة الإصابات الناتجة عن الجرائم سواء كانت جنح أو جنايات مع تحديد طبيعة الإصابة ومدى خطورتها، وفترة العجز الناجمة عنها وما إذا كان العجز مؤقتا أو دائما، وهو ما يساعد في إثبات الجريمة واستكمال أركانها القانونية.

وعلى خلاف الطبيب العادي، يعد الطبيب الشرعي جزءا أساسيا من منظومة العدالة، حيث يساهم بخبرته في توجيه القاضي نحو إصدار الأحكام العادلة من خلال تقييمه العلمي للحالة الجنائية [3].

---

[1] – منيرة بشقاوي، مرجع سابق ص47.

[2] – فتحي محمد أنور عزت، **الخبرة في الإثبات الجنائي**، دراسة قانونية وتطبيقات قضائية مقارنة، دار النهضة ط1، 2007، ص233.

[3] – منيرة بشقاوي، مرجع سابق، ص48.

كما أن عمل الطبيب العادي تحكمه السرية الطبية، فلا يجوز له كشف أسرار المريض إلا له شخصيا أو لأحد أفراد عائلته، في حين أن الطبيب الشرعي يعمل تحت إشراف ومراقبة الجهات القضائية المختصة وبشكل علني لما يتطلبه عمله من شفافية في خدمة العدالة.

عقب انتهاء كل من الطبيب العادي والطبيب الشرعي من أداء المهام المنوطة بها يلزمان بتوثيق ما قاما به من إجراءات وما توصلا إليه من نتائج خلال عملية المعاينة فيقوم الطبيب العادي بتحرير وصفة طبية غايتها العلاج. في حين يعد الطبيب الشرعي تقريرا مفصلا يقدم إلى الجهة القضائية الأمرة بالخبرة، بحيث يخضع التقرير لدراسة ومناقشة علنية أمام المحكمة [1].

ويتجلى بوضوح الاختلاف بين طبيعة عمل كل من الطبيب العادي والطبيب الشرعي، سواء من حيث نطاق العمل أو من حيث النتائج، فيرتكز عمل الطبيب العادي على معالجة الفرد والاعتناء بالصحة في حين أن عمل الطبيب الشرعي يتسع ليشمل خدمة العدالة ومساعدة الجهات القضائية في التحقيق والكشف عن ملابسات الجرائم، ودون شك أن رغم هذا الاختلاف فهما يتشاركان في هدف أساسي يتمثل في خدمة الإنسان كل من موقعه واختصاصه.

الفرع الثاني: إجراءات ممارسة عمل الطبيب الشرعي

لا يمكن للطبيب الشرعي أن يتحرك من تلقاء نفسه لخدمة العدالة كما سبق الذكر، بل يكون ذلك عن طريق أشخاص خول لهم القانون الحق في ندب الخبير [2] فيؤدي الطبيب الشرعي نشاطه بناء على ندب صادر من قاضي التحقيق أو من المحكمة، سواء تم الندب بمبادرة من الجهة القضائية ذاتها أو استجابة لطلب أحد الخصوم، ويتعين على الجهة المنتدبة أن تحدد نطاق المهمة الموكلة إليه بشكل دقيق ومفصل.

تختلف هذه الإجراءات حسب اختلاف المشكل المتعلق بالطب الشرعي والمثار أمام القضاء المدني والجزائي كما يلي:

أولا: أمام القضاء المدني

تعد الخبرة إحدى وسائل الإثبات المعتمدة والمعمول بها في المادة المدنية، وقد نظم المشرع الجزائري الأحكام المتعلقة بها ضمن نصوص المواد من 125-145 قانون إجراءات مدنية وإدارية، وتسند مهمة إجراء الخبرة في المسائل التقنية ذات الطبيعة الطبية إلى الأطباء الخبراء، شريطة تقيدهم ضمن قوائم الخبراء القضائيين، وهذا طبقا لنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 95-310المؤرخ في 1995/10/10 يحدد شروط التسجيل في قوائم الخبراء وكيفياته [3] .

---

[1] – الياس الصائغ، **الطب الشرعي العملي**، مقتطفات خبرة وقانون، ج1، 1997، ص9.

[2] – عبد القادر يخلف، مرجع سابق، ص247.

[3] – "يختار الخبراء القضائيون على أساس القوائم التي يوافق عليها وزير العدل... غير أنه يجوز للجهة القضائية في إطار الإجراءات القضائية، وفي حالة الضرورة أن تعيين خبيرا لا يوجد اسمه في القوائم المنصوص عليها أعلاه..."

يلجأ للخبرة القضائية في القضايا التي تنطوي على مسائل فنية أو علمية تتجاوز الإلمام العادي للقاضي، وذلك دون المساس بالمسائل القانونية التي تظل من صميم اختصاصه الحصري، وفي هذا السياق نصت المادة 125 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على " تهدف الخبرة إلى توضيح واقعة مادية تقنية أو علمية محضة للقاضي".

يتوافق نص المادة مع موقف المحكمة العليا المعبر عنه في إحدى قراراتها: "من المقرر قانونا أن دور الخبير ينحصر في المعلومات الفنية، التي تساعد القاضي على الفهم الشامل لعناصر القضية... فمهمة الخبير تقتصر على إبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصائها بنفسه دون المسائل القانونية" [1].

فيختص الخبير الذي عيين بطريقة تلقائية أو بطلب من الخصوم بإنجاز الخبرة، وهنا يمكن تعيين عدد من الخبراء سواء من التخصص ذاته أو من تخصصات أخرى، وإذا استلزم أمر الخبرة أكثر من خبير واحد، فإنه يقع على عاتق كل واحد منهم انجاز مهمته ثم إعداد تقرير واحد في حالة اتفاقهم على رأي واحد، أما إذا اختلفت أراءهم فيجب على كل فرد منهم تسبيب رأيه[2]، فالخبرة أمام القضاء المدني مجالها المسائل الفنية البحتة، التي لا يمكن للقاضي بما لديه من معارف أن يدركها ويتوصل لفهمها.

ثانيا: أمام القضاء الجزائي

إن قانون الإجراءات الجزائية لم يخصص مكانة صريحة للأطباء الشرعيين صراحة ضمن نصوصه رغم دورهم البارز، ومع ذلك يمكن استنتاج الإشارة إليهم بشكل غير مباشر من خلال بعض المواد القانونية لاسيما المادتين 49 و62 من قانون الإجراءات الجزائية.

فقد نصت المادة 49 على أنه " إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فلضابط الشرطة القضائية أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك، وعلى هؤلاء الأشخاص الذين يستدعيهم لهذا الإجراء أن يحلفوا اليمين كتابة على إبداء رأيهم بما يمليه عليهم الشرف والضمير"، يتضح من نص المادة إمكانية الاستعانة بالخبراء ومن بينهم الأطباء الشرعيون، للقيام بأعمال ذات طبيعة فنية تستوجب كفاءة خاصة ما يشير ضمنا إلى دورهم المحوري في سير التحقيقات، رغم عدم ذكرهم صراحة في مواد القانون.

يعتبر الطبيب الشرعي من بين الأشخاص المؤهلين قانونا للقيام بالمعاينات الفنية ذات الطابع الطبي[3]، خاصة في الحالات التي تثير شبهة جنائية أو تتطلب فحصا دقيقا لأسباب الوفاة، وفي هذا الإطار نصت المادة 82 من قانون 70-20 المؤرخ في 1970/02/19، المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم بالقانون رقم 14-08 المؤرخ في 2014/09/09 ، على أنه:" إذا لوحظت علامات أو

---

[1] – منيرة بقشاوي، مرجع سابق، ص49.

[2] – المادة 127 من الأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 ، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 21-11 المؤرخ في 25 أوت 2021 ج.ر 65 مؤرخة في 25 أوت 2021.

[3] – منيرة بشقاوي، مرجع سابق، ص51.

آثار تدل على الموت بطرق العنف أو طرق أخرى تثير الشك فلا يمكن إجراء الدفن إلا بعدما يقوم ضابط الشرطة بمساعدة طبيب بتحرير محضر عن حالة الجثة والظروف المتعلقة بالوفاة وكذا المعلومات التي استطاع جمعها حول أسماء ولقب الشخص المتوفى وعمره ومهنته ومكان والدته ومسكنه."

جاءت المادة 62 من قانون الإجراء الجزائية على أنه: "...كما ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى لذلك ضرورة. ويصطحب معه أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة..."[1]. يتضح من النص أن المشرع الجزائري قد منح لوكيل الجمهورية صلاحية الاستعانة بأشخاص مؤهلين لتقدير ظروف الوفاة عند الضرورة، ويقصد بهؤلاء وبصفة خاصة الطبيب الشرعي بالنظر لخبرته العلمية والمهنية في هذا المجال، غير أن مشاركة الطبيب الشرعي في هذا السياق لا تتم بصفته خبيراً قضائيا بالمعنى الدقيق، وإنما كشخص مؤهل، ينتدب لتقديم رأي فني في إطار إجراء معاينة ميدانية. وفي هذا الإطار يؤدي الطبيب الشرعي اليمين القانونية قبل مباشرة مهامه التزامنا بما تمليه عليه الأمانة المهنية والضمير وهو ما يميز وضعيته عن وضعية الخبير الذي يعين من قبل جهات الحكم أو التحقيق، وفي هذه الحالة فإن الطبيب الشرعي يلتزم بالأحكام المنصوص عليها في المادة 143[2] وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية وهي:

- أداء اليمين القانونية: يجب على الخبير، إذا لم يكن مقيداً في جدول الخبراء المعتمد، أن يؤدي اليمين أمام الجهة القضائية المختصة قبل مباشرة مهامه، متعهداً بأداء عمله بأمانة ونزاهة وفق ما يمليه عليه الشرف والضمير.
- القيام بالمهمة تحت رقابة القاضي الآمر: يتوجب على الخبير تنفيذ المهمة المسندة إليه تحت إشراف ومراقبة القاضي الذي أصدر أمر الانتداب.
- احترام الأجل المحدد: يلتزم الخبير بإتمام مهتمة خلال المهلة الزمنية التي حددتها الجهة القضائية.
- إعلام القاضي بتطورات المهمة: يجب على الخبير أن يحافظ على التواصل مع القاضي الآمر ويطلعه بصفة دورية على مراحل وتطورات سير أعماله.
- الاستعانة بفنيين عند الحاجة: يجوز للخبير، متى اقتضت طبيعة المهمة ذلك، أن يستعين بفنيين يعينون بأسمائهم ويؤدون بدورهم اليمين القانونية.
- تلقي أقوال الغير: يسمح للخبير بأخذ اقوال أشخاص غير المتهم، إذا كانت تلك الأقوال مفيدة في إنجاز الخبرة.

---

[1] – المادة 62 قانون إجراءات جزائية، مرجع سابق.

[2] – المادة 143 وما يليها قانون إجراءات جزائية، مرجع سابق.

- عرض نتائج الخبرة في الجلسة: عند الاقتضاء، يمكن استدعاء الخبير للمثول امام المحكمة لعرض نتائج أعماله، وذلك بعد أدائه اليمين أمامها[1].

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن دور الطبيب الشرعي ينحصر في معالجة المسائل الفنية البحتة التي تخرج عن نطاق اختصاص ومعارف الجهات القضائية أو الأمنية التي تنتدبه، وتستلزم ممارسة هذه المهنة قدراً عالياً من التوازن بين نمطين من التفكير، التفكير الطبي الذي يرتكز على فهم الجوانب الخفية والمعقدة للنفس البشرية، والتفكير القانوني، الذي يتسم بالدقة والوضوح.

ولكي يتمكن الطبيب الشرعي من أداء عمله بكفاءة عالية، يجب عليه أن يكون على دراية شاملة بمختلف فروع الطب، لاسيما الفروع الجراحية التي تمثل جانبا أساسياً في تشخيص الإصابات وتحديد أسبابها. كما يتعين عليه أن يمتلك معرفة معمقة بالعلوم المساندة ذات الصلة، مثل علوم العقاقير الطبية وعلم الكيمياء، لأهميتها في تحليل العينات وتفسير النتائج المرتبطة بالقضايا الجنائية.

المطلب الثاني: اتصال الطبيب الشرعي بالقضاء

يعد الطبيب الشرعي أحد الأعوان القضائيين الذي يسهمون بدور فعال في دعم جهز العدالة، لاسيما الجهات الجزائية، من خلال مساهمته في البحث عن الدليل الجنائي، و يأتي هذا التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية إما استجابة لتسخيره مستعجلة تصدر في حالات لا تحتمل التأجيل أو التأخير، أو بناء على أمر قضائي بإجراء خبرة طبية، تفضي هذه الخبرة إلى إعداد تقرير طبي شرعي يعد بمثابة إجابة علمية ومنهجية عن الأسئلة المطروحة من قبل الجهة القضائية التي انتدبت الطبيب، أو عن طريق إجراء عملية التشريح أو الاستعراف، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: التسخيرة

تعد التسخيرة أداة قانونية منحها المشرع للنيابة العامة والأشخاص العاملين تحت إشرافها، بهدف جمع الأدلة أو على الأقل الحفاظ عليها، إضافة لتأمين حالة الأماكن المرتبطة بالجريمة، إلى حين تدخل الجهات المختصة لمباشرة مهامها.[2]

أولا: تعريفها

هي إجراء يصدر عن ضباط الشرطة القضائية أو النيابة العامة، يوجه إلى طبيب مقيد بجدول الخبراء، ويكلف من خلاله بتنفيذ مهمة ذات طبيعة طبية قضائية، غالباً ما تتسم بطابع الاستعجال. و تكتسي هذه التسخيرة أهمية بالغة، خصوصا خلال مرحلة التحريات الأولية وجمع الاستدلالات، وذلك استناداً إلى أحكام المادتين 49 و 62 من قانون الإجراءات الجزائية، و يراد من هذا الإجراء الحفاظ

[1] – أحمد فتحي بهنسي، **نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي**، ط 5، القاهرة، مصر، 1989، ص6.

[2] – وردة دلال، **الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري**، مجلة القانون أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، م08، ع02، سبتمبر2020، ص37.

على الأدلة[1]، التي قد تتعرض للاندثار أو التغيير في حالة تأخير الطبيب المسخر عن أداء مهمته وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يحدد شكلاً إجرائياً معينا لإصدار التسخيرة، نظرا للطبيعة الاستعجالية التي تميز هذا النوع من التدخلات، يجوز أن يؤمر بإصدار التسخيرة شفهيا أو عبر الهاتف، وذلك مراعاة للسرعة التي تفرضها طبيعة المهمة. ويعد الطبيب المسخر ملزماً بالتقيد التام بمضمون التسخيرة الصادرة عن السلطة القضائية المختصة، تحت طائلة التعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 210 من مدونة أخلاقيات الطب[2]، والمادة 187 مكرر من قانون العقوبات، والمادة 236 من قانون حماية الصحة وترقيتها.[3]

كذلك نشير إلى أن الطبيب المسخر في إطار تسخيرة طبية لا يملك الحق في رفض تنفيذ المهمة الموكلة إليه، إذ لا يجوز له مناقشة أمر التسخير أو الدفع بعدم كفاءته للقيام بهذا ويعد ملزما قانونا بأداء المهام المسندة إليه وفقا لما تقتصيه مقتضيات العدالة ومتطلبات التحقيق[4].

ثانيا: شروطها

يمكن إجمال شروطها فيما يلي:

- يجب أن تكون مؤرخة وموقعة من الجهة القضائية المختصة مع ذكر اسم الطبيب المعني بالتكليف ومكان عمله[5]
- ينبغي تحديد مهمة الطبيب الشرعي بكل دقة، مع توضيح المهام المطلوبة منه بشكل مفصل وذلك بهدف المساهمة الفعالة في كشف الحقيقة وتجنب الصياغات العامة المبهمة.

ثالثا: الجهات التي لها الحق في التسخير

يمكن تسخير الطبيب الشرعي من طرق الجهات التالية:

- النيابة العامة: وتكون التسخيرة في شكل أمر حسب ما نصت عليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية.
- ضباط الشرطة القضائية: أثناء التحريات الأولية وفقا لنص المادة 49 من قانون إجراءات جزائية ويكون على شكل تكليف.

---

[1] – جمال بيراز، **الدليل العلمي في الإثبات الجنائي**، رسالة ماجيستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013–2014، ص69.

[2] – المادة 210، من المرسوم التنفيذي رقم 92–276، متضمن مدونة أخلاقيات الطب، مرجع سابق.

[3] – المادة 236 القانون رقم 18–11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها ج.ر46 مؤرخة في 29 جويلية 2018.

[4] – وردة دلال، مرجع سابق، ص38.

[5] – يعقوب بن ساحة، بن الأخضر محمد، مرجع سابق، ص467.

- قضاة التحقيق: يخول لقاضي التحقيق، بموجب المادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية، إصدار أمر بتعيين طبيب شرعي للاستعانة بخبرته في المسائل الفنية المتعلقة بالتحقيق[1].
- قضاة الحكم: يجيز القانون لقضاة الحكم الاستعانة بطبيب شرعي بصفته خبير، وذلك من خلال إصدار تسخيرة، بهدف إجراء خبرة طبية تساهم في تكوين قناعتهم وتمكينهم من إصدار الحكم بشكل أدق.

الفرع الثاني: الشهادة الطبية

هي وثيقة رسمية تصدر من قبل الطبيب الشرعي أو أي طبيب مختص آخر وفقا للظروف، حيث تتضمن هذه الوثيقة توثيقاً دقيقاً للوقائع المادية ذات الطابع الطبي. يجب أن تكون الشهادة واضحة ومختصرة نظراً لأهميتها الكبيرة في اتخاذ القرارات القانونية والإنسانية. وتعتمد العديد من الإجراءات القانونية و الطبية على محتوى هذه الشهادات، مثل شهادة الوفاة، شهادات العجز الكلي أو الجزئي، وشهادات التقييم للحالة الصحية البدنية و العقلية للأفراد[2].

وينبغي على الطبيب الشرعي قبل إصدار الشهادة الطبية مراعاة ما يلي:

1. إجراء فحص طبي دقيق: يجب على الطبيب الشرعي أن يقوم بفحص الضحية بدقة، حيث لا يمكن إصدار شهادة طبية دون إتمام الفحص الشامل[3].
2. استخدام الأشعة والتحاليل المخبرية: ينبغي للطبيب الشرعي الاعتماد على تقنيات الأشعة والتحاليل الطبية عندما يتطلب الأمر ذلك، بهدف تحقيق نتائج دقيقة ومدعومة علمياً.
3. الالتزام بالحياد والاستناد إلى المعاينات: يجب عليه الالتزام بأعلى درجات الحياد المهني مع الاعتماد على المعاينات والفحوصات التي قام بها وتوثيق النتائج التي توصل إليها، وعدم اعتماده على أقوال الضحية إلا إذا كانت مثبتة بالأدلة القطعية.
4. حماية السرية المهنية: يحظر على الطبيب الشرعي خرق السرية المهنية إلا في حالة الضرورة القصوى، حيث يكون مصلحة العدالة أو سلامة الأشخاص في خطر.
5. تسليم الشهادة الطبية: يجب عليه تسليم هذه الشهادة إلى الضحية نفسها، أو إلى ولي أمرها في حال كانت الضحية في حالة قصور أو فاقدة للوعي وذلك حسب الظروف الصحية التي تستدعي ذلك.

---

[1]– محمد لعزيزي، **الطب الشرعي ودوره في إصلاح العدالة**، مداخلة في الندوة الوطنية بعنوان: الطب الشرعي قضاء بجاية، يومي25 و26 ماي 2005،المتاح على الرابطةالتالي: https://djamakamel.over-blog.com،01 تم الإطلاع بتاريخ 01، أفريل 2025. على الساعة 20:34.

[2] – دليلة راشدي حدهوم، محاضرات في مقياس الطب الشرعي والخبرة الطبية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، 2022/2021، ص30.

[3] – دليلة راشدي حدهوم، نفس المرجع، ص31.

الفرع الثالث: التقرير الطبي الشرعي

من واجب الطبيب الشرعي بعد الانتهاء من إجراء معاينة مسرح الجريمة وضبط الآثار المادية والجرمية أن يقوم بإعداد قريراً طبيا شرعياً للجهة المختصة[1].

أولا: تعريف التقرير الطبي الشرعي

يعرف التقرير الطبي الشرعي بأنه " إبداء الطبيب الشرعي رأيه في سبب الإصابة أو الوفاة بعد قيامه بالأعمال المطلوبة ومناقشته للأسباب المسببة لذلك، في الشكل الذي حدده القانون بناءا على طلب القضاء أو الجهات المخولة قانوناً بذلك" [2].

فيعد التقرير الطبي وثيقة رسمية مكتوبة، تتضمن عرضا دقيقاً ومفصلا لحالة الشخص المصاب، بهدف الإجابة على التساؤلات والاستفسارات التي تطرحها سلطات التحقيق أو القضاء والمتعلقة بملابسات الواقعة الإجرامية موضوع الفحص. ومن أهم التساؤلات التي يهدف التقرير الطبي إلى الإجابة عنها، معرفة سبب الوفاة وتحديد زمنها وتحديد الأداة المستخدمة في إحداث الإصابات، وتحديد حيوية الإصابات من عدمها، وتحديد الإصابة القاتلة مع إعطاء الراي الفني الطبي الشرعي حول نوعية الحادث، إذا كان حادثا جنائياً أو انتحارياً أو عرضياً أو غيرها من التساؤلات المهم.[3]

ثانيا: عنصر التقرير الطبي الشرعي

إن قانون الإجراءات الجزائية هو الإطار القانوني الذي يستند إليه في تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها التقرير الطبي الشرعي وذلك طبقا لنص المادة 153 قانون 06/18 المؤرخ في 2018/06/10 منه ويمكن تلخيص العناصر فيما يلي:

- **البيانات الهامشية:** وتتضمن المؤسسة التابع لها الطبيب، اسم ولقب ورتبة الطبيب الشرعي، رقم القضية، اسم ولقب الشخص المعني بالقضية، رقم التقرير وتاريخ تحريره وختم المؤسسة التابع لها.[4]
- **البيانات الموضوعية:** تتضمن العناصر التالية:[5]

– المقدمة: تتضمن هذه الفقرة تفاصيل تاريخ المعاينة ومكان تنفيذها، إضافة إلى اسم الشخص المعني بطلب المعاينة. كما تشمل تاريخ إصدار التسخيرة أو الأمر بالندب، مع تحديد المهمة الموكلة إليه. يشار أيضا إلى الوثائق المستلمة، مع التنويه إلى أن الطبيب قد أدى اليمين القانونية المتعلقة بممارسته لمهامه.

---

[1] – ضياء عبد الله الأسدي، أحمد عبد الحميداوي، مرجع سابق ص180.

[2] – ضياء عبد الله الأسدي، أحمد عبد الحميداوي، نفس المرجع، ص 185 وما يليها.

[3] – يعقوب بن ساحة، بن الأخضر محمد، مرجع سابق، ص477.

[4] – دليلة راشدي حدهوم، مرجع سابق، ص31.

[5] – أحمد غاي، مرجع سابق، ص54 وما يليها.

- صلب التقرير أو المحتوى: وهو متن التقرير، تتضمن هذه المرحلة عرضاً موجزاً للحادث أو الجريمة وظروف وقوعها، بما في ذلك الملابسات المحيطة بها والسياق الزمني والمكاني، كما يتم التعرض إلى نتائج المعاينة الأولية ووصف تفصيلي لمكان الحادث، ووضعية الجثة عند العثور عليها، وما تحمله من ملامح ظاهرية ذات دلالة، كما يتم التطرق إلى الأثار المادية كالإصابات، الفحص الداخلي والخارجي، والنفسي إن وجد ما يستدعي ذلك.[1]
- المناقشة والاستنتاج: تشكل كل من المناقشة والاستنتاج جزءاً أساسياً من التقرير الطبي الشرعي، حيث يعكف الطبيب الشرعي على تحليل الإصابات وتحديد علاقتها بسبب الوفاة والأداة المستخدمة في إحداثها، بالإضافة إلى تفسير النتائج المستخلصة من الفحص. ويعد الاستنتاج خلاصة شاملة للمشاهدات والإجراءات التي قام بها الطبيب الشرعي، وقد يأتي بصيغة مباشرة أو غير مباشرة واحتمالية، بل وقد يكون إقصائي في حالة غياب الأدلة الكافية[2]. ويعتمد الطبيب في تحديد نوع الوفاة سواء كانت عرضية، انتحارية أو جنائية، على ظروف الواقعة المحيطة، كما يستند إلى نفي أي أسباب أخرى محتملة للوفاة، وذلك في إطار منهجي دقيق يدعمه الفحص الموضوعي والمعطيات الجنائية المتاحة.[3]

الفرع الرابع: التشريح

يعد إجراء التشريح أمر تشخيصي حتمي في عمل الطبيب الشرعي الذي يختص به وحده دون سواه، وعلى الطبيب الشرعي طلب الإذن بالتشريح صراحة في كل الأحوال.[4]

أولا: تعريف التشريح

هو علم دراسة أعضاء الإنسان وتركيبها ومواقعها ووصفها وعلاقاتها ببعضها البعض، وهو علم دراسة بناء الجسم ومواضع أعضائه[5]. فغايته معرفة حقيقة الوفاة سواء كانت ناتجة عن الخنق، أو الطعن، أو الضرب بأداة حادة، أو تسمم أو الصعق الكهربائي وغيرها من الوسائل، كما يستخدم لتحديد زمن الوفاة وتقدير عمر الجنين داخل رحم المرأة، وبيان ما إذا كان قد ولد حيا أم ميتاً.

---

[1] – عبد التواب معوض، وآخرون، **الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والأدلة الجنائية**، منشأة المعارف، مصر، 1987، ص122.

[2] – مؤمن الحديدي، الأردن، فيفري 2025 https://www.youtube.com/watch?v=6OJvb0OK8Zg&t=1034s

[3] – مؤمن الحديدي، نفس المرجع https://www.youtube.com/watch?v=6OJvb0OK8Zg&t=1034s .

[4] – أحمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص240.

[5] – نبيل الشمري، **محاضرة بعلم التشريح**، لطلبة المرحلة الأولى من قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة المستنصرية، بغداد، 2020/2019، ص1.

يتبين أن التشريح يمارس لأغراض متعددة، فقد يكون تشريحا علميا يستهدف به التعليم والتعلم أو الكشف عن أسباب بعض الأمراض الخطيرة، وهو ما يعرف بالتشريح الأكاديمي أو التعليمي. بالمقابل يوجد نوع آخر يعرف بالتشريح القضائي أو التشريح الطبي الشرعي، وهو محل الاهتمام في هذا السياق.

والتشريح الطبي الشرعي ضروري في وقائع الموت الفجائي غي المتوقع وذلك لأجل معرفة سببه الحقيقي وتبديد الشكوك المحيطة بظروف وقوعه، وهو ضروري أيضا في جميع وقائع الإصابات والتسممات التي يحصل فيها تدخل جراحي أو طبي وتنتهي بالموت وذلك لأجل معرفة سببه وتجديد المسؤول الحقيقي عن تسبيبه.[1]

يمكن القول إن التشريح الطبي الشرعي، إجراء جوهرياً في الحالات التي تكتنفها ظروف مشبوهة، وتبرز فيها معالم وجود ضحية ومتهم، إضافة إلى وجود حق عام، إذ يسهم هذا الإجراء في توثيق الحقوق وتحديد المسؤوليات بشكل علمي دقيق، استنادا إلى منهجية فنية موضوعية تضمن سلامة الإجراءات القضائية.

ثانيا: كيفية إجراء تشريح الجثة

إن اولى الخطوات التي يقوم بها الطبيب المشرح قبل الشروع في عملية التشريح، هي التأكد من سلامة الأدلة بمراجعة السجل الخاص بذلك، ليكون فكرة حول ظروف الوفاة. وينبغي مراعاة جملة من الضوابط أثناء العملية حفاظا على حرمة الموتى، وضمانا لمشروعية الإجراء يحظر حضور التشريح إلا الأشخاص الذين يخولهم القانون كالطبيب الشرعي والفنيون المختصون الذين يساعدونه في أداء مهامه[2]. حيث يلزم الأشخاص المكلفين بالإجراء التقيد التام بجملة من الشروط المهنية والأخلاقية، وعلى رأسها الالتزام بالدقة والنظافة، والنظام داخل القاعة المخصصة للتشريح، كما يحظر عليهم القيام بأي إجراء غير ضروري على الجثة احتراما لحرمتها ولمشروعية العمل الطبي الشرعي. تلعب الفترة الزمنية التي انقضت منذ وقوع الوفاة دوراً كبيراً في تحديد طريقة عملية التشريح وفتح الجثة، ففي الحالات الحديثة يعتمد الشق الطولي كمنهج تشريحي أساسي، في حين يستبدل بالشق البيضوي في حالات الجثث المتحللة التي مضى على وفاتها وقت طويل.

1- شق الجلد: يبدأ إجراء شق الجلد بوضع قطعة خشبية تحت الكتفين، بهدف رفع الصدر وتثبيت وضعية الجثة بشكل يسمح للطبيب الشرعي بالعمل بدقة، يقف الطبيب الشرعي عادة إلى يمين الجثة ويستخدم مشرطًا لإحداث شق طولي في الجلد، يمتد من أعلى الصدر نحو السرة. وقبل الوصول إلى منطقة السرة، يتم إجراء شق نصف دائري من الجهة السفلية لتجنب إصابة الرباط المستدير للكبد (Ligamenteux terres hépatisé) أو الأوعية الدموية المتصلة بالسرة، خاصة عند تشريح جثث حديثي

[1] – أحمد عزت القيسي، **في الطب العدلي**، د.ط، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 1960، ص36.

[2] – يعقوب بن ساحة، بن الأخضر محمد، مرجع سابق، ص477.

الولادة. وفي منطقة الرقبة، يشق الجلد والنسيج الخلالي حتى الوصول إلى عظم القص، أما في منطقة البطن فيتابع الشق حنى غمد أوتار العضلات المستقيمة البطنية، تمهيد لفتح الجوف البطني وفحص الأعضاء الداخلية.[1]

2- تشريح التجويفان الصدري والبطني: في هذه العملية، تتم بتبضيع متوسط يمتد من الذقن إلى العانة[2] مرورا بعضلات البطن وصولا إلى الصفاق، يتم سلخ جلد وعضلات الصدر وإزاحتها إلى الجانبين مما يكشف الأضلاع وعظم القص، يقوم المشرح بعد ذلك بقطع عضلات البطن، ثم قص الأضلاع من الجهتين ورفع القص من الجزء المرتبط به دفعة واحدة. ويفصل هذا الجزء عن الحجاب الحاجز ويفتح التجويف الصدري بالكامل، كما يظهر التجويف البطني بوضوح، مما يسمح بفحص دقيق وشامل لمحتويات كلا التجويفين[3].

3- الرأس: في تشريح الرأس، يقوم الطبيب الشرعي بشق فروة الرأس الأذن إلى الأخرى، ثم يقلب الجلد في الاتجاهين للكشف عن عظام الجمجمة، تنشر الجمجمة بمنشار يدوي أو كهربائي على شكل قطع دائري يمر فوق قوس الحاجبين والأذنين، ثم ترفع قبة الجمجمة لفحصها بحثا عن الكسور، بعد ذلك، تفتح الجيوب الوردية للتحري عن وجود تخثرات دموية أو التهابات في الأوردة[4]. تشق الأم الجافية لكشف طح الدماغ فيجب ان تبضع مختلف مناطقه (مخ، مخيخ، وتوابعهما)[5]، الذي يرفع تدريجيا من الأمام بعد قطع الأعصاب المرتبطة به، مع فصل الخيمة والبصلة السسائية ليستخرج الدماغ ظاهريا ثم يقطع ويقسم لتحليله نسيجيا والكشف عن أية إصابات أو تغيرات داخلية.

4- القلب: يتم تشريح عبر سلسلة من الشقوق المدروسة تمكن من فحص حجراته وأوعيته بدقة. يبدأ التشريح بإحداث فتحة في الوريد الأجوف العلوي ثم ينفذ الشق الأول عبر جدار الأذين الأيمن باتجاه الوريد الأجوف السفلي، وذلك باستخدام ملقط لرفع الأذين الأيمن لتسهيل الرؤية والدقة في القطع. وبعد ذلك يجرى الشق الثاني من نقطة منتصف الشق الأول على طول حافة البطين الأيمن وصولاً إلى قمته. وينطلق الشق الثالث من منتصف الشق الثاني، مارا بالجدار الأمامي للبطين الأيمن حتى الوصول إلى الشريان الرئوي.

---

[1] – جلال الجابري، **الطب الشرعي القضائي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص146.

– Ligamenteux terres hépatisé : الرباط المستدير للكبد : هو رباط ليفي يمتد من السرة إلى الجزء السفلى من الكبد ويعد من بقايا الوريد السري الذي كان ينقل الدم من المشيمة إلى الجنين خلال الحياة الجنينية.

[2] – أحمد عزت القيسي، مرجع سابق، ص46.

[3] – أحمد عزت القيسي، المرجع نفسه، ص45.

[4] – يعقوب بن ساحة، بن الأخضر محمد، مرجع سابق، ص 478.

[5] – أحمد عزت القيسي، مرجع سابق، ص44.

ثم ينفذ الشق الرابع، من خلال الأذين الأيس عند مصب الوريدين الرؤيين الأيسرين، مع رفع الأذين الأيسر باستخدام الملقط وأخيرا، يستكمل التشريح بالشق الخامس الذي يمرر من الجدار الجانبي للبطين الأيسر باتجاه الأذين الأيسر، مما يسمح بفحص مفصل للبنية الداخلية للقلب والأوعية المتصلة به.[1]

يختم الطبيب الشرعي عملية التشريح بإعادة الأعضاء الداخلية إلى أماكنها الطبيعية داخل الجثة، مع الحرص على إعادة كل جزء إلى موضعه بدقة وعناية، بعد ذلك يقوم بخياطة الشقوق التي أجريت أثناء العملية بطريقة منظمة، وبعدها يحرر التقرير الطبي الشرعي الذي يتضمن النتائج والملاحظات كما ذكرنا سابقا، ويرسله للجهات القضائية المختصة.

ويراعى في هذا السياق الإسراع في إجراءات الدفن، احتراما لحرمة الميت، استنادا لقوله تعالى "**منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى**"[2].

ثالثا: استخراج الجثث

تعد عملية استخراج الجثة من المهام التي تدخل ضمن عمل الطبيب الشرعي، ويعهد إليه بها في حالات معينة، كالتعرف على هوية الجثة أو عند الاشتباه في أن الوفاة تحمل طابعا جنائياً فقد يطلب منه استخراجها بعد مضي عدة شهور أو أعوام[3] . وفي هذا السياق يطلب من الطبيب الشرعي استخراج الجثة بهدف إجراء الفحص أو التشريح لتحديد أسباب الوفاة والتحقق من وجود شبهة جنائية. وتكون النيابة العامة والمحكمة الجهات الوحيدة المخولة قانونا بطلب استخراج الجثة، إذ لا يجوز لأي جهة أخرى اتخاذ هذا الإجراء وتقوم النيابة العامة بإرفاق ملف القضية بطلب الاستخراج مشفوعا بمذكرة توضح فيها ظروف الواقعة والأسباب الموضوعية والقانونية التي استدعت اتخاذ هذا القرار.[4]

الفرع الخامس: الاستعراف

يعد الاستعراف من الإجراءات الجوهرية في مجال الطب الشرعي، والذي يحظى بأهمية خاصة في العمل القضائي. لاسيما في القضايا التي تتعلق بجثث مجهولة الهوية أو في حالات الوفاة الغامضة.

أولا: تعريف الاستعراف

---

[1] – جلال الجابري، مرجع سابق، ص153.

[2] – سورة طه الآية 55، وتشير: إلى سنة الله في خلق الإنسان من التراب وإعادته إليه بالموتو الدفن، ثم بعثه منه مرة أخرى.

[3] – يحي عبد الحي، مقال: **الصلاحيات القانونية لأطباء الطب الشرعي**، المجلة الدولية للبحوث القانونية مخبر الدراسات القانونية المعمقة جامعة جيجل، الجزائر، ماي 2024، ص173.

[4] – خالد شعبان، **مسؤولية الطب الشرعي والبحث الجنائي**، دار المطبوعات الجامعية، مصر،1990، ص110.

الاستعراف الطبي الشرعي هو أولى مراحل كل إجراء طبي شرعي سواء تعلق الأمر بالأحياء أو الأموات[1]. وهو تثبيت هوية الجثة المجهولة أو الجثة المتحللة أو الأشلاء أو بقية العظام إلى شخص ما، استنادا إلى علامات وصفات وآثار واضحة ومميزة لذلك الشخص في أي من تلك الجثث أو الأشلاء أو العظام، وتعتمد ماهية الاستعراف الطبي على وجود مجموعة من العلامات والصفات والمميزات وتحديدها واستخدامها في التعريف على هوية هذا الإنسان سواء وجدت جثة كاملة أو وجدت بقاياها أو جزءا منها.[2]

ففي الجثث المتوفين حديثا وكذلك المتعفنة، يتم الاستعراف، بواسطة الصفات العامة والمقاسات الجسمانية، وهي هيئة ولون الشعر والبشرة، ولون العينين والذي قدر يتغير بعد فترة من حصول الوفاة كذلك وزن وطول الجثة [3] كما يمكن من فحص الأعضاء التناسلية معرفة جنس الجثة . أما في حالة العثور على أشلاء لجثث فيتم الاستعراف على هوية الجثة من خلال استخدام الطبيب الشرعي لتقنيات ووسائل الاستعراف.

ثانيا: وسائل وتقنيات الاستعراف

يعتمد الأطباء الشرعيون على مجموعة من الوسائل العلمية والفنية الدقيقة في إطار الاستعراف وتحديد الهوية. وتعد هذه الوسائل ضرورية بشكل خاص الحالات التي يشوبها غياب الأدلة المباشرة أو عند وجود تناقضات في الأقوال، أو شهادات زور قد تضلل التحقيقات.

وتسهم تقنيات الاستعراف في سد العديد من الثغرات التي قد تعترض سير العدالة، من خلال توفير قرائن موضوعية تعزز من مصداقية الإجراءات القضائية، وطبعا هذه الوسائل تختلف تبعا لنوع الجريمة[4] ترتكز تقنيات الاستعراف على معطيات بيولوجية كتحليل بقع الدم أو السائل المنوي، أو الشعر وغيرها من المعطيات. ما يتيح التعرف على الجاني حتى في حالات انتحال الهوية، ومن أهم وسائل الاستعراف:

- التصوير الفوتوغرافي: يستخدم لتوثيق ملامح الجثة وتفاصيلها الخارجية، مما يساهم في عملية التعرف البصري لاحقا.

---

[1] – يحي بن لعلى، مرجع سابق، ص109.

[2] – بدر بن سرور الحربي، **دور الطب الشرعي في تكييف الواقعة الجنائية (دراسة تطبيقية)**، رسالة العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2012، ص45 و46.

[3] – ضياء عبد الله الأسدي، أحمد عبد الحميداوي، مرجع سابق، ص 156.

[4] – بن ساحة يعقوب، بن الأخضر محمد، مرجع سابق ص 479.

- أخذ عينات أو أجزاء من الجثة أو بعض أعضائها: تستعمل العينات في التحاليل المخبرية المختلفة سواء وراثية أو كيمائية، لتحديد الهوية أو أسباب الوفاة.
- الفحوص التسميمية: تجرى لتحري وجود المواد السامة أو الأدوية أو المخدرات في أنسجة الجثة أو سوائلها الحيوية، بهدف تحديد ما إذا كانت الوفاة ناتجة عن تسمم.
- الفحص الجرثومي: يهدف للكشف عن الأمراض المعدية أو الالتهابات التي قد تكون شاركت في الوفاة أو ساعدت على تحديد هوية الضحية.
- الفحوص البيولوجية: تشمل اختبارات الحمض النووي (DNA) وغيرها من التحاليل التي تستخدم لتحديد الهوية البيولوجية للضحية بدقة عالية.
- فحص أشعة إكس للكشف عن الكسور أو لتقدير عمر الضحية: تستخدم الأشعة السينية لتحديد الإصابات الهيكلية، أو التحقيق من وجود شروخ أو كسور، كما تساهم في تقدير عمر الضحية بناء على حالة العظام.[1]

[1] – يحي بن لعلى، مرجع سابق، ص114.

خلاصة ا لفصل الأول:

يعد الطب الشرعي بكل مجالاته فرعا من فروع العلوم الطبية، يعنى بكل ما له علاقة بجسم الإنسان، سواء في حالته الحية أو بعد الوفاة. يشكل حلقة اتصال بين الممارسة الطبية والسلطة القضائية فيساهم بشكل فعال في دعم العدالة من خلال ما يقدمه من خبرة فنية موضوعية مبنية على تقنيات علمية دقيقة.

وتعد التسخيرة الطبية في المادة الجزائية من أبرز الوسائل التي تربط بين الجهات القضائية والطبيب الشرعي، حيث تكلفه بمهام محددة تتطلب سرعة وفعالية في الإنجاز، ويعتبر تنفيذها أمر إلزاميا فلا يحق له الامتناع عن أدائها. وتبرز أهمية هذا الدور في التقرير الذي يحرره الطبيب الشرعي، والذي يضمن نتائج الفحص الطبي الشرعي وإجابات دقيقة عن مختلف التساؤلات المطروحة من قبل السلطة القضائية، مما يجعله أداة حاسمة في كشف الحقيقة وخدمة العدالة.

الفصل الثاني

الدليل الطبي الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي

يعد الدليل الطبي الشرعي من أبرز الوسائل المساعدة في إثبات الجرائم، لاسيما تلك التي تمس سلامة جسم الإنسان وكرامته، وعند عرض قضايا من هذا النوع على القاضي تبرز الحاجة الملحة للاستعانة بأهل الخبرة، نظرا لعدم تخصص القاضي في مجال الطب، وعدم قدرته على تحليل أو تأكيد العناصر الفنية المتعلقة بالجريمة المعروضة عليه، فالقاضي لا يمكنه تكييف الفعل الجرمي تكييفا دقيقا إلا بعد حصوله على تقرير مفصل صادر عن الطبيب الشرعي يوضح طبيعة الفعل ونتائجه.

فالدليل الطبي الشرعي يعتبر في المادة الجزائية من بين الأدلة الأكثر أهمية، إذ يسهم بشكل كبير في الكشف عن الحقيقة وحل ألغاز القضايا المعقدة، وتكمن مساهمة الطبيب الشرعي في فحصه لعدد من الجرائم سواء تعلقت لمخالفات أو جنح أو جنايات، ومن خلال ما يجريه من معاينات وفحوصات، يستخلص معطيات فنية تسند القاضي في تكوين قناعته القضائية.

وعليه يطلب من القاضي الجزائي أن يقدر القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي ويدرك أهميته في مختلف مراحل الدعوى الجزائية، وبناءاً على ذلك سنتناول في هذا الفصل دور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجرائم في المبحث الأول ونترك حجية الطب الشرعي في تأسيس الدليل للمبحث الثاني.

المبحث الأول: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجرائم

تعد جرائم العنف من أكثر الجرائم التي تهز وجدان المجتمعات لما تخلفه من آثار مادية ونفسية مدمرة، سواء على الضحايا أو على ذويهم أو على النسيج الاجتماعي ككل. وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، كالعنف الجسدي، والجنسي، والعائلي، وجرائم القتل والاعتداء، حيث تمارس فيها القوة أو التهديد بها ضد الضحية، مما يستوجب تدخلا دقيقا ومتكاملا لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وفي هذا السياق، يبرز دور الطب الشرعي كعنصر أساسي وحاسم في عملية التحقيق الجنائي، إذ يعد همزة الوصل بين الطب والقانون، ويسهم في فك ألغاز الجرائم من خلال أدوات علمية دقيقة وتحاليل طبية متقدمة.

فالطب الشرعي لا يكتفي بمجرد تحديد سبب الوفاة أو نوع الإصابة، بل يتجاوز ذلك ليكشف ملابسات الجريمة وظروفها، ويحدد طبيعة العنف الممارس، وزمن وقوع الجريمة، وأحيانا حتى هوية الجاني. كما يوفر هذا التخصص شهادات علمية تعتمد في المحاكم كأدلة دامغة، مما يجعله من أهم الآليات في مكافحة الجريمة وتحقيق الردع العام. ويسهم خبراء الطب الشرعي أيضا في إثبات حالات التعذيب والعنف الأسري، وتوثيق الاعتداءات الجنسية، ما يجعلهم حماة للعدالة وحقوق الإنسان في آنٍ واحد.

المطلب الأول: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم العنف

تعتبر جريمة القتل من أبشع جرائم العنف حيث عرف المشرع الجزائري القتل في المادة 254 من قانون العقوبات بأنه" إزهاق روح إنسان عمدا"[1] فالمعلوم أن جريمة القتل من أبشع الجرائم على الإطلاق بل وأقدمها على وجه الأرض، وأن تحدث جرائم القتل في النتيجة فإنها تختلف في الوسيلة المستعملة في تنفيذ المشروع الإجرامي فلكل مجرم وسيلة خاصة تناسبه وتتوافق مع قدرته الجسدية والذهنية استغلها في تنفيذ جريمته.

فالموت هو اللحظة الحاسمة القاسية التي يغادر فيها الإنسان الدنيا ويستقبل الآخرة لقوله تعالى: **{ الذّي خَلَقَ الْموتَ و الْحيَاةَ أَيُّكُم أَحْسَنُ عملا وهو الْعزِيزُ الْغَفُور}**[2] وهو الأجل المحتوم والميقات المعلوم، ساعة محددة ووقت محدد، لا تقديم فيه ولا تأخير[3]، حيث يسعى الأطباء الشرعيين البحث عن الحقيقة وكشف الغوامض، من خلال التوصل إلى أدلة البحث الجنائي والتكييف القانوني للجريمة فمن بين جرائم العنف ما يلي:

---

[1]– عبيد الشافعي، **الطب الشرعي والأدلة الجنائية**، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص73.

[2]– سورة الملك، الآية 2.

[3]– العربي بلحاج، **الحماية القانونية للجثة الآدمية وفقا لأحكام الفقه الإسلامي والقانون الطبي** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص14.

الفرع الأول: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم القتل

تعد جريمة القتل من أخطر الجرائم التي يمس بها الجاني أحد أهم الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون، وهو الحق في الحياة. وبما أن هذه الجرائم غالبا ما ترتكب في ظروف معقدة وغامضة، فإن تدخل الطبيب الشرعي يعد ضروريا وأساسيا لفك شفرات الجريمة وتحديد سبب الوفاة الحقيقي.

أولا: أهمية الكشف الطبي الشرعي عن هذه الجرائم:

عند الاشتباه في وجود شبهة جنائية وراء الوفاة، فإن الطبيب الشرعي يكلف من قبل السلطات المختصة (وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق) للقيام بفحص الجثة وتشريحها إذا لزم الأمر، وذلك لتحديد ما إذا كانت الوفاة ناتجة عن عوامل طبيعية أو بفعل فاعل.

وقد نص قانون الإجراءات الجزائية الجزائري صراحة على هذا الدور في المادة 62[1] التي جاء في مضمونها:

إذا توفي شخص في ظروف تبدو غير طبيعية، وجب على ضابط الشرطة القضائية أن يخطر وكيل الجمهورية فورا، وللوكيل أن يأمر بإجراء تحقيق ابتدائي وبالقيام بتشريح الجثة إذا اقتضت الظروف ذلك.

كما أن المادة 49[2] من نفس القانون تتيح لضباط الشرطة القضائية طلب إجراء خبرة في الحالات المستعجلة، مما يبرز القيمة القانونية الأولية لرأي الطبيب الشرعي كما ذكرنا سابقا.

ثانيا: مراحل تدخل الطبيب الشرعي في جرائم القتل:[3]

يقوم الطبيب الشرعي في قضايا القتل بعدة إجراءات دقيقة تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة، منها:

1_ معاينة الجثة في مكان الجريمة: وهي أول خطوة يقوم بها الطبيب، حيث يلاحظ الوضعية، طبيعة الإصابات الخارجية، ملابس الضحية، علامات المقاومة أو الدفاع، وجود الدماء أو سلاح محتمل... كل ذلك قبل نقل الجثة إلى مصلحة الطب الشرعي.

---

[1] – المادة 62 ق.إ.ج، تنص في مضمونها على إلزام ضابط الشرطة القضائية بإبلاغ وكيل الجمهورية فورا عند وفاة شخص في ظروف غير طبيعية، ويجوز للوكيل أن يأمر بتشريح الجثة.

[2] – المادة 49 ق.إ.ج، تمنح هذه المادة لضباط الشرطة القضائية صلاحية إجراء معاينات في الحالات المستعجلة والاستعانة بأشخاص مؤهلين ومحلفين.

[3] – محمود عبد الله، **دور الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية**، منشورات القانون الجنائي، بيروت، د ب، 2000، ص60.

2_ تشريح الجثة (Autopsie): وتعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل الكشف عن القتل، وتتم بتكليف من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بموجب المادة 147[1] من قانون الإجراءات الجزائية والتي تنص على أن قاضي التحقيق يمكنه تعيين خبير أو أكثر لإجراء فحص طبي شرعي.

أثناء التشريح، يتم فحص الأجهزة الداخلية للجثة، وتحديد ما يلي:

- نوع الأداة المستعملة (حادة، ثقيلة، نارية...).
- وجود نزيف داخلي أو إصابة قاتلة.
- العلامات الدالة على خنق، تسمم أو إسفكسيا.
- توقيت الوفاة[2] (بالاستناد إلى التغيرات التي تطرأ على الجثة: التصلب الرمي، درجة الحرارة لون الجلد...).

3_ إجراء التحاليل المكملة: خاصة في حالات التسمم أو القتل بواسطة مواد غير مرئية، حيث يتم إرسال عينات من الدم أو الأنسجة إلى المخبر للكشف عن مواد سامة أو عقاقير.

ثالثا: الأثر القانوني لتقرير الطبيب الشرعي في تكييف جريمة القتل:

يعتمد على تقرير الطبيب الشرعي من قبل الجهات القضائية لتكييف الواقعة الإجرامية. فإذا أثبت التقرير أن سبب الوفاة ناتج عن ضربة قاتلة متعمدة، فإن الجريمة تكيف على أنها قتل عمد طبقًا لأحكام المادة 261[3] من قانون العقوبات التي تنص على " يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل...".

أما إذا كان الفعل يتمثل في ضربات غير مقصودة أدت إلى الوفاة، فإن الأمر يتعلق بجريمة الضرب والجرح العمدي المفضي إلى الموت دون نية إحداثه، والتي نصت عليها المادة 264[4] معدلة من قانون العقوبات بقولها:

" وإذ أفضي الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى وفاة دون قصد إحداثها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة "

---

[1] – المادة 147 ق.إ.ج، تنص في مضمونها أنه يمكن لقاضي التحقيق أن يأمر بإجراء فحص من طرف خبير أو أكثر لتوضيح مسألة فنية تتعلق بالقضية.

[2] – كريمة بوغالم، **دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد بسكرة، م14، أكتوبر 2022، ص514.

[3] – المادة 261 قانون العقوبات، مرجع سابق.

[4] – المادة 264 ق.ع مرجع سابق، تنص في فقرتها الرابعة على عقوبة الضرب والجرح المفضي للموت دون قصد، من 10 إلى 20 سنة سجن.

رابعا: العلاقة التكميلية بين الطبيب الشرعي و الجهات القضائية:

من خلال تتبعي للممارسة العملية، لاحظت أن الطبيب الشرعي لا يعمل في معزل عن الجهات القضائية، بل هو جزء من منظومة متكاملة تضم ضباط الشرطة القضائية، وكيل الجمهورية، قاضي التحقيق، والمحكمة.

فبعد قيام الضبطية القضائية بالمعاينة الأولية لمكان الجريمة، يتم استدعاء الطبيب الشرعي لمرافقة التحقيق الميداني، خاصة إذا كانت الوفاة تحمل طابعا غير طبيعي أو مفاجئاً. ويتم تحرير محضر بالحالة، ثم يرفع إلى وكيل الجمهورية، الذي يصدر أمرا مكتوبا بإجراء التشريح، وذلك وفق ما نصت عليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية.

أما قاضي التحقيق، فيمارس سلطته في توجيه الطبيب الشرعي عند فتح تحقيق قضائي، حيث يمكنه تعيين خبير طبي بموجب أمر قضائي معلل وفقاً للمادة 148[1] من قانون الإجراءات الجزائية، والتي جاء فيها:

" كل قرار يصدر بندب خبراء يجب أن تحدد فيه مهلة لإنجاز مهمتهم... ويكون ذلك بقرار مسبب يصدره القاضي..."

وهذا ما يؤكد أن الطبيب الشرعي ليس مجرد مساعد، بل هو خبير عدلي مستقل ينتظر منه تقديم رأي علمي دقيق يستأنس به في اتخاذ قرارات التحقيق والإدانة أو التبرئة.

خلسا: أهمية توقيت الفحص الطبي الشرعي في جريمة القتل:

من النقاط التي شدت انتباهي خلال البحث، أن توقيت تدخل الطبيب الشرعي له أثر كبير على دقة النتائج. فكلما تم الفحص مبكرا، كانت المعلومات أوضح، وأقل احتمال تضييع الدلائل البيولوجية المهمة مثل:

- بقايا الجلد أو الشعر تحت أظافر الضحية.
- بصمات أو سوائل بيولوجية تعود للجاني.
- علامات الخنق أو آثار الأداة المستخدمة قبل أن يختفي أثرها بتقدم التحلل.

وفي حالات كثيرة، لعب تدخل الطبيب الشرعي السريع دورا حاسما في كشف الجريمة. فقد تبين مثلا في إحدى القضايا أن سبب الوفاة لم يكن سقوطا عرضيا كما ادعى الجاني، بل كان كسرا متعمدا في قاعدة

[1] – المادة 148 ق.إ.ج، مرجع سابق، تنص في مضمونها على أن قاضي التحقيق يعين الخبير الذي يرى ضرورة الاستعانة به ويحدد له مهلة لإيداع تقرير مكتوب.

الجمجمة ناتجا عن ضربة قوية، وهو ما أثبته تقرير التشريح وغير مجرى القضية تماما من قضاء وقدر إلى جريمة قتل عمد.

1-تأثير توقيت الفحص الطبي الشرعي على دقة نتائج التحقيق في جرائم القتل:[1]

في مجال الطب الشرعي، يعتبر توقيت الفحص الطبي من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير في دقة النتائج التي يمكن أن تستخلص من الجثة، وذلك نظرا لتأثير الزمن على عملية التحلل الجثي وظهور العلامات البيولوجية المرتبطة بالجريمة. فمن المهم أن يتم الفحص الطبي في أسرع وقت ممكن بعد اكتشاف الجثة للحصول على أفضل النتائج.

أ - التحلل الجثي والتغيرات الزمنية:

عندما تحدث الوفاة، تبدأ الجثة فورا في التغير على عدة أصعدة، حيث يحدث التحلل نتيجة للنشاط البيولوجي للميكروبات والخلايا. وقد تم تقسيم مراحل التحلل إلى:

- ✓ المرحلة المبكرة: تشمل التيبس الرمي (تصلب العضلات)، والذي يبدأ بعد 2-6 ساعات من الوفاة. هذا يشكل نقطة حاسمة في تحديد توقيت الوفاة.
- ✓ المرحلة المتوسطة: يتم فيها تحلل الأنسجة، وتبدأ الأنزيمات الهاضمة بالتحلل الداخلي.
- ✓ المرحلة المتقدمة: يظهر فيها التحلل الخارجي والتآكل الظاهر على سطح الجلد.

في هذه المراحل الأولى من التحلل، يمكن للطبيب الشرعي تحديد الزمن التقريبي للوفاة، وهو أمر بالغ الأهمية لتوجيه التحقيق. فكلما كانت الفترة الزمنية أقصر بين الوفاة وتدخل الطبيب الشرعي، زادت دقة تحديد السبب المباشر للوفاة والعوامل التي أدت إليها، مثل وجود جروح واضحة أو علامات على المقاومة.

ب-الآثار البيولوجية (الدلائل الجنائية):

تركيبة الدليل البيولوجي تعد جوهرة أساسية في دراسات وحل الملفات القضائية التي تعتمد على عينات آثار بيولوجية التي تؤخذ من مسرح الجريمة، فكلما كان جمع الدليل بشكل علمي ودقيق دون إحداث تلف كلما كان الوصول للحقيقة أسرع وأدق، فما على القانون الجنائي إلا أن يفتح ابواب التشريع لمواكبة هذا التطور الحديث، وأن يوسع دائرة اهتمامه أكثر لهذا النوع من الأدلة فيما يعود إليه بالنفع والاستفادة منه في جميع المجالات. [2]

---

[1] – حنان بوزيدي، **دور الطب الشرعي في إثبات الجريمة ضمن التحقيق الابتدائي**، مذكرة ماستر، جامعة 2019، ص 42-44.

[2] – سميرة بيطام، **حجية الدليل البيولوجي أمام القاضي الجنائي**، امواج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص26.

هناك العديد من الآثار البيولوجية التي يمكن للطبيب الشرعي جمعها من الجثة في الساعات الأولى بعد الوفاة، كبقايا الجلد او الشعر تحت الاظافر، بصمات، سوائل بيولوجية (دم، سائل منوي)، اثار الخنق أو أداة الجريمة.

ت- التسمم والمواد السامة:

في حالات القتل بالتسمم، يعد توقيت إجراء الفحص السمي من العوامل الحاسمة التي قد تحدث فرقا جوهريا في مسار التحقيق الجنائي. فالكشف عن المواد السامة داخل جثة الضحية يتطلب تدخلا سريعا وفعالا، خاصة في ظل وجود أنواع معينة من السموم التي تمتاز بسرعة تفاعلها داخل الجسم، مثل السموم الكيميائية أو العصبية. هذه المواد قد تختفي أو تتحلل بفعل العمليات البيولوجية بعد الوفاة، مما يصعب مهمة رصدها مع مرور الوقت. ولهذا، فإن إجراء التحاليل السمية في أقرب وقت ممكن من لحظة الوفاة لا يكتفي فقط بتعزيز دقة النتائج، بل يساهم أيضا في تحديد نوع المادة السامة، وتركيزها، ومسارها داخل الجسم، وهو ما يعد أساسيا في توجيه مسار العدالة وكشف ملابسات الجريمة.

ث-دور التشريح في تحديد جريمة القتل:

إذا تم الفحص الطبي بسرعة بعد الوفاة، يمكن للطبيب الشرعي تحديد ما إذا كانت الوفاة ناتجة عن صابة داخلية حادة، مثل تمزق الأوعية الدموية أو الأعضاء الداخلية، والتي قد تتطلب جراحة أو تدخلا سريعا لإنقاذ الحياة. في حالة القتلى الخنقى، قد يتبين للطبيب الشرعي من خلال التشريح وجود علامات على الضغط على الرقبة، مثل الكدمات أو التورم.

سادسا: حدود تدخل الطبيب الشرعيمن الناحية القانونية:

رغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الطبيب الشرعي، إلا أن القانون لم يعطه سلطة قضائية، فهو ليس قاضيا ولا محققا، بل خبير يطلب رأيه الفني فقط. كما أن تقريره لا يعد حجة قاطعة، بل يخضع لتقدير القاضي، الذي يمكنه أن يكلف بخبرة مضادة إذا كانت هناك مؤشرات تدعو لذلك، تطبيقا لمبدأ حرية القاضي في تكوين قناعته، المنصوص عليه ضمنيا في المادة 212[1] من قانون العقوبات الجزائري وهذا ما سنفصله في المبحث القادم.

[1] – المادة 212 ق.إ.ج، مرجع سابق، **تنص** في مضمونها على حرية القاضي في تكوين قناعته باستخدام التقرير الطبي الشرعي كما يجوز له طلب خبرة مضادة.

الفرع الثاني: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم الضرب والجرح

"يعد الضرب والجرح من أعمال العنف التي مارسها شخص على شخص آخر أيا كان سنه أو جنسه"[1] إن تحديد نسبة عجز الضحية في جرائم الضرب و الجرح من أهم الأمور في الطب الشرعي لأنها مسائل فنية يتوقف عليها تكييف الجريمة و تحديد الجهة القضائية المختصة، فجرائم الضرب والجرح لها صور متعددة، وأبسط صورة لها هي الواردة في المادة 264 من قانون العقوبات الجزائري فتتطلب ركن مادي يتمثل في فعل المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته جرحا كان أو ضربا وركنا معنويا يتمثل في توافر القصد الجنائي لدى الجاني[2]، بحيث تأخذ هذه الصورة هنا وصف المخالفة اذا ثبث من تقرير الطبيب الشرعي بناء على أمر التسخير أن مدة العجز أقل من 15 يوما في الضرب و الجرح العمديين، أو أقل من 3 شهور في الجروح الخطأ[3]، أما اذا زادت المدة عن ذلك فتشدد إلى عقوبة الجنحة، و تصل إلى عقوبة جنائية إذا تبين من تقرير الطبيب الشرعي أن الضرب و الجرح كان سببا في حدوث وفاة او عاهة مستديمة للضحية.

أولا: أهمية الكشف الطبي الشرعي في جرائم الضرب والجرح:

تتجلّى أهمية الطب الشرعي في قضايا الضرب والجرح في دوره المحوري بتحديد درجة المسؤولية الجنائية، من خلال تقييم مدى خطورة الأذى الذي لحق بالمجني عليه، إذ أن تعاظم جسامة الضرر لا يمس الفرد وحده، بل يعكس أيضا حجم الخطر الذي تحدثه الجريمة على كيان المجتمع بأسره[4] وهذا ما ذكرته المادة 264 معدلة تحت عنوان أعمال العنف العمدية من قانون العقوبات.

" كل من أحدث عمدا جروحا أو ضربة أو ارتكب أي عمل أخر من أعمال العنف أو التعدي يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000دج إلى 500.000 دج...." كما تنص المواد من 265-267 على هذه الأعمال وعقوبتها.

---

[1] – أحمد بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**، ج 01، ط 15، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2013، ص59.

[2] – حسين عبد السلام جابر، **التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوتين** دار الكتب القانونية، 1998، ص136.

[3] – المادة 442 ق.ع، مرجع سابق.

[4] – خليل عدلي، **جنح وجنايات الجرح والضرب في ضوء الفقه والقضاء والطب الشرعي**، المكتبة القانونية، ط 1، 1993، ص29.

ثانيا: مراحل تدخل الطبيب الشرعي في جرائم الضرب والجرح:

في الحالات التي يتعرض فيها الشخص للضرب أو الجرح، يتطلب الأمر من الطبيب الشرعي إتباع إجراءات دقيقة لتحديد مدى خطورة الإصابة وتأثيرها على الضحية. ويشمل هذا الفحص:

- **معاينة الجروح والكدمات:** يتم التأكد من مدى خطورة الجروح وحجم الإصابات التي تعرض لها الضحية، بالإضافة إلى تحديد نوع الأداة المستخدمة في ارتكاب الجريمة. إذ أن الأدوات مثل الأسلحة البيضاء تترك آثارا مميزة في الجسم مثل القطوع العميقة، في حين أن الأدوات الثقيلة تترك آثارا من الكدمات.[1]
- **التشريح الطبي :(Autopsie)** في حالة الموت الناتج عن الجروح أو الضرب الشديد، يطلب الطبيب الشرعي تشريح الجثة لتحديد سبب الوفاة بدقة.

بعد قيام الطبيب الشرعي بالفحص والتوصل لنتائج يقوم بإعداد تقرير يحدد فيه سبب الإصابة، نوع الأداة المستخدمة، والأثر الناتج عنها، مما يساعد القاضي في اتخاذ قراراته القضائية.

ثالثا: الأثر القانوني لتقرير الطبيب الشرعي وتأثيره على التحقيقات:

يعتبر تقرير الطبيب الشرعي في هذه القضايا أمرا حاسما، حيث يساهم في توجيه التحقيقات القضائية بشكل كبير. فمثلا، إذا كانت الإصابة الناتجة عن الضرب العنيف قد تسببت في إعاقة دائمة أو شبه قتل فيمكن أن يطرأ تغير على تكييف الجريمة من جرح بسيط إلى جريمة القتل العمد، بناء على تقرير الطبيب الشرعي. يشكل ذلك دليلا فنيا قانونيا، يمكن القاضي من تحديد العقوبة المناسبة.

كما في أحد الأمثلة القضائية، أظهرت تقارير الطب الشرعي أن الضربة التي أصابت الضحية في الرأس كانت كافية لإحداث تلف دماغي شديد، مما أدى إلى وفاتها. في هذه الحالة، تم تكييف الجريمة على أنها قتل عمد بدلاً من جرح مفضي إلى الموت، استنادا إلى تقرير الطبيب الشرعي.

[1] – خولة كلفالي، **دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة الضرب والجرح العمدي ضد الزوجة في الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع15، أفريل 2017، ص185.

أ. تأثير توقيت الفحص الطبي الشرعي على دقة نتائج التحقيق في جرائم الضرب والجرح:

من الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي أهمية توقيت الفحص الطبي في جرائم الضرب والجرح. فكلما تأخر الطبيب الشرعي في فحص الضحية أو الجثة، قلّت القدرة على تحديد الأدلة البيولوجية الدقيقة، مثل وجود بصمات الأصابع أو سوائل جسدية. كما أن التأخير قد يؤثر على تحديد الوقت الدقيق للإصابة، ويؤدي إلى فقدان بعض العلامات المهمة مثل الآثار الناتجة عن الأدوات المستعملة.

1. تحديد مدة العجز الطبي وأثرها في التكييف القانوني:

من أهم المهام التي يقوم بها الطبيب الشرعي بعد فحص الضحية هي تحديد مدة العجز الكلي المؤقت الناتج عن الإصابة. وهذه المعلومة لها أهمية قانونية كبيرة، حيث أن القانون الجزائري يعتمد على مدة العجز لتحديد وصف الجريمة والعقوبة المقررة لها.

فمثلاً:

- ✓ إذا كانت مدة العجز أقل من 15 يوما، تعتبر الجريمة جنحة بسيطة) م. 442 ق.ع.ج)
- ✓ أما إذا كانت أكثر من 15 يوما، فتصبح الجريمة جنحة مشددة.
- ✓ وإذا أدت الإصابة إلى عاهة مستديمة أو إعاقة دائمة، فإن الأمر يصنف ضمن الجرائم الأشد، مثل الضرب المفضي إلى عجز دائم أو إلى الموت، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 264[1] قانون العقوبات.

مرجع عملي:

في إحدى القضايا الجنائية بمحكمة سطيف، تعرضت سيدة لاعتداء عنيف تسبب في كسر في الفك السفلي، وقدرت مدة العجز بـ 45 يوما. بناء على تقرير الطبيب الشرعي، تم تكييف الجريمة على أنها ضرب مفضي إلى عجز دائم وتمت متابعة الجاني بجنحة مشددة وفق المادة 266 من قانون العقوبات.

2. تكييف الجريمة بناء على أداة الجريمةوطبيعة الإصابة:

[1] – الفقرة الثانية من المادة 264 ق.ع، مرجع سابق.

الطبيب الشرعي يساهم أيضا في تحديد نوع الأداة المستعملة في الجريمة، وهو ما يساعد الجهات القضائية على تمييز بين الضرب البسيط والضرب الخطير أو العنيف .فمثلا:

- ✓ الضرب بواسطة عصا أو قضيب حديدي يؤدي عادة إلى كدمات عميقة أو كسور.
- ✓ الضرب بواسطة آلة حادة (سكين، شفرة) يؤدي إلى جروح قطعية أو نافذة.

وهنا يساهم الطبيب الشرعي في الإجابة على تساؤلات المحقق أو القاضي :هل الإصابات تتطابق مع الأداة المحجوزة؟ هل تتوافق مع أقوال الجاني أو الضحية؟ هل يوجد تكرار للضرب أم ضربة واحدة فقط؟

3. مبدأ التناسب بين الفعل والإصابة: قرينة علمية وقانونية

أحيانا، يدعي المتهم أنه لم يكن ينوي إيذاء الضحية أو أن الفعل كان دفاعا عن النفس. هنا يتدخل الطبيب الشرعي لتحديد ما إذا كانت شدة الإصابة تتناسب مع هذا الادعاء[1] .

مثال عملي:

- في قضية بمحكمة وهران، صرح المتهم أنه دفع الضحية فقط، لكن التقرير الشرعي كشف وجود كسر في الأضلاع ونزيف داخلي، مما أدى إلى تكييف الفعل على أنه عنف مفرط مفضي إلى الوفاة، وبالتالي نزعت عنه صفة الدفاع الشرعي.

4. حدود تدخل الطبيب الشرعي ومسؤوليته في جرائم الضرب:

رغم أهمية دور الطبيب الشرعي، إلا أن مهمته تبقى فنية فقط، لا يجوز له فيها إبداء رأي قانوني أو توجيه التهمة، بل يكتفي بتحديد:

- نوع الإصابة.
- مدى خطورتها.
- أداة تنفيذها المحتملة.

[1] – فريد روابح،**محاضرات في القانون الجنائي العام**، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة محمد لمين سطيف، الجزائر ،2018–2019، ص90.

- علاقتها السببية بالفعل المرتكب.

الفرع الثالث: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم الإجهاض

يعرف الإجهاض من الواجهة الطبية على أنه إفراغ محتويات الرحم للمرأة الحامل قبل اكتمال أشهر الحمل الرحمية [1]ينقسم الإجهاض إلى ثلاثة أنواع: الإجهاض الطبيعي الذي يحدث تلقائيا نتيجة لأسباب بيولوجية أو صحية خارجة عن الإرادة، الإجهاض العلاجي الذي يتم اللجوء إليه لأسباب طبية تقتضي إنهاء الحمل حفاظًا على صحة الأم، وأخيرا الإجهاض الجنائي يقصد به إقدام المرأة أو الغير على إفراغ محتويات الرحم عمدا ودون أي مبرر طبي مشروع، مما يجعله محظورا قانونا ومجرما في أغلب التشريعات باعتباره اعتداء صريحا على الحق في الحياة.[2]

أولا: الإطار القانوني لجريمة الإجهاض في التشريع الجزائري:

نص المشرع الجزائري في قانون العقوبات، المواد من 304 إلى 310، على تجريم فعل الإجهاض سواء قامت به الحامل نفسها أو شخص آخر، طبيبا كان أو غيره، مع تغليظ العقوبة في حال وقوع الوفاة أو استعمال وسائل خطيرة.

- المادة 304 ق ع ج[3]: كل من أجهض عمدا امرأة حاملا أو قدم لها وسيلة تساعد على الإجهاض يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 10.000 دج.
- **المادة 306 ق ع ج** [4]: تشدد العقوبة إذا تم الإجهاض من قبل شخص يمتهن الطب أو أو التوليد

---

[1] – أسامة رمضان العمري، **علم الطب الشرعي والسموم للهيئات القضائية والمحاميين**، مطابع شتات، دار القانونية، مصر، 2005، ص 150.

[2] – عبد القادر يخلف، **قراءة في جريمة الإجهاض بين قانون العقوبات وقانون الصحة 18-11**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، م06، ع02، ماي2023، ص839.

[3] – المادة 304 ق.ع، مرجع سابق

[4] – 308، ق.ع، مرجع سابق

ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في إثبات واقعة الإجهاض

يعد تدخل الطبيب الشرعي أمرا جوهريا في اثبات الإجهاض، إذ يسند إليه دور فني متخصص يتمثل في حسم مسألة وقوع الإجهاض من عدمه، من خلال إجراء فحوصات علمية دقيقة على جسد الضحية أو بقايا الجنين، ويكسب ها الدور أهمية بالغة لكون الطبيب الشرعي هو الجهة الوحيدة المختصة بتقديم إجابات علمية موثوقة على الأسئلة الفنية التي تخرج عن نطاق المعرفة القانونية للقاضي ومن أبرز مهامه في هذا السياق[1]:

- تحديد ما إذا كان الإجهاض قد وقع فعلا من خلال المعاينة الطبية وتشخيص الحالة بدقة.
- إثبات العلاقة السببية بين الفعل المرتكب (كالعنف الجسدي) ونتيجة الإجهاض وذلك باعتماد مؤشرات طبية توضح ما إذا كان العنف الممارس كافيا من الناجية البيولوجية للتسبب في الإجهاض.
- تمييز طبيعة الإجهاض حيث يمكن للطبيب الشرعي أن يحدد ما أذا كان الإجهاض ناتجا عن أسباب عرضية طبيعية أو كان بفعل جنائي متعمد.
- تحديد الوسيلة المستعملة في الإجهاض سواء تم ذلك باستخدام العنف الجسدي أو عبر تناول أدوية وعقاقير محظورة أو نم خلال تدخل خارجي مباشر على الأعضاء التناسلية.[2]

وتعد هذه الاستنتاجات التي يتوصل إليها الطبيب الشرعي بمثابة إجابات علمية دقيقة على تساؤلات تطرحها المحكمة أثناء نظر الدعوى ما يجعل تقرير الطبيب الشرعي أداة إثبات رئيسية في تكوين القناعة القضائية بشأن توافر أركان الجريمة من عدمها.

ثالثا: التحديات و الصعوبات:

تواجه الجهات القضائية تحديات عدة في إثبات جريمة الإجهاض، منها:

- صعوبة الحصول على أدلة مادية مباشرة.
- تردد النساء في الإبلاغ عن حالات الإجهاض غير القانوني.

[1] – الأمين كبير، **إثبات جريمة الإجهاض بين الشريعة والقانون**، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر سعيدة، الجزائر، م07، ع02، جوان 2021، ص210.

[2] – منيرة بشقاوي، مرجع سابق، ص129.

- استخدام وسائل طبية حديثة تصعب من عملية الكشف.

لذلك، يعدّ التعاون بين الجهات القضائية والطبية أمرا ضروريا لتجاوز هذه التحديات وضمان تحقيق العدالة

المطلب الثاني: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم أخرى

يعتبر الطب الشرعي فرعا أساسيا من فروع العلوم الجنائية، يعنى بتطبيق المفاهيم الطبية على القضايا القانونية، ويسهم بشكل فعال في كشف ملابسات الجرائم والوقائع المشبوهة. وعلى الرغم من أن دوره يستحضر غالبا في جرائم القتل والاعتداءات الجسدية، إلا أن نطاق تطبيقه يتعدى ذلك ليشمل أنواعا أخرى من الحوادث والجرائم، مثل حوادث العمل وحوادث العرض، التي قد تنطوي على شبهة إهمال أو تعمد. ففي مثل هذه الحالات، يسهم الطب الشرعي في تحديد أسباب الوفاة أو الإصابة، وبيان ما إذا كانت ناجمة عن حادث عرضي، أو نتيجة إهمال مهني، أو بفعل فاعل. كما يساعد في كشف القرائن العلمية التي تمكن القضاء من إقامة العدالة وتحديد المسؤوليات بدقة.

الفرع الأول: دور الطبيب الشرعي الكشف عن جرائم العرض

تعد جرائم العرض، مثل الاغتصاب والفعل المخل بالحياء، من الجرائم التي تمس كرامة الإنسان وسلامته الجسدية والنفسية. وتتطلب هذه الجرائم تدخلا دقيقا من الطبيب الشرعي لتحديد طبيعة الفعل الإجرامي وملابساته، خاصة في ظل صعوبة إثباتها إذا تمت بطريقة سرية أو متقنة.

أولا: الإطار القانوني لجرائم العرض في التشريع الجزائري:

نص المشرع الجزائري في قانون العقوبات على تجريم الأفعال التي تمس العرض، ومن بين المواد ذات الصلة:

- المادة 334 ق.ع.ج (معدلة)[1]: تعاقب على الفعل المخل بالحياء ضد قاصر لم يكمل السادس عشر دون عنف.
- المادة 335 ق.ع.ج (معدلة)[2]: تعاقب على الفعل المخل بالحياء بدون عنف.

[1] – المادة 334 ق.ع.ج، مرجع سابق، تنص على جريمة الفعل المخل بالحياء ضد قاصر.

[2] – المادة 335 ق.ع.ج، مرجع سابق، تنص على الفعل المخل بالحياء ضد بالغ.

- المادة 336 ق.ع.ج (معدلة): تعاقب على جناية هتك العرض.

وتشدد العقوبات إذا كانت الضحية قاصرا أو كان الجاني من أصول الضحية أو من المسؤولين عنها.

ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في إثبات جرائم العرض:

لقد عبر المشرع الجزائري عن هذا الفعل في المادة 336 من قانون العقوبات بهتك العرض[1]، ولم يقم بتعريفه، ونص على الفعل المخل بالحياء في نص المادتين 334 و335 الذي قد يكون على بعنف ضد بالغ أو قاصر، أو دون عنف على قاصر وقد يكون ضد ذكر أو أنثى. يتدخل الطبيب الشرعي في هذه الجرائم عن طريق قيامه بفحص الضحية لبيان صحة وقوع الاعتداء وبالتالي قيام الجريمة[2]. ويكون الفحص على مرحلتين: الفحص الخارجي (العام) فيركز الطبيب الشرعي في هذا الفحص على البحث عن علامات المقاومة وآثار العنف الجسدي والتي قد تظهر على شكل كدمات وسحجات في مناطق مختلفة من الجسم[3]، خدوش ناتجة عن الأظافر، آثار قيد أو شد حول المعصمين والذراعين، علامات احتكاك أو ضغط على الوجه الداخلي للفخذين فهذه العلامات تدل على وجود مقاومة من قبل الضحية وبالتالي تدعيم فرضية وقوع الاعتداء بالإكراه. أما الفحص الداخلي (الجنسي) يعنى هذا الفحص بالمعاينة الدقيقة للأعضاء التناسلية ويشمل فحص غشاء البكارة في حالة الفتيات غير المتزوجات لتحديد وجود تمزق أو تغيرات حديثة تدل على علاقة جنسية قسرية، كذلك تحليل الإفرازات المهبلية بهدف التمييز بين دم الحيض والإفرازات الناتجة عن السيلان أو الإمراض المنقولة جنسيا ودم ناتج عن تمزقات ناتجة عن الإيلاج القسري. وفي حالة المرأة المتزوجة تزداد صعوبة الجزم بوقوع الاغتصاب بناء على الفحص الجنسي فقط في غياب علامات عنف ظاهرة أو دليل مباشر. ويعد تقرير الطبيب الشرعي أداة حاسمة في توجيه مسار الدعوى الجنائية في جرائم العرض، حيث يستخدم لتأكيد أو نفي وقوع الاعتداء، وتحديد مدى العنف المستخدم، والزمن التقريبي لوقوع الاعتداء وربط الأدلة بالجاني المحتمل. مما يمكن القضاء من ربط الوقائع زمنيا بالأدلة الأخرى في القضية.

[1] – المادة 336 ق.ع.ج، مرجع سابق، تنص على جناية هتك العرض.

[2] – أحمد باعزيز، مرجع سابق، ص70.

[3] – منيرة بشقاوي، مرجع سابق، ص122.

ثالثا: التحديات و الصعوبات

تواجه عملية الكشف عن جرائم العرض تحديات عدة، منها:

- تأخر الضحية في التبليغ، مما يؤدي إلى ضياع الأدلة البيولوجية.
- الخوف من الوصمة الاجتماعية، مما يدفع الضحية إلى عدم الإبلاغ عن الجريمة.
- صعوبة التمييز بين الاعتداء الجنسي والعلاقات الرضائية في بعض الحالات.

الفرع الثاني: دور الطبيب الشرعي لكشف عن حوادث المرور

تعد حوادث المرور من أبرز صور الحوادث ذات الطابع الجنائي التي تستدعي تدخل الطبيب الشرعي خصوصا عند وقوع الوفاة أو وجود إصابات خطيرة تثير الشكوك حول ملابسات الواقعة، مما يستوجب تحليلاً علميا دقيقاً يهدف إلى توضيح المسؤوليات القانونية .

أولا: الإطار القانوني لحوادث المرور:

تناول المشرع الجزائري حوادث المرور من الزاوية الجنائية في قانون العقوبات، وخاصة:

- المادة 288 [1]:تعاقب على القتل غير العمدي الناتج عن اهمال أو عدم احتياط.
- المادة 290: تشدد العقوبات المنصوص عليها في المادتين 289 و288 في حالة إذ كان مرتكب الجنحة في حالة سكر أو تهرب من المسؤولية.
- القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017، الذي يحدد واجبات السائقين وقواعد السلامة المرورية.

ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في تحديد طبيعة الوفاة:

يتدخل الطبيب الشرعي بأمر من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، بعد التبليغ عن الحادث وجمع الاستدلالات، قد يتم إجراء تشريح في حالة وفاة لإثبات العلاقة السببية بين الحادث والوفاة وتجديد السيارة

[1] - المادة 288 ق.ع، مرجع سابق.

الخاطئة وأسباب الحادث[1]، كذلك بإجراء تحاليل الكشف ما إذ كان الشخص تحت تأثير أي مادة كحولية أو مهلوسة. كما أنه يتدخل في هذا السياق بـ:

1_تحديد سبب الوفاة:

هل الوفاة ناتجة عن صدمة رأس، نزيف داخلي، أو كسور قاتلة؟

هل الجروح ناتجة عن حادث سير أم مفتعلة بهدف التمويه؟

2_تحديد وقت الوفاة:

يساهم تحديد الزمن التقريبي للوفاة في مقارنة الروايات المختلفة وتقييم صدقية الشهادات.

3_التمييز بين الوفاة العرضية والعمدية:

- في بعض الحالات، يستخدم حادث المرور كغطاء لجريمة قتل، وهو ما يمكن للطبيب الشرعي كشفه عبر دراسة نمط الجروح وشكل الاصطدام.

4-كشف حالات الإهمال أو القيادة تحت تأثير:

- بإجراء تحاليل مخبرية للكشف عن الكحول أو المخدرات في دم السائق.

ثالثا: أهمية التقرير الطبي الشرعي في تحديد المسؤولية:

يعتبر تقرير الطبيب الشرعي وثيقة رسمية يعتمدها القضاء لتحديد المسؤوليات:

- هل الحادث ناتج عن خطأ مهني أم عمل عمدي؟
- هل الضحية كانت في حالة طبيعية أم ساهمت في الحادث (مثلا، مشاة تحت تأثير الكحول)

فيلعب التقرير الطبي الشرعي دورا حاسما في تحديد طبيعة حادث المرور وما إذا كان عرضيا أم عمديا، إذ يعد أداة فنية موضوعية تمكن الجهات القضائية من فهم الملابسات الحقيقية للإصابات أو الوفاة الناتجة عن الحادث. من خلال تحليل طبيعة الإصابات، شدتها، زاوية وقوعها، والمسافة الفاصلة بين الضحية

[1] – مقال، **حوادث المرور المميتة والطب الشرعي**، اطلع بتاريخ 18 ماي 2025، الساعة 13:53 https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0386111214000211#s0010

والمركبة، يمكن للطبيب الشرعي أن يستنتج ما إذا كانت الأفعال متناسقة مع حادث عرضي ناتج عن إهمال، أم أنها تدل على وجود نية للإيذاء أو القتل. كما يمكن أن يكشف التقرير عن وجود آثار أخرى مثل تكرار الدهس أو الإصابات غير المتجانسة مع حادث مرور عادي، وهو ما يعزز فرضية العمد. لذلك، فإن التقرير الطبي الشرعي يعتبر عنصرا جوهريا في مسار التحقيق لتحديد المسؤولية الجنائية بشكل دقيق وعادل.

الفرع الثالث: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن حوادث العمل

إن حوادث العمل هي كل حادث أذى إلى ضرر جسدي مفاجئ عندما كانت الضحية في حالة تبعية لمستخدميها المعتاد، كما يعتبر حادث عمل ذلك الحادث الذي تعرض له العامل اثناء مهمة ذات طابع عارض أو دائم حسب تعليمات المستخدم، كما يعتبر حادث عمل ذلك الذي يحدث أثناء الذهاب من أو إلى العمل.

أولا: الإطار القانوني لحوادث العمل في التشريع الجزائري:

يعد الإطار القانوني لحوادث العمل في الجزائر نتاجا لتطور تشريعي يهدف إلى حماية العامل وضمان حقوقه في حالة تعرضه لحادث أثناء أو بمناسبة أداء عمله.

أ_ التعريف القانوني لحادث العمل:

عرف المشرع الجزائري حادث العمل في المادة 6[1] من القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، بأنه:

" كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ طرأ في إطار علاقة العمل "

ويشمل هذا التعريف الحوادث التي تقع أثناء تنقل العامل من وإلى مكان العمل، إذا كانت الرحلة ضرورية ومعتادة.

[1] – المادة 6 من القانون رقم 83-13 المؤرخ في 02 جويلية 1983، المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية ج.ر28، مؤرخة في 05 جويلية 1983.

ب_ شروط اعتبار الحادث حادث عمل:

لكي يعتبر الحادث حادث عمل، يجب توفر الشروط التالية:

_ أن ينجر عن الحادث إصابة بدنية (جروح، كسر)

_ أن يكون الحادث ذو طابع فجائي(عن غير قصد)

_أن يقع الحادث أثناء قيام علاقة عمل.[1]

ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في الكشف عن حادث العمل:

يلعب الطبيب الشرعي دورا هاما في هذا السياق إذ هو الخبير المختص الذي يعتمد عليه لتقديم تقييم علمي محايد ودقيق لحالة العمل المصاب، تبدأ مهمته بالكشف الطبي الشرعي لتحديد مدة طبيعة الإصابة ومدى خطورتها وتاريخ حدوثها، ما يساعد في التمييز بين الإصابات المرتبطة فعليا بالعمل وتلك الناتجة عن أسباب خارجية. كما يحدد العلاقة السببية بين الحادث والنشاط المهني وهو أمر أساسي في إثبات أن الإصابة تعد " حادث عمل " وفقا لتعريف القانون الجزائري سالف الذكر، وتعتمد تقاريره في إعداد ملفات التعويض والتأمين كما نصت المادة 27[2] من قانون رقم 83-13 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، إضافة إلى تقييم الطبيب الشرعي لنسبة العجز الجزئي أو الكلي، المؤقت أو الدائم الناجم عن الحادث وهي معطيات تستخدم لحساب مقدار التعويضات أو المعاشات وفي حالات الوفاة يقوم بتحديد سببها وبيان ما إذا كانت ناتجة عن الحادث المهني ما يسهم في إثبات الحقوق لذوي الضحية.

فالهدف الرئيسي من اللجوء إلى الخبير القضائي هو تقدير العجز الحقيقي الذي اختلف في تقديره كل من الطبيب المستشار والطبيب المعالج.

[1] – الواسعة زرارة صالحي، **الحماية القانونية للعامل المصاب في حادث عمل**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 30، 2008، ص 168, 169, 171.

[2] – المادة 27 من القانون رقم 83-13، مرجع سابق.

المبحث الثاني: حجية الطب الشرعي في تأسيس الدليل

أصبح الدليل الطبي الشرعي يشكل في الوقت الراهن أحد أهم وسائل الإثبات المعتمدة في القضايا الجنائية، نظرا لما يتمتع به من دقة علمية وموضوعية في النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلاله. فقد أضحى هذا النوع من الأدلة أداة فعالة في كشف الحقائق وإزالة الغموض الذي قد يحيط بالجريمة كما أنه يسهم في تعزيز قناعة القاضي الجنائي بشكل علمي بعيد عن التقدير الشخصي أو التخمين.

وعليه فإن اعتماد القضاء على الدليل الطبي الشرعي لم يعد اختياراً، بل أصبح في العديد من الحالات ضرورة موضوعية تفرضها متطلبات تحقيق العدالة، لاسيما في الجرائم المعقدة أو تلك التي تفتقر إلى الشهود أو الأدلة المباشرة.

المطلب الأول: الدليل الطبي الشرعي

يحتل الدليل الطبي الشرعي في المادة الجزائية مكانة جوهرية، إذ يتوقف عليه مصير الدعوى الجزائية من حيث إدانة المتهم أو تبرئته. ويعد الدليل الفني الذي يمثل ثمرة التحريات العلمية والاختبارات المخبرية وسيلة إثبات فعالة تستخدم لتدعيم أو نفي الوقائع محل النزاع.

الفرع الأول: مفهوم الدليل الطبي الشرعي

أولا: تعريف الدليل الطبي الشرعي

يعرفه خبراء العلوم الجنائية بأنه البرهان القائم على المنطق والعقل، ضمن إطار الشرعية الإجرائية بهدف إثبات صحة افتراض معين أو تعزيز درجة الاقتناع القضائي في واقعة محل الخلاف كما ينظر إليه على أنه الوسيلة التي يستعين بها القاضي من أجل الوصول إلى الحقيقة المتعلقة بالوقائع المعروضة عليه، تمهيدا لتطبيق حكم القانون عليها.

وفي نطاق القضاء الجزائي، يعرف الدليل بأنه الوسيلة التي يعتمدها القاضي للوصول إلى الحقيقة المرتبطة بالفعل الجرمي، بغرض تحقيق العدالة الجنائية[1]، وما يهمنا هو الدليل العلمي الذي يعد من الأدلة الجنائية التي تقود للكشف عن الجريمة وإزالة الغموض الذي يحتويها، أي هو خلاصة للخبرة التي يبديها الطبيب الشرعي من نتائج التجارب العلمية والفحوصات المخبرية.[2]

---

[1]– أحمد غاي، مرجع سابق، ص22.

[2]– هناء عدوم، **دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي**، مذكرة ماستر، قانون الجنائي للأعمال، كلية الحقوق، العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص52.

وبالتالي يمكننا استخلاص أن الدليل العلمي يعد من الوسائل الحديثة التي يلجأ إليها القاضي لترسيخ قناعته القضائية، وتستخدم كأداة فعالة للوصول إلى الحقيقة الجنائية في إطار احترام الشرعية القانونية.

ثانيا: تصنيف الدليل الطبي الشرعي

يصنف الدليل الطبي الشرعي حسب العناصر المكونة له، وحسب درجة اليقين والثقة فيه:[1]

1/ عناصر الدليل الطبي الشرعي:

يندرج الدليل الطبي الشرعي ضمن الأدلة المادية أو العلمية التي يستخلصها الخبير المختص، وهو في هذه الحالة الطبيب الشرعي. ويهدف هذا الدليل إلى كشف الحقيقة من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

أ- طبيعة الواقعة القضائية: يقوم الطبيب الشرعي، بعد فحصه لموضوع الواقعة بتحديد طبيعتها، كأن تكون الجثة تشير إلى حالة وفاة، أو وجود إصابات تدل على تعرض الشخص للضرب أو الجرح، أو علامات تدل على اعتداء جنسي أو هتك العرض.[2]

ب-سبب الواقعة القضائية: في حال غذا كانت الواقعة تتعلق بتشريح جثة، يتوجب على الطبيب الشرعي تحديد سبب الوفاة، وما إذا كانت ناتجة عن جريمة قتل، انتحار أو وفاة طبيعية.

ت-أطراف الواقعة: يمكن للطبيب الشرعي تحديد الأشخاص المتورطين في الواقعة، وذلك من خلال الآثار التي يتركها الجاني مثل الشعر أو السائل المنوي أو علامات تدل على وجود مقاومة من المجني عليه.

2/ الدليل حسب درجة اليقين والثقة:

يصنف الدليل الطبي الشرعي من حيث درجة اليقين والثقة التي يمنحها القاضي أو المحقق لمصداقية الواقعة، إلى أربعة أنواع رئيسية:

أ- **الدليل القطعي(المطلق):** يعد من أقوى الأدلة الشرعية، إذ يعبر بوضوح تام عن حقيقة واقعة لا تقبل الشك، ويبلغ فيها الاقتناع العقلي حد اليقين، ويستند الطبيب الشرعي هنا إلى مؤشرات علمية قاطعة تمكنه من الجزم بطبيعة الواقعة وسببها، دون الحاجة لترجيح أو التأويل.

ب- **الدليل النسبي المؤدي إلى اقتناع الخبير:** لا يصل هذا النوع لدرجة اليقين المطلق، إلا أنه يؤدي إلى اقتناع الطبيب الشرعي بدرجة عالية من الترجيح، ويشترط أن يكون هذا الاقتناع مبنيا على وقائع تثبت صحتها، من خلال التحليل العلمي لبعض الأدلة المادية أو الأثار باستخدام وسائل فنية

[1]- أحمد غاي، مرجع سابق، ص27.

[2]- يخلف عبد القادر، **دور ا لطبيب ا لشرعي في تحقيق ا لعد ا لة**، مرجع سابق، ص256.

وتقنية متقدمة، يتم تنفيذها عادة من طرف مصالح الشرطة القضائية، ما يطمئن الخبير ويعزز اقتناعه على أساس رجحان الاحتمال، لا القطع.[1]

ت- **الدليل النسبي غير المؤدي إلى اقتناع الخبير:** يعتبر ضمن الفئة التي تفتقر إلى عناصر الإثبات الكافية، إذ لا تفضي إلى يقين أو حتى ترجيح مقبول لدى الخبير، وغالبا ما يرتبط هذا الدليل بحالات غموض في طبيعة الواقعة أو سببها أو هوية مرتكبها، ما يجعله غير قادر على الإسهام بفعالية في تكوين قناعة قضائية.

ث- **الدليل السلبي:** يشير إلى الأدلة التي تؤدي إلى نفي وقوع الجريمة من الأصل، أو غلى استبعاد فرضية معينة بناء على معطيات التحقيق الأولى، فعلى سبيل المثال، قد يستشف في البداية أن الوفاة ناتجة عن جريمة قتل إلا أن نتائج التحريات والتشريح تبين لاحقا أن الوفاة ناجمة عن انتحار أو حادث عرضي، لا عن فعل إجرامي[2].

الفرع الثاني: حالات بطلان الدليل الطبي الشرعي

يعرف البطلان على أنه جزاء إجرائي يترتب على تخلف أحد الشروط أو العناصر التي يستلزمها القانون لصحة العمل القانوني، أو الإجراء القضائي. ويعتبر البطلان أداة قانونية تستخدم لضمان احترام القواعد الشكلية أو الموضوعية التي ينص عليها المشرع بحيث يؤدي الإخلال بها فقدان الإجراء أثره القانوني كليا أو جزئيا، إما بسبب مباشرة الإجراء بطريقة غير سليمة أو إغفال عنصر جوهري يتطلبه القانون.

أولا: البطلان المطلق

يعد البطلان المطلق أحد صور الجزاء الإجرائي الذي يمكن الدفع به في اي مرحلة من مراحل الدعوى، سواء بطلب من أحد الخصوم أو بموجب إثارة تلقائية من المحكمة، دون اشتراط وجود مصلحة مباشرة، ويقع هذا النوع من البطلان عندما يخل الإجراء بإحدى القواعد القانونية الآمرة التي تمس النظام العام أو تتعلق بالضمانات الأساسية لصحة الإجراءات القضائية.

وفي سياق الخبرة القضائية، يبطل الإجراء إذا شابه خلل جوهري يمس جوهر الخبرة أو شروط ممارستها القانونية ومثال ذلك:[3]

[1] – أحمد غاي، مرجع سابق، ص 28

[2] – هناء عدوم، مرجع سابق، ص53

[3] – أحمد باعزيز، مرجع سابق، ص26.

- إسناد مهمة الخبرة إلى شخص غير مختص بها: يعتبر الإجراء باطلا إذا لم يقم الخبير المعين من المحكمة شخصيا بالمهمة المسندة إليه، وأسندها كليا أو جزئيا إلى شخص آخر غير مخول قانونا لأن ذلك يخل بمبدأ شخصية المهمة القضائية ويفقد الإجراء مصداقيته القانونية.
- قيام شخص مشطوب من قائمة الخبراء بأداء الخبرة: إذا تولى إجراء الخبرة شخص سبق أن تم شطب اسمه من جدول الخبراء المعتمدين لدى الجهة القضائية المختصة، فإن ما يصدر عنه يعد باطلا بطلاناً مطلقاً، لأنه يخالف أحكام التنظيم المهني للخبراء ويشكل خرقا للضمانات المتعلقة بكفاءة واستقلالية القائم بالإجراء[1].

ويترتب على ثبوت البطلان المطلق انعدام الأثر القانوني للإجراء الذي شابه خلل، ويعامل كأنه لم يكن كما يجوز للقاضي بل ويتعين عليه أن يثير هذا البطلان من تلقاء نفسه دون حاجة إلى طلب من الخصوم وذلك حماية للنظام العام وضماناً لسلامة المسار القضائي.

ثانيا: البطلان النسبي

وهو الذي يجب التمسك به قبل الدخول في جوهر النزاع، ويترتب عليه إبطال إجراء الخبرة دون أن يمتد أثره إلى باقي الإجراءات إذا لم يتم الدفع به في الوقت المناسب. ويشترط لقيامه أن تكون المخالفة قد أضرت بمصلحة أحد الأطراف، مع امكانية تصحيحه أو التنازل عنه ضمناً، مثال عن ذلك:

- عدم أداء اليمين القانوني من طرف الخبير: مخالفة المادة 145[2] من قانون الإجراءات الجزائية، تمس بنزاهة الخبير وتفتح المجال للطعن في تقريره[3].
- عدم تبليغ التقرير للأطراف: وفق المادة 154[4] من نفس القانون، يخل بمبدأ الوجاهية وحق الدفاع، ويبرر الدفع بالبطلان.
- تجاوز الخبير لحدود المهمة المكلف بها: يشكل خروجا عن حدود الندب القضائي، ويؤثر في حجية التقرير.

---

[1] – عبد الرحمان فطناسي، الخبرة **القضائية في المجال الطبي وتطبيقاتها في الجزائر**، مجلة حوليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ع23، ج2، ماي 2018، ص62.

[2] – المادة 145 ق.إ.ج، مرجع سابق.

[3] – فوزي عمارة، **قاضي التحقيق** ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر ،2010، ص248.

[4] – المادة 154 ق.إ.ج، مرجع سابق.

المطلب الثاني: نطاق السلطة التقديرية للقاضي الجزائي بالدليل الطبي الشرعي

يعد الكشف عن الحقيقة الهدف الأسمى والغاية الجوهرية للدعوى الجزائية، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تمكين القاضي من ممارسة سلطته التقديرية بشكل كامل، بما يتيح له الموازنة بين الأدلة المعروضة عليه، وتمييز السليم منها عن السقيم، والاطمئنان إلى ما يراه جديراً بالثقة و تعد هذه السلطة التقديرية امتيازاً يمنحه المشرع للقاضي، بغرض توسيع دائرة تحليله لمعطيات الدعوى والظروف المحيطة بها. ويستند هذا الامتياز إلى طبيعة الإثبات في المادة الجزائية التي تقوم على مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي، لا على الحجية المطلقة لأي دليل بما في ذلك الدليل الطبي الشرعي.

الفرع الأول: قيمة الدليل الطبي الشرعي أمام القاضي

يملك القاضي سلطة تقدير ما يقدمه الخبراء من تقارير فنية، وله أن يأخذ بها أو يطرحها إذا لم يقتنع بمضمونها كما يجوز له في حال غياب اليقين بشأن المسالة محل الخبرة، أن يندب خبيراً آخر لإبداء رأيه فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتماد تقرير الخبرة كدليل إثبات في الدعوى إلا إذا تم عرضه في الجلسة العلنية، وأطيحت للخصوم فرصة مناقشته وفقاً لمبدأ المواجهة ومن خلال هذه الإجراءات يتم تحديد القيمة القانونية لهذا الدليل في مختلف مراحل الدعوى.

أولا: القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي في مراحل الدعوى

سنتطرق لأهمية الدليل الطبي الشرعي في مختلف مراحل الدعوى الجزائية، بداية من المرحلة الأولية للتحريات، والمعروفة بمرحلة الاستدلال أو البحث والتحري، ثم مرحلة التحقيق الابتدائي وأخيراً المرحلة الختامية المتمثلة في المحاكمة، حيث يعد هذا الدليل من الوسائل الجوهرية التي تسهم في كشف الحقيقة وتكوين قناعة المحكمة.

1- الدليل الطبي الشرعي في مرحلة البحث والتحري:

يعد الدليل الطبي الشرعي ذا أهمية جوهرية في مرحلة البحث والتحري، خاصة أنها المرحلة الأولى التي يتم خلالها جمع الأدلة عقب وقوع الجريمة مباشرة، وهو ما يضفي على هذا النوع من الأدلة طابعاً استثنائياً نظرا لقابليته للتغير أو الزوال بفعل الزمن أو العوامل البيئية، وفي إطار مباشرة الإجراءات الخاصة بالتحري يحق للشرطة القضائية عقب تلقيها البلاغات، أو الشكاوى الاستعانة بأهل الخبرة في

الطب الشرعي (الطبيب الشرعي) لإعداد تقارير فنية أولية تسهم في دعم مسار الاستدلال وهذا ما جاء بفحوى المادة 49 من قانون الإجراءات الجزائية[1].

ويصنف التقرير الطبي الشرعي في هذه المرحلة ضمن الأدلة التعزيزية التي تساند الأدلة الأصلية في الدعوى الجزائية، إلا أنه إذا تم تحليف الخبير اليمين القانونية فإن تقريره يعد من الأدلة القانونية التي يجوز للمحكمة أن تعتمد عليه بصورة منفردة في تأسيس حكمها بالإدانة[2].

2- الدليل الطبي الشرعي في مرحلة التحقيق الابتدائي:

ينظر إلى مرحلة التحقيق الابتدائي على أنها المجال الأصلي لإجراء الخبرة، حيث يستند قاضي التحقيق إلى الأدلة المجمعة خلال مرحلة البحث والتحري التي قامت بها الضبطية القضائية، مع إمكانية تعزيزها بأدلة جديدة تظهر أثناء التحقيق المتواصل، وتبرز أهمية هذه الأدلة في تمكين قاضي التحقيق من البحث عن أدلة الاتهام وأدلة النفي معاً، ما يمنح الدليل الطبي الشرعي دوراً مزدوجاً يتمثل في إمكانيته لإثبات التهمة أو نفيها عن المشتبه فيه[3]، وفقاً لما تقتضيه العدالة.

ويخضع قاضي التحقيق هذا الدليل لمبدأ المواجهة، حيث تعرض محتوياته على الأطراف للاطلاع عليها وإبداء ملاحظاتهم أو دفوعهم بشأنها، مما يضمن احترام حقوق الدفاع، كما يخضع لتقديره وفق مبدأ حرية الإثبات، الذي أقره المشرع في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية والتي تمنح القاضي سلطة تقييم الأدلة بحرية دون التقيد بشكل أو ترتيب معين.[4]

3- الدليل الطبي الشرعي في مرحلة المحاكمة

يعد اللجوء إلى الخبرة في المسائل الفنية البحتة قيداً على سلطة قاضي التحقيق في تكوين اقتناعه، إلا أن هذا القيد يصبح أكثر وضوحا أمام محكمة الموضوع حيث يشكل الدليل الناتج عن الخبرة الطبية الشرعية عنصراً قد يؤثر بعمق في القناعة الشخصية للقاضي.

عند إحالة التقرير الطبي إلى المحكمة تتولى هذه الأخيرة مهمة فحصه ومناقشته كغيره من وسائل الإثبات ويجوز لها عند وجود غموض أو نقص استدعاء الطبيب الشرعي لتقديم التوضيحات اللازمة.

---

[1] – المادة 49، ق.إ.ج، مرجع سابق

[2] – منيرة بشقاوي، مرجع سابق، ص149.

[3] – غسان مدحت الخيري، **الطب العدلي والتحقيق الجنائي**، ط1، دار الراية، عمان، 2013، ص70.

[4] – المادة 212، ق.إ.ج، مرجع سابق.

وتعتبر المحكمة هي الجهة المختصة العليا في تقييم ما يمكنها حسمه من مسائل دون الحاجة إلى رأي فني. أما إذا تعلق الأمر بمسألة فنية خالصة لا تملك أدوات تقديرها فلا يجوز لها رفض نتائج الخبرة [1] إلا إذا استندت إلى خبرة أخرى تناقض الأولى بما يتيح الترجيح بينهما. وبالتالي فإن تقارير الخبراء تظل خاضعة للتقدير القضائي بحسب ما تراه المحكمة ضروريا للفصل في النزاع ولا يلجأ إلى تعيين خبير إلا في حال كانت المسألة المطروحة فنية بحتة تخرج عن نطاق المعرفة القضائية العادية، أما إذا رأت المحكمة أن الواقعة المعروضة واضحة ولا تستدعي تدخلا فنياً، فلها أن ترفض طلب الخبرة حتى وإن طلب من أحد الخصوم[2].

ثانيا: القيمة الاقناعية للدليل الطبي الشرعي

عند انتهاء الطبيب الشرعي من المهمة الموكلة إليه، يقوم بتحرير تقرير مفصل بنتائج الفحص أو الخبرة التي أجراها، ويودعه لدى الجهة القضائية التي كلفته بالمأمورية. وبعد إطلاع قاضي التحقيق على محتوى التقرير وما تضمنه من نتائج فنية أو عملية، يتخذ القرار المناسب بشأن القضية المعروضة عليه.

فإذا تبين للقاضي من خلال نتائج الخبرة، وجود دليل قاطع على ارتكاب إحدى الجرائم موضوع البحث و خاصة ما يتعلق بجرائم العنف أو جرائم المخلة بالعرض وكان الفعل المرتكب يشكل جريمة في نظر القانون، فإنه يعتمد التقرير كوسيلة إثبات، ويتخذ بشأن الوقائع الإجراءات القانونية المقررة استناداً إلى ما خلصت إليه الخبرة من نتائج [3].

الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير الدليل الطبي الشرعي في مراحل الدعوى

تعد السلطة التقديرية للقاضي من الركائز الأساسية للعمل القضائي، خاصة في المجال القضائي الذي يشهد صعوبات في إثبات الوقائع ومع ذلك لم يمنح المشرع هذه السلطة بشكل مطلق، بل حرص على تنظيمها بوضع الضوابط وحدود قانونية وبالتالي لا يجوز للقاضي أن يمارس سلطته التقديرية إلا ضمن الإطار الذي حدده القانون.

---

[1] – رحمونة دبابش، **الخبرة القضائية في الإثبات الجنائي**، أطروحة دكتوراه، في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021، ص266.

[2] – محمد أمين حمدادو ، تأثير **تقرير الطب الشرعي على سير إجراءات الدعوى العمومية**، مجلة الحقوق السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، م10، ع2، جانفي2023، ص144.

[3] – هناء عدوم، مرجع سابق، ص56.

أولا: مرحلة التحقيق الابتدائي

تتجلى السلطة التقديرية لقاضي التحقيق بشكل جلي خلال مباشرته لإجراءات التحقيق الابتدائي حيث يتولى تمحيص الأدلة وتقييمها بشكل موضوعي، لتحديد مدى كفايتها في توجيه الاتهام من عدمه. فالقاضي يستعين في هذا السياق بالخبرة الطبية الشرعية لتكوين قناعته الشخصية التي يستند إليها عند اتخاذ القرار بشأن سير التحقيق، فإذا خلص إلى أن الخبرة غير كافيه لتأسيس الاتهام فإنه يصدر أمر بأن لا وجه للمتابعة، أو بانتفاء وجه الدعوى طبقا للمادة 163 من قانون الإجراءات الجزائية، أما إذا تبين له من خلال الخبرة أن الأدلة كافية لقيام الجريمة فإنه يحيل الملف إلى جهة الحكم للفصل فيه[1]، فالقاضي غير مقيد باتخاذ الخبرة الطبية الشرعية بل له سلطة تقديرية في تقييم كفاءة هذه الخبرة المقدمة بناء على قناعته الشخصية وبالتالي له حق القبول أو الرفض وهذا بناءا على المادة 213[2].

وتمارس غرفة الاتهام بدورها سلطة تقديرية مماثلة، حيث تنظر في مدى كفاية الأدلة وتصدر قراراتها إما بانتفاء وجه الدعوى أو بالإحالة إلى المحكمة المختصة. وتستند هذه القرارات كما هو الشأن بالنسبة لقاضي التحقيق إلى الاقتناع الشخصي للقضاة المشكلين لغرفة الاتهام، دون أن يكونوا ملزمين بقواعد معينة في تقييم الأدلة إذ لا يخضعون في هذا المجال لأي رقابة سوى رقابة ضمائرهم المهنية وما تفرضه عليهم مقتضيات العدالة[3].

ثانيا: مرحلة التحقيق النهائي

تعد مرحلة المحاكمة من المراحل الحاسمة في المسار الجزائي، إذ منح المشرع الجزائري القاضي سلطة تقديرية واسعة تمكنه من تقييم الأدلة ولا سيما الدليل الطبي الشرعي المتمثل في الخبرة، وفي هذه المرحلة يتمتع القاضي بحرية واسعة في تكوين قناعته بشأن تقرير الخبرة فيستند إلى مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي، وله بناء على ذلك أن يصدر حكماً بالإدانة أو البراءة[4] فتتجلى السلطة التقديرية

---

[1] – حامد بن مساعد السحيمي، **دور الخبير في الدعوى الجزائية لطبقا لنظام الإجراءات الجزائية** ماجيستر في التشريع الجنائي الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص107-108.

[2] – المادة 213، ق.إ.ج. مرجع سابق.

[3] – هدى دكدوك، **سلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة الجزائية في القانون الوضعي**، رسالة العقوبات والعلوم الجنائية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009، ص15.

[4] – مراد بلهولي، **الحدود القانونية لسلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة**، رسالة ماجيستر في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص38.

للقاضي في هذه المرحلة أيضا في إمكانية الاستعانة بخبراء آخرين إذا لم يقتنع بتقرير الخبرة المعد أومن قبل أحد الخبراء المنتدبين وإذا قاضي الموضوع بمحتوى التقرير أو في حالة وجود تعارض بين آراء الخبراء، فإنه ملزم ببيان الأسباب التي دفعته إلى استبعاد التقرير[1]. كذلك تتجلى هذه السلطة في امكانية رفض المحكمة للخبرة بصفة كلية إذا وجدت عيباً فيها أو نقصاً فادح، فيأمر القاضي بإعادة خبرة ثانية[2].

الفرع الثالث: حرية القاضي في الاقتناع الدليل الطبي الشرعي

يعد مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي من المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها القضاء الجزائي في القانون الجزائري، حيث منح المشرع القاضي حرية الأخذ بأي دليل متى اطمأن إليه وجدانه، كما خوله استبعاد الدليل متى شكك في صحته ولم يرق إلى درجة اليقين القضائي، وهو ما كرسه صراحة نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية وقد فتح المشرع مجالا واسعا أمام القاضي للاستعانة بكافة الوسائل التي تمكنه من تكوين اقتناعه السليم، غير أن هذا الاقتناع، وإن كان شخصيا أصبح في بعض الحالات مهدداً بالزوال أمام ما يعرف بـ "الأدلة العلمية"، نظراً لما تتميز به من دقة وموضوعية وما توفره من نتائج دقيقة، الأمر الذي أسهم في تقييد نسبي لحرية القاضي في تكوين قناعته الذاتية[3]. فرغم أن سلطة القاضي التقديرية في تقييم تقرير الخبرة تضم قائمة، إلا أنها ليست مطلقة إذ ينبغي أن تمارس ضمن حدود مشروعة بحيث لا تتحول إلى سلطة تحكمية بل تستند إلى معايير منطقية وأساليب استدلال علمية معترف بها فقهيا وقضائيا وفي هذا السياق يعد الدليل الطبي الشرعي من أبرز الأدلة التي تتطلب من القاضي الاستناد إلى منطق علمي سليم في تقدير قيمته، خاصة عند غياب أدلة إثبات أخرى كالشهادة أو الاعتراف، حيث يصبح لزاماً على القاضي الاستعانة به لتكوين قناعته بشأن الواقعة المعروضة[4].

غير أن هذه القاعدة العامة ترد عليها استثناءات، كما هو الشأن في جنحة السياقة في حالة سكر حيث اشترط المشرع بموجب المادة 2 من القانون رقم01-14 المعدل والمتمم للمادة 3 من الأمر رقم 09-03 المتعلق بتنظيم حركة المرور وسلامتها، ألا تقل نسبة الكحول في دم السائق عن 0.20 غرام

[1] – حامد بن مساعد السحيمي، مرجع سابق، ص109.

[2] – مليكة بوعيطة، **الخبرة القضائية**، مداخلة مقدمة في الندوة البحثية المنظمة من طرف مركز البحوث القانونية والقضائية 2023/11/28، ص23.

[3] – أحمد باعزيز، مرجع سابق، ص86.

[4] – مراد بلولهي، مرجع سابق، ص76.

في الألف لإثبات قيام الجنحة، وفي هذه الحالة قيد المشرع وسائل الإثبات واشترط أن يتم ذلك عن طريق تقرير خبرة طبية فاحصة لعينة من دم السائق دون غيره، وهو ما أكدت عليه المحكمة العليا علنا عندما قررت أن " الخبرة ضرورة في حالة ارتكاب جنحة السياقة في حالة سكر، ولو اعترف الجاني بذلك "

ومن الناحية العلمية، كثيرا ما يجد القاضي نفسه مضطرا للأخذ بالدليل الطبي الشرعي بالنظر إلى طبيعته الفنية وحجيته العالية، خاصة وأن القاضي لا يملك القدرة على مناقشة هذا النوع من الأدلة لتعلقه بمجال معرفي خارج اختصاصه، مما يجعل تقرير الخبير في بعض الأحيان هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن القاضي مت التحقق من الركن المعنوي للجريمة، كما هو الحال في جرائم القتل حيث لا يمكن الحكم بإدانة المتهم ما لم يبين التقرير الطبي الشرعي أن الوفاة تمت عن قصد أو عن طريق الخطأ.[1]

[1] – أحمد باعزيز، مرجع سابق، ص 89.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد الدليل الطبي الشرعي من أهم وسائل الإثبات في المادة الجنائية نظراً لما يقدمه من معطيات علمية دقيقة تسهم في الكشف عن الحقيقة خاصة في القضايا التي تستلزم معرفة فنية لا تتوافر لدى القاضي، ويبرز دور الطبيب الشرعي في مختلف أنواع الجرائم لاسيما جرائم العنف، والاعتداءات الجنسية، وحوادث المرور وحوادث العمل، حيث يناط به إجراء الفحوصات اللازمة على الضحايا لتحديد نسبة العجز أو التوصل إلى سبب الوفاة أو الإصابة، فضلا عن محاولة التعرف على الأداة والوسيلة المستعملة في ارتكاب الجريمة.

ويجوز للقاضي الاستعانة بالدليل الطبي الشرعي عندما تعرض عليه مسألة تقتضي معرفة فنية لا يملكها ويعد ذلك مؤشرا على عدم امتلاكه التأهيل الفني الكافي للفصل في تلك المسألة دون مساعدة مختص، ومن المقرر فقهيا أن تقدير آراء الخبراء من المسائل اتي تخضع للسلطة التقديرية للقاضي، شأنها في ذلك شأن باقي الأدلة المطروحة في الدعوى وللقاضي الحرية في أن يأخذ بما يطمئن إليه من تقرير الخبير، أو أن يطرحه جانبا إذ لم يقتنع به فهو غير ملزم.

الخاتمة

ختاما يتضح من خلال هذه الدراسة التي تناولت دور الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة، أن هذا التخصص يعد من أبرز الفروع الطبية الحديثة التي تكتسي أهمية متزايدة في المجال القضائي، نظرا لما يقدمه من إسهام فعال في إثبات الجريمة ويكمن جوهر أهميته في قدرته على معالجة المسائل الفنية الدقيقة التي تتجاوز الإطار المعرفي التقليدي للقاضي.

ففي هذا الإطار يجد القاضي نفسه في العديد من القضايا المعروضة أمامه مضطرا إلى الاستعانة بخبرة الطبيب الشرعي الذي يكلف من قبل الجهة القضائية المختصة بإعداد تقرير طبي شرعي يتضمن تحليلا علميا دقيقا للمسائل الغامضة أو الفنية في القضية، ويستند هذا التقرير إلى أسس علمية موضوعية، خالية من أي لبس ليشكل بذلك أداة مساعدة يعتمد عليها القاضي في تكوين قناعته القضائية واتخاذ القرار المناسب الذي يضمن تحقيق العدالة.

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية البالغة التي يكتسيها دور الطبيب الشرعي في مجال الإثبات الجنائي، وذلك من خلال استعراض أبرز الجرائم التي تستجوب تدخله والتي يظهر من خلالها أثر خبرته الفنية ودورها الحاسم في الكشف عن الحقيقة. كما حرصنا على تقديم لمحة عن ماهية الطب الشرعي من خلال تحديد مفهومه واستعراض أبرز مجالاته.

وتناولنا مهنة الطبيب الشرعي في الجزائر، مع توضيح المهام المنوطة بالطبيب الشرعي والتي تظل محصورة في المسائل الفنية البحتة دون التطرق إلى الجوانب القانونية، وتم استعراض أيضا طبيعة العلاقة التي تربط الطبيب الشرعي بالجهات القضائية، وسبل الاتصال بينهما من خلال أوامر التكليف بإجراء الخبرات الطبية، وصولا في نهاية الدراسة إلى إبراز مكانة الخبرة الطبية الشرعية كوسيلة إثبات وبيان قيمتها في مختلف مراحل الدعوى، فكما ذكرنا سابقا أن الطب الشرعي أصبح يشكل عنصرا حاسما في مصير الدعوى، وبالتالي في تقرير مصير المتهم خاصة بعدما أصبحت للتقارير الطبية الشرعية كلمة الفصل في العديد من القضايا الجنائية، ولم يعد القاضي في بعض الحالات يملك سوى التسليم بنتائجها، لما تتمتع به من دقة علمية وثقة عالية واطمئنان، تجعلها تتجاوز مجال الظنون والتخمين، لاسيما في مرحلة إصدار الحكم، ورغم هذه الأهمية لدليل الطبي الشرعي في مجال الإثبات والذي قد يبلغ في بعض القضايا حد تعويض القناعة الشخصية للقاضي، فإن المشرع لم يمنحها حجية قانونية خاصة تخرجها من نطاق السلطة التقديرية للقاضي، بل أبقاها في مرتبة مساوية لباقي وسائل الإثبات الكلاسيكية مما يضعف من فعاليتها في بعض السياقات رغم طابعها العلمي المؤكد.

إضافة إلى ذلك نتوصل إلى أن رغم التطور الكبير الذي شهده الطب الشرعي في عصرنا هذا، إلا أن العديد من التحديات لا تزال تعترض طريق الأطباء الشرعيين، مما يعيق إتمام مهامهم ضمن الإطار الزمني المحدد. ومن بين هذه التحديات يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

- نقص المعدات والتجهيزات الضرورية التي يعتمد عليها الطبيب الشرعي في أداء مهامه، مما يؤثر على دقة وجودة العمل ويحد من قدرته على إنجاز مهمته بكفاءة.
- احتمالية تعرض الطبيب الشرعي لخطر الإصابة بأمراض خطيرة تنقل عبر الجثث، وذلك نتيجة لطبيعة عمله التي تتطلب معاينة جثث الموتى خاصة عندما تكون في مراحل متقدمة من التحلل.
- يتعرض الطبيب الشرعي أحيانا لمضايقات وضغوط من قبل ضحايا الاعتداءات الجسدية، تصل في بعض الحالات إلى حد التهديد، وذلك بهدف دفعه إلى اعداد تقارير طبية في مصلحتهم وتستخدم كوسيلة للحصول على تعويضات.
- يعاني الأطباء الشرعيون من ضعف التكوين القانوني، لأن مادة القانون تدرس في كليات الطب لساعات قليلة، وتقتصر غالبا على شرح المصطلحات القانونية فقط، كما أنها لا تحظى بأهمية كبيرة مقارنة بالمواد الأساسية، فيكون التركيز على الجانب الطبي أكثر من القانوني.

إلى جانب العوائق التي تواجه الطبيب الشرعي أثناء أداء مهامه، توجد كذلك عراقيل تعترض عمل القاضي وتؤثر على سير عمله من أبرزها:

- يواجه القاضي صعوبة في قراءة وفهم التقارير الطبية لعدم إلمامه بالمصطلحات الطبية من جهة ومن جهة أخرى بسبب أسلوب كتابة العديد من الأطباء الشرعيين، حيث تستخدم مصطلحات طبية معقدة وغالبا ما يكتب التقرير بخط يصعب قراءته، مما يؤدي إلى عجز القاضي عن استيعاب محتوى التقرير في الكثير من الحالات.
- يعتمد عدد من القضاة بشكل كامل على التقرير الطبي الشرعي، دون مراعاة الصلاحيات التي يمنحها لهم المشرع، والتي تلزمهم بإخضاع الأدلة المستمدة من خبرة الطبيب الشرعي لسلطتهم التقديرية، بدلا من اعتبارها أدلة قطعية لا تقبل المناقشة أو التقييم.
- يواجه القضاة صعوبات في فهم اللوم الطبية بسبب ضعف التكوين في هذا المجال، حيث تكون مدة الدراسة قصيرة ولا تكفي لفهم الطب الشرعي بشكل جيد، كما أن المحاضرات في المدرسة العليا للقضاء يقدمها غالبا أطباء شرعيون يستعملون لغة أجنبية ومصطلحات طبية معقدة، وهو ما يصعب على الطلبة القضاة فهمه، خاصة أنهم لم يتلقوا تكوينا كافيا في هذا المجال خلال دراستهم الجامعية.

ولكن على الرغم من هذه التحديات والعوائق التي تعترض سبيل كل من الطبيب الشرعي والقاضي، إلا أنه يمكن تقديم عدد من المقترحات التي من شأنها الإسهام في تطوير مهنة الطب الشرعي وتحسين أدائها بما ينعكس إيجابا على عمل جهاز العدالة، ومن بين المقترحات يمكننا تقديم ما يلي:

- ينبغي العمل على تحديث وتطوير المعدات والأجهزة التي يستخدمه الطبيب الشرعي، بحيث تكون متقدمة تقنيا وتلائم متطلبات العمل الدقيق. ويفضل أن يتولى الطبيب الشرعي استخدامها بنفسه دون أن تترك عرضة للتداول بين الأطراف، مع ضرورة فرض رقابة صارمة على استخدامها، وتوفير الضمانات اللازمة لمنع أي إساءة أو تجاوز في توظيفها.
- ضرورة توفير جميع الاحتياطات والإجراءات الأمنية التي تضمن حماية وسلامة الطبيب الشرعي أثناء قيامه بمهامه، خاصة خلال عمليات استخراج الجثث وتشريحها، وذلك للحد من المخاطر الصحية والمهنية التي قد يتعرض لها في مثل هذه الظروف.
- ينبغي الحرص على تحسين طريقة كتابة التقرير الطبي الشرعي، بحيث يكن واضحا وسليما من حيث اللغة، ومكتوبا بخط مقروء يسهل على القاضي قراءته وفهم مضمونه. كما يستحسن تجنب ترك الفراغات بين السطور تفاديا لاحتمال استغلالها من قبل جهات غير مسؤولة، ويطلب من الطبيب الشرعي أيضا إعداد التقرير بدقة وسرعة مع الالتزام بالمهنية والموضوعية.
- ضرورة إنشاء هيئة قضائية متخصصة تضم قضاة وأطباء مختصين، لضمان الحياد في النظر في أخطاء الأطباء وتفادي آثار التضامن المهني، بما يسمح بتحمل المسؤولية القانونية بشكل موضوعي ومستقل.
- دعوة الجهات المختصة إلى تنظيم دورات تدريبية محلية ودولية لضباط الشرطة القضائية وأعضاء النيابة والقضاة بهدف تعزيز مهاراتهم في التعامل مع التقرير الطبي الشرعي واستخلاص الأدلة منه في القضايا الجنائية.
- تشجيع تنظيم المزيد من الملتقيات العلمية الهادفة للتوعية بأهمية الطب الشرعي ودوره المحوري في الكشف عن الجريمة.
- من المستحسن أن يتم تنظيم زيارات ميدانية للقضاة خلال فترة تدريبهم إلى مصلحة الطب الشرعي في المستشفيات، لتعريفهم عن كثب بطبيعة عمل الطبيب الشرعي وأهمية دوره في إثبات الجريمة والكشف عنها.
- من الضروري تعزيز العلاقة بين الطبيب الشرعي والقاضي الجنائي، بهدف تحقيق التنسيق الفعال بين عملهما بما يخدم مصلحة جهاز العدالة.
- يجب دعم اختصاص الطب الشرعي في الكليات الطبية في بعض المدن وخاصة الكبرى منها بهدف تشجيع على التخصص في هذا المجال وذلك نظرا للنقص الكبير في عدد الأطباء الشرعيين

مقارنة بازدياد عدد الجرائم المرتكبة ففي بعض الحالات يطلب من طبيب شرعي واحد فحص أو الكشف عن عدة حالات في وقت واحد، مما يشكل عبئا كبيرا ويؤثر على جودة العمل وسرعته.

- مراجعة نصوص قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بالخبير (الطبيب الشرعي) والعمل على تدعيمها بنصوص قانونية إضافية تضمن تعزيز دوره وتوضيح صلاحياته ومسؤولياته بشكل دقيق.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

أولا: القرآن الكريم

سورة الملك، الآية 2.

سورة طه، الآية 55.

ثانيا: النصوص القانونية

أ- النصوص التشريعية:

1- القانون رقم 83-13 المؤرخ في 02 جويلية 1983، المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية الجريدة الرسمية. عدد 28، مؤرخة في 05 جويلية 1983.

2- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-03 المؤرخ في 10 جانفي 2017 جريدة رسمية.عدد02 مؤرخة في 11 جانفي 2017.

3- القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها المعدل والمتمم بالقانون 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 الجريدة الرسمية.عدد12 مؤرخة في 22 فيفري 2017.

4- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها الجريدة الرسمية.عدد46 مؤرخة في 29 جويلية 2018.

5- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 جويلية 2022 الجريدة الرسمية. عدد 48، مؤرخة في 17 جويلية 2022.

6- الأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 21-11 المؤرخ في 25 أوت 2021 الجريدة الرسمية.عدد65 مؤرخة في 25 أوت 2021.

7- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06 المؤرخ في 28 أفريل 2024، الجريدة الرسمية. عدد 30 مؤرخة في 30 أفريل 2024.

ب-النصوص التنظيمية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 92-276 مؤرخ في 06 جويلية 1992 متضمن مدونة أخلاقيات الطب، الجريدة الرسمية.عدد52 مؤرخة في 08 جويلية 1992.

2- المرسوم التنفيذي رقم 95-310 مؤرخ في 10 أكتوبر 1995 يحدد شروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وكذا حقوقهم وواجباتهم، الجريدة الرسمية.عدد60 مؤرخة في 15 أكتوبر 1995.

ثالثا: المعاجم والقواميس

1_ الصناوي سعدي ، جوزيف مالك، معجم المترادفات و الأضداد، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان.

المراجع

أولا: الكتب

1 - الأسدي ضياء عبد الله، أحمد عبد الحميداوي، الطب العدلي القضائي، الطبعة الأولى، دار المنهجية، د ب ن، 2018.

2 - الجابري جلال، الطب الشرعي القضائي، الطبعة الأول، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الأردن 2009.

3 - الخيري غسان مدحة، الطب العدلي والتحقيق الجنائي، ط01، دار الراية، عمان، 2013.

4 - الشافعي عبيد، الطب الشرعي والأدلة الجنائية، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2008.

5 - بيطام سميرة، حجية الدليل البيولوجي أمام القاضي الجنائي، أمواج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

6 - جابر حسين عبد السلام، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوتين الجنائية والمدنية، دار الكتب القانونية، 1998.

7 - عدلي خليل، جنح وجنايات الجرح والضرب في ضوء الفقه والقضاء والطب الشرعي، المكتبة القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

8 - درويش زياد، الطب الشرعي، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثانية، 1997.

9 - شعبان خالد، مسؤولية الطب الشرعي والبحث الجنائي، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1990.

10 - عزت فتحي محمد أنور، الخبرة في الإثبات الجنائي، دراسة قانونية وتطبيقات قضائية، مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2007.

11 – فؤاد الخضري مديحة، أبو الروس أحمد بسيوني، الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

12 – محمود عبد الله، دور الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، منشورات القانون الجنائي بيروت،2000.

1– بلحاج العربي، الحماية القانونية للجثة الآدمية وفقا لأحكام الفقه الاسلامي والقانون الطبي الجزائري، دراسة مقارنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

23– بن لعلي يحي، الخبرة في الطب الشرعي، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994.

2– بهنسي أحمد فتحي، نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، الطبعة الخامسة، دار الشروق القاهرة، مصر، 1989

3– بوسقيعة أحمد، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، الطبعة الخامسة عشرة، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2013.

4– الجندي إبراهيم صادق، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف، العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2000.

5– الصائغ إلياس، الطب الشرعي العملي، مقتطفات خبرة وقانون، دار المنشورات الحقوقية، بيروت 1997.

6– عطار توفيق مصطفى، الطب الشرعي العملي، المجلد الأول، المطبعة الحديثة، حلب، سوريا 1934.

7– غاي أحمد، مبادئ الطب الشرعي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8– الغمري أسامة رمضان، علم الطب الشرعي والسموم للهيئات القضائية والمحاميين، مطابع شتات، دار الكتب القانونية، مصر، 2005.

24– فرج هشام عبد الحميد، مدخل إلى الطب الشرعي، المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية، الكويت، 2024.

9– القيسي أحمد عزت، في الطب العدلي، الطبعة الأولى، مطبعة الجمهورية، بغداد، العراق 1970.

25– معوض عبد التواب، مصطفى عبد التواب، وآخرون، الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والأدلة الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

أ- أطروحات الدكتوراه:

1- دبابش دحمونة، الخبرة القضائية في الإثبات الجنائي، أطروحة دكتوراه، في القانون الجنائي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021.

2- عمارة فوزي، قاضي التحقيق، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.

3- نياف امال، الجريمة الجنسية المرتكبة ضد القاصر الاغتصاب والتحرش الجنسي، رسالة ماجيستير في قانون العقوبات والعلوم الجنائية، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2013/2012.

ب- رسائل ماجيستير:

1- باعزيز أحمد، الطبيب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، رسالة ماجيستير، تخصص قانون طبي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

2- بدر بن سرور الحربي، دور الطب الشرعي في تكييف الواقعة الجنائية رسالة ماجيستير قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية

3- بشقاوي منيرة، الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، رسالة ماجيستير في القانون الجنائي كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن عكنون، 2015/2014.

4- بلهولي مراد، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة، رسالة ماجيستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

5- بن مساعد السحيمي حامد، دور الخبير في الدعوة الجزائية، طبقا لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، رسالة ماجيستير في التشريع الجنائي الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007.

6- بيراز جمال، الدليل العلمي في الإثبات الجنائي، رسالة ماجيستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر2013-2014.

7- دكدوك هدى، سلطة القاضي الجزائي، في تقدير الأدلة الجزائية في القانون الوضعي، رسالة ماجيستير في قانون العقوبات والعلوم الجنائية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009.

8- سليمان عثمان ميلود، حجية الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، رسالة ماجيستير في القانون تخصص علوم جنائية، جامعة جيلال إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009/2008.

مذكرات الماستر:

1- بوزيدي حنان، دور الطب الشرعي في إثبات الجريمة ضمن التحقيق الابتدائي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 01، 2019.

2- عدوم هناء، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي، مذكرة ماستر قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

3- ناصر عبد القادر، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2022/2021.

ثالثا: المقالات

1- الأمين الكبير، إثبات جريمة الإجهاض بين الشريعة والقانون، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، جوان 2021.

2- بختي صابرينة، الطب الشرعي الجنائي حلقة وصل بين الطب والعدالة، مجلة الشرطة، الجزائر، العدد المائة وعشرون، أكتوبر 2013.

3- بن ساحة يعقوب، بن الأخضر محمد، دور الطب الشرعي في المنظومة القضائية الجزائرية مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس، 2021.

4- بوغالم كريمة، دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة القتل، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، المجلد الرابع عشر، العدد الثلاثون، أكتوبر 2022.

5- حمادو حنان، النظام القانوني للطب الشرعي في الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية، سعيدة الجزائر، المجلد الثامن، العدد الثامن، نوفمبر 2021.

6- حمدادو محمد أمين، تأثير تقرير الطب الشرعي على سير إجراءات الدعوى العمومية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثاني، جانفي 2023.

7- دلال وردة، الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد الثامن، العدد الثاني تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2020.

8- زرارة صالحي الواسعة، الحماية القانونية للعامل المصاب في حادث عمل، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ثلاثون، مجلد ب، 2008.

9- زكي محمد شيماء، دور الطب الشرعي في التحقيق الجنائي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الرابع عشر، العراق، 2015.

10- فطناسي عبد الرحمان، الخبرة القضائية في المحال الطبي وتطبيقاتها في الجزائر، مجلة دوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، العدد الثالث والعشرين، الجزء الثاني، ماي 2018.

11- كلفالي خولة، دور الطب الشرعي في الكشف عن جريمة الضرب والجرح العمدي ضد الزوجة في القانون الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، العدد الخامس عشر، أفريل 2017.

12- محيي المصري، هاني توفيق، التقرير السنوي لعام 2011 لمركز مكافحة السموم في مستشفى جامعة عين الشمس، مجلة عين شمس للطب الشرعي والسموم، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، مصر، جانفي 2013

13- يحي عبد الحي، الصلاحيات القانونية لأطباء الطب الشرعي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، الجزائر، 31ماي 2024.

14- يخلف عبد القادر، دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الأغواط، الجزائر، العدد السابع عشر سبتمبر 2018.

15- يخلف عبد القادر، قراءة في جريمة الإجهاض بين قانون العقوبات وقانون الصحة 18_11، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ماي 2023.

رابعا: المداخلات العلمية

1- بن مختار أحمد عبد اللطيف، التشريح وواقع الطب الشرعي في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول الطب الشرعي ودوره في إصلاح العدالة، يومي 26/25 ماي 2006، وزارة العدل، الجزائر.

2- بوعيطة مليكة، الخبرة القضائية، مداخلة مقدمة في الندوة البحثية المنظمة من طرف مركز البحوث القانونية والقضائية 2023/11/28

خامسا: محاضرات

1- أحمد صلاح الدين، الطب الشرعي والتحريات الجنائية، محاضرات لطلبة القانون بالأكاديمية العربية، الدنمارك.

2- راشدي حدهوم دليلة، محاضرات في مقياس الطب الشرعي والخبرة الطبية، تخصص قانون طبي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، 2022/2021.

3- روابح فريد، محاضرات في القانون الجنائي العام، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2018-2019.

4- الشمري نبيل، محاضرة بعلم التشريح، كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، بغداد 2020/2019.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1- مقال: علاقة العدالة بطب الشرعي في الجزائر، صادر عن بوابة العلوم القانونية، تاريخ 17 أفريل 2025، الساعة 11:24. https://www.9anouni.com/2025/02/blog-t21.html

2- حوادث المرور المميتة والطب الشرعي، اطلع بتاريخ 18 ماي 2025، https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0386111214000211#s0010

3- الحديدي مؤمن، الأردن، فيفري 2025، https://www.youtube.com/watch?v=6OJvb0OK8Zg&t=1034s

4- لعزيزي محمد، الطب الشرعي ودوره في إصلاح العدالة، مداخلة في الندوة الوطنية بعنوان: الطب الشرعي مجلس قضاء بجاية، https://djamakamel.over-blog.com، 01 أفريل 2025.

5- بلحاج رشيد، بروفيسور ورئيس قسم الطب الشرعي بمستشفى مصطفى باشا، جانفي 2025، https://www.youtube.com/watch?v=f6fK8JuecM0

المراجع باللغة الأجنبية:

1_ Pr. Benyagoub, introduction a la médecine légale, cours pour 6émè année médecine, université Amar Telidja, Laghouat, l'Algérie, 2023/2024.

فهرس المحتويات

البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: ماهية الطب الشرعي وعلاقته بالقضاء	
المبحث الأول: ماهية الطب الشرعي	**8**
المطلب الأول: مفهوم الطب الشرعي ومجالاته	**8**
الفرع الأول: تعريف الطب الشرعي	**8**
أولا: التعريف اللغوي	**8**
ثانيا: التعريف الاصطلاحي	**9**
الفرع الثاني: مجالات الطب الشرعي	**12**
أولا: الطب الشرعي الجنائي	**13**
ثانيا: الطب الشرعي التسميمي	**14**
ثالثا: الطب الشرعي الجنسي	**15**
رابعا: الطب الشرعي البيولوجي	**16**
المطلب الثاني: مهنة الطبيب الشرعي في الجزائر	**16**
الفرع الأول: مفهوم الطبيب الشرعي	**17**
أولا: تعريف الطبيب الشرعي	**17**
ثانيا: شروط تعيين الطبيب الشرعي	**19**
ثالثا: مهام الطبيب الشرعي	**20**
الفرع الثاني: هيكلة الطب الشرعي في الجزائر	**22**
أولا: اللجنة الطبية الوطنية للطب الشرعي	**22**
ثانيا: مصلحة الطب الشرعي	**22**

ثالثا: قسم العلوم الطبية والطب الشرعي التابع للمعهد الوطني للأدل ة الجنائية وعلم الإجرام	24
المبحث الثاني: علاقة الطبيب الشرعي بالجهاز القضائي	25
المطلب الأول: الإطار القانوني لعمل الطبيب الشرعي	26
الفرع الأول: نطاق عمل الطبيب الشرعي	26
الفرع الثاني: إجراءات ممارسة عمل الطبيب الشرعي	27
أولا: أمام القضاء المدني	27
ثانيا: أمام القضاء الجزائي	28
المطلب الثاني: اتصال الطبيب الشرعي بالقضاء	30
الفرع الأول: التسخيرة	31
أولا: تعريفها	31
ثانيا: شروطها	32
ثالثا: الجهات التي لها الحق في التسخير	32
الفرع الثاني: الشهادة الطبية	32
الفرع الثالث: التقرير الطبي الشرعي	33
أولا: تعريف التقرير الطبي الشرعي	33
ثانيا: عناصر التقرير الطبي الشرعي	34
الفرع الرابع: التشريح	35
أولا: تعريف التشريح	35
ثانيا: كيفية إجراء تشريح جثة	36
ثالثا: استخراج الجثث	38
الفرع الخامس: الاستعراف	39
أولا: تعريف الاستعراف	39
ثانيا: وسائل وتقنيات الاستعراف	39

الفصل الثاني: الدليل الطبي الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي	
المبحث الأول: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجرائم	44
المطلب الأول: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم العنف	44
الفرع الأول: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم القتل	45
أولا: أهمية الكشف الطبي الشرعي عن هذه الجرائم	45
ثانيا: مراحل تدخل الطبيب الشرعي في جرائم القتل	46
ثالثا: الأثر القانوني لتقرير الطبيب الشرعي في تكييف جريمة القتل	46
رابعا: العلاقة التكميلية بين الطبيب الشرعي والجهات القضائية	47
خامسا: أهمية توقيت الفحص الطبي الشرعي في جريمة القتل	48
سادسا: حدود تدخل الطبيب الشرعي من الناحية القانونية	50
الفرع الثاني: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم الضرب وا لجرح	50
أولا: أهمية الكشف الطبي الشرعي عن جرائم الضرب والجرح	51
ثانيا: مراحل تدخل الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم الضرب والجرح	51
ثالثا: الأثر القانوني لتقرير الطبيب الشرعي وتأثيره على التحقيقات	52
الفرع الثالث: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم الإجهاض	54
أولا: الإطار القانوني لجريمة الإجهاض في التشريع الجزائري	55
ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في إثبات واقعة الإجهاض	55
ثالثا: التحديات والصعوبات	56
المطلب الثاني: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جرائم أخرى	57
الفرع الأول: دور الطبيب الشرعي لكشف عن جرائم العرض	57
أولا: الإطار القانوني لجريمة الإجهاض في التشريع الجزائري	57
ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في إثبات جرائم العرض	58

ثالثا: التحديات والصعوبات	59
الفرع الثاني: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن حوادث المرور	59
أولا: الإطار القانوني لحوادث المرور	59
ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي في تحديد طبيعة الوفاة	59
ثالثا: أهمية التقرير الطبي الشرعي في تحديد المسؤولية	60
الفرع الثالث: دور الطبيب الشرعي في الكشف عن حوادث العمل	61
أولا: الإطار القانوني لحوادث العمل في التشريع الجزائري	61
ثانيا: تدخل الطبيب الشرعي للكشف عن حادث العمل	62
المبحث الثاني: حجية الطب الشرعي في تأسيس الدليل	63
المطلب الأول: الدليل الطبي الشرعي	63
الفرع الأول: مفهوم الدليل الطبي الشرعي	63
أولا: تعرف الدليل الطبي الشرعي	63
ثانيا: تصنيف الدليل الطبي الشرعي	64
الفرع الثاني: حالات بطلان الدليل الطبي الشرعي	65
أولا: البطلان المطلق	66
ثانيا: البطلان النسبي	67
المطلب الثاني: نطاق السلطة التقديرية للقاضي الجزائي بالدليل الط بي الشرعي	67
الفرع الأول: قيمة الدليل الطبي الشرعي أمام القاضي	67
أولا: القيمة القانونية للدليل الطبي الشرعي في مراحل الدعوى	68
ثانيا: القيمة الاقناعية للدليل الطبي الشرعي	70
الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير الدليل الطبي الشرعي في مرا حل الدعوى	70
أولا: مرحلة التحقيق الابتدائي	70

ثانيا: مرحلة التحقيق النهائي	**71**
الفرع الثالث: حرية القاضي في الاقتناع بالدليل الطبي الشرعي	**72**
الخاتمة	**76**
قائمة المصادر والمراجع	**81**

إن الطب الشرعي يعد أحد الركائز الجوهرية في منظومة العدالة لما له دور في الكشف عن ملابسات الجرائم وتحقيق العدالة الجنائية، فهو يوفر أدوات علمية وتقنية دقيقة تسهم في تحليل الأدلة الجنائية ومن خلال ما يقدمه من تقارير فنية موضوعية يساعد الطب الشرعي القاضي على فهم أعمق للوقائع محل النزاع مما يمكنه من بناء قناعته الشخصية على أسس علمية واضحة وإصدار أحكام عادلة ومنصفة مما يعكس أهمية هذا التخصص في تحقيق الأمن القانوني وترسيخ مبادئ دولة القانون، و قد قمنا بدراسة الإشكالية المطروحة سابقا و المتمثلة في: إلى أي مدى يساهم الطب الشرعي في الكشف عن الجريمة و إثباتها أمام القضاء؟

فقد قمنا بمعالجة تلك الإشكالية عن طريق عناوين مختلفة تتمثل في: الفصل الأول يتحدث عن ماهية الطب الشرعي و علاقته بالجهاز القضائي، أما الفصل الثاني يتحدث عن الدليل الطبي الشرعي و دوره في الإثبات القضائي.

مما دفع بنا الوصول إلى عدة نتائج من بينها:

_ إثبات الدور الحاسم للطب الشرعي في كشف حقيقة الجرائم، خاصة في الحالات المعقدة التي تفتقر للأدلة التقليدية مثل الشهود أو الاعترافات.

_ وجود الطبيب الشرعي في التحقيقات يساعد في حماية حقوق الضحية والمتهم معا، لأنه يقدم أدلة علمية محايدة.

_ التأكيد على ضرورة التنسيق بين الجهات القضائية والطبية وتحديث النصوص القانونية المنظمة لمهنة الطب الشرعي.

_ خلال دراسة الوضع الجزائري، تبين أن تطوير الطب الشرعي يعزز من عدالة الأحكام ويقلل من الأخطاء القضائية، خاصة في القضايا المصيرية مثل الإعدام والمؤبد.

الكلمات المفتاحية:

الطب الشرعي، الأدلة الجنائية، الخبرة، التقرير الطبي الشرعي.

Résumé :

La médecine légale constitue l'un des piliers fondamentaux de système judiciaire, en raison de son rôle essentiel dans la réalisation de la justice pénale. Elle fournit des outils scientifiques et techniques précis qui contribuent à l'analyse des preuves criminelles. Grâce à aux rapports techniques objectifs qu'elle élaboré, la médecine légale aide le juge à avoir une compréhension plus approfondie des faits litigieux, ce qui lui permet de former sa conviction personnelle sur des bases scientifiques solides et de rendre des jugements équitable et justes. Cela l'enracinement des principes de l'état de droit.

Summary:

Forensic medicine is considered one of the essential pillars of the justice system due to its key role in uncovering the circumstances go crimes and ensuring criminal justice, it provides precise

scientific and technical tools that contribute to the analysis of criminal evidence. Through the objective technical reports it produces, forensic medicine assists the judge in gaining a deeper understanding of the disputed facts, enabling them to from a personal conviction based on solid scientific ground and to deliver fair and just rulings. This highlights the importance of this discipline in promoting legal security and reinforcing the principles of the rule of la.

Keywords:

Forensic medicale, forensic evidence, experience, forensic medical report.